العدد 38 - ربيع الأول 1446 هـ - سبتمبر/أيلول 2024 م

نبيه بري... جرائم «الأخ الأكبر»

وقائع سقوط «القانون الدولي» في غزة

بالأرقام... كيف تُنفق أمريكا على «حروب إسرائيل»؟

شؤون إيرانية

بعد مقتل نصر الله...

التاريخ الأسود لـ«حزب الله»

IranianAffairsMagazine - No.38 - Sep 2024

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات - USA $10 – United Kingdom £5 – EURO 10 – Austria,France,Germany and Italy.

IRANIAN AFFAIRS

مركز الخليج للدراسات الإيرانية

ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعيًا إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية» الراهنة، فضلًا عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمّق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرّق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يُحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكاتب شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقرّان الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين وصُناع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل ما يخص الشأن الإيراني، داخليًا وخارجيًا. وذلك بهدف صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون الإيرانية، لتوفير تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قبل إيران وأذرعها في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنى «مركز الخليج» عددًا من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

- إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمثقفين.
- إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني بعدة لغات، وفقًا لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.
- تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صُنّاع القرار.
- إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.
- استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة مجالات وأنشطة المركز.
- توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الرحبة، مستشرفًا معالم المستقبل، وطامحًا إلى المساهمة في تعميق الوعي العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصًا.

"Alkhaleej Center for Iranian Studies" is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current "Iranian situation," as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries, Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

"Alkhaleej Center" aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

"Alkhaleej Center" adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 38
السنة الرابعة
ربيع الأول 1446 هـ
سبتمبر/أيلول 2024 م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

متى تتوقف حرب الإبادة في غزة؟

مازال جيش الاحتلال الإسرائيلي، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي، يمارس أبشع أشكال حرب الإبادة في قطاع غزة، تحت سمع وبصر العالم أجمع، وأمام أعين المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي فشلت جميعًا حتى هذه اللحظة في وقف هذه الحرب، التي لم يشهد لها الجنس البشري مثيلًا على مر التاريخ.

ومنذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة بنحو 83 ألف طن من المتفجرات، من بينها أسلحة محرمة دوليًا مثل القنابل التي تزن 200 رطل من المواد المتفجرة.

لا صوت في القطاع المدمر والمحاصر، يعلو على أصوات القذائف والتفجيرات وأزيز الطائرات الحربية. حصيلة إنسانية ثقيلة: دماء وجثامين مُلقاة على الطرقات، نزوح وتشرد وانتشار للأمراض. رائحة الموت أصبحت تزكم الأنوف في كل مكان.

هذه المتفجرات، التي ألقيت على رؤوس المدنيين في أنحاء القطاع المختلفة، أدت لاستشهاد نحو أكثر من 41 ألف فلسطيني، من بينهم 16 ألفًا و891 طفلًا. أمّا عدد المصابين فقد وصل إلى 96 ألفًا، حسب بيان لمنظمة الصحة العالمية صدر في 12 سبتمبر/أيلول الجاري.

عدّاد الضحايا من الشهداء والمصابين لا يتوقف، ورئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يدير ظهره لكل جهود الهدنة. فلا إدارة بايدن أقنعته، ولا المبادرات الأوروبية والإقليمية غيّرت مخطط الإبادة الجماعية للسكان المدنيين، الذي باتوا يعيشون في جحيم صنعه الاحتلال، مع سبق الإصرار والترصد.

إن على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية العالمية، إجبار الاحتلال الإسرائيلي فورًا على وقف جريمة الإبادة الجماعية، وفرض وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإلزامه بالامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية، التي فرضت تدابير مؤقتة لمنع قوات الاحتلال من ارتكاب حرب إبادة، هي الأكثر دموية في القرن الحادي والعشرين، كفصل آخر من حرب التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، لكنه أكثر همجية ووحشية مقارنة بكل الحروب العالمية، فلم تعرف الحروب السابقة أبدًا عمليات قصف عمدي وقتل جماعي للمدنيين العُزّل، كما يحدث الآن.

ما يحدث في غزة منذ 11 شهرًا، يضع مصداقية النظام الكوني للعدالة موضع اختبار حقيقي، في قدرته على تحقيق العدالة المُغيّبة، وفي إعمال مبدأ المحاسبة، وضمان عدم إفلات نتنياهو وعصابته الصهيونية من العقاب.

شؤون إيرانية

بعد اغتيال نصر الله... مستقبل «حزب الله»

06

المحتويات

10
كيف أنشأت إيران «وكيلها» في لبنان؟

44
وقائع سقوط «القانون الدولي» في غزة

57
نبيه بري... جرائم «الأخ الأكبر»

48
بالأرقام... كيف تُنفق أمريكا على «حروب إسرائيل»؟

13 أسرار عصابات «حزب الله» الدولية لتجارة المخدرات
أحمد النعماني

16 كتاب العدد: «حزب الله» أقنعة لبنانية لولاية إيرانية... دراسة وثائقية

17 جرائم «حزب الله» ضد الإنسانية في سوريا
يوسف شرف الدين

21 الميليشيا اللبنانية تقود مافيا عالمية لـ «تجارة الأعضاء»
سحر عزوز

24 إرهاب «حزب الله» العابر للقارات
مروان محمود

28 «دويلة حزب الله» في لبنان تُديرها إيران
يوسف شرف الدين

31 «حزب الله» ضالع في «تجارة الموت»
إسراء حبيب

37 مَن أبرز قيادات «حزب الله» الذين اغتالتهم إسرائيل؟
سحر عزوز

40 هل يحتاج لبنان لـ «اتفاق طائف» جديد؟

66 هل الذكاء الاصطناعي سيحول البشر إلى أغبياء؟
توفيق مصيري

67 حرب التأديب لا التدمير!
إياد العطية

69 بالكاريكاتير... جرائم «حزب الله» في سوريا

كتاب العدد

35
الخريطة التفاعلية لمجموعة مختارة من الأنشطة العالمية لـ«حزب الله» اللبناني
ماثيو ليفيت

60
مستقبل الأمن الإقليمي في عصر الهيمنة الأمريكية
د. عبير فاروق عبد العزيز

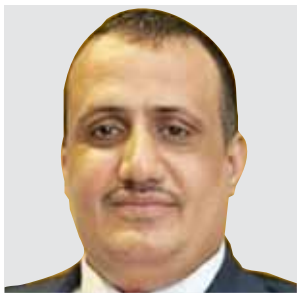

61
إيران وأذرعها... التفكك الكبير وسيناريوهات الانهيار القادم
محمد الولص بحيبح

62
انتقال السلطة للمجنسين ج2
أ.د. عبدالسلام الطائي

GAZA
KAMAL SHARAF

بعد اغتيال نصر الله... مستقبل «حزب الله»

شريف عبد الحميد

أعلنت (إسرائيل) عن اغتيال حسن نصر الله، الأمين العام لـ «حزب الله» اللبناني، في غارة جوية استهدفت مقر الحزب بالضاحية الجنوبية لبيروت، مساء يوم 27 سبتمبر/أيلول. وسادت حالة من الغموض و«التكذيب» من الحزب ومن جهات إيرانية، أعلنت أنه مازال على قيد الحياة، قبل تأكيد خبر الاغتيال الذي ترك الحزب في حالة فوضى سياسية وأمنية وشغور لقيادته، مستمرة حتى اليوم.

وشكّل اغتيال «نصر الله»، نقطة تحوّل في تاريخ الجماعة الشيعية المسلحة، ستكون لها تداعياتها على مصيره، ومستقبل ومآلات أداوره السياسية والعسكرية ضمن ما يُسمى «محور المقاومة»، وربما أيضًا على علاقته بإيران، والمحور الشيعي الذي يقوده نظام الملالي في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أحكم «نصر الله» قبضته على مقاليد الحزب منذ 32 عامًا، ولم يكن مجرد أمين عام للجماعة، بل كان يُعد الشخصية الأكثر نفوذًا، ليس فقط في «حزب الله»، وإنما بين العديد من الشيعة اللبنانيين والعرب، بوصفه زعيمًا دينيًا، ووكيلًا للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في لبنان.

جماعة «بلا رأس»

بات الحزب الآن بلا رأس، فمن الصعب إن لم يكن مستحيلًا إيجاد بديل لـ «نصر الله»، بعد أن جثم على مقعد الأمين العام أكثر من ثلاثة عقود، ما يعني وقوع الجماعة في اضطراب داخلي يجعلها تبحث عن زعيم يمتلك نفس المواصفات، ويحظى بدعم من إيران في نفس الوقت.

من جانبها، تحاول إيران جاهدة التأكيد على أن مقتل «نصر الله» لن يؤثر في قدرة الجماعة أو موقفها في المنطقة، مشددة على استمرار قوة الحزب ونفوذه رغم هذا التحول في القيادة. إذ صرح القائد الأسبق لـ «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني، أحمد وحيدي: «لقد درب حزب الله العديد من القادة، وكل قائد يستشهد يأتي قائدًا آخر إلى الميدان».

ورغم تصريحات القادة الإيرانيين المساندة للحزب في أزمته الوجودية، بما في ذلك خطاب خامنئي نفسه، لم يتعد الدعم الإيراني للجماعة خطابًا سياسيًا موجهًا للحاضنة الشعبية في لبنان، حتى لا تفقد الثقة في المرجعية الشيعية التابعة لها.

لم يكن هذا هو الموقف الإيراني المنتظر من مساعي (إسرائيل) لتدمير أقوى أذرعها، التي استثمرت فيها لأربعة عقود. ولذا، فإن مستقبل الحزب يرتبط بعلاقة طردية مع مستقبل «الميليشيات الشيعية» الإيرانية في الشرق الأوسط، حيث يشير عدد من الشواهد إلى أن إيران تتجه لتقليص دور هذه الميليشيات الموجودة في لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن. بعدما تضخم دورها للغاية على مدار العقد الماضي، واستفادت منه طهران لأقصى درجة عبر التدخل في الشأن الداخلي لتلك الدول وتهديد الأمن الإقليمي، وحان الوقت لتستخدم طهران الميليشيات كورقة تفاوض بينها وبين الغرب للتوصل لصفقة سياسية وترتيبات أمنية تفرج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في بنوك غربية، والتي يحتاجها اقتصاد البلاد المتأزم.

أحاديث بعض المراقبين عن سقوط خيار

> مقتل «الأمين العام» ترك الحزب في حالة فوضى سياسية وأمنية وشغور لقيادته مستمرة حتى اليوم

الميليشيات المحلية من الاهتمام الإيراني، والتوجه نحو اعتماد السلاح النووي، وقرب إجراء تجربة لأول قنبلة نووية إيرانية في غضون أسابيع من صدور القرار السياسي عن المرشد الإيراني، يجعل من مستقبل «حزب الله» موضع تساؤل، من دون أن يلغي ما تقدم إمكان استنباط دور جديد لـ «الحزب» في الداخل اللبناني، خصوصًا أن الزعامة الشيعية التي يتولاها رئيس مجلس النواب وحركة «أمل» نبيه بري بعد اغتيال نصر الله، باتت في مهب الرياح.

هذا السيناريو، ينذر بأن طهران ترغب في تقليص دعمها للحزب لصالح ميليشيات أخرى في المنطقة، مثل «الحشد الشعبي» بالعراق، والحوثيين باليمن، والميليشيات الموجودة في سوريا، ويفرض هذا السيناريو أن إيران قدمت الدعم العسكري والسياسي للحزب طوال أربعة عقود واليوم يمكنه الاعتماد على التمويل والإدارة الذاتية، نظرًا لأن الساحة اللبنانية تراجعت في الفكر الاستراتيجي الإيراني لصالح تعزيز الوجود العسكري في سوريا والعراق مثلًا، وهو ما يمثل تمددًا إيديولوجيًا استراتيجيًا إيرانيًا وسط أكبر المجتمعات الشيعية في المنطقة العربية.

تهديد غير مسبوق

ظل «حزب الله» رقمًا صعبًا في المعادلة الإقليمية منذ صعوده في ثمانينيات القرن العشرين، ليصبح من أكثر الفواعل من غير الدول نفوذًا في الإقليم، ويتعدى نطاق تأثيره حدود الجنوب اللبناني؛ ذلك التأثير الذي تعاظم في ظل «مذهبة» الصراعات الإقليمية، وتحوّل الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد إلى حرب طائفية إقليمية، خاضتها الجماعة اللبنانية بالوكالة.

غير أن الضربات التي وجهها جيش الاحتلال الإسرائيلي للجماعة اللبنانية، مؤخرًا، تمثل تهديدًا غير مسبوق، يرقى لأن يكون وجوديًا بالنسبة للحزب، وستكون لها تداعيات كبيرة ستتكشف تباعًا، سواء على وضعه في الداخل اللبناني، أو في سياق المواجهة مع (إسرائيل).

ولكن هناك عوامل من شأنها أن تحول دون انهيار الحزب بشكل تام، من بينها الدور متعدد الأوجه الذي يلعبه في لبنان، بما في ذلك حضوره السياسي وسيطرته على شبكات الرعاية

الاجتماعية، ما يوفر حاجزًا ضد الانهيار الكامل.

وعلى النقيض من الجماعات والتنظيمات الأصغر حجمًا التي تتفكك عندما تفقد قادتها، فإن حضور «حزب الله» متغلغل في المجتمع اللبناني منذ ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي يجعل بقاءه أكثر ترجيحًا، حتى في ظل عمليات قطع رؤوس القادة، لا سيما أن التنظيم يستمد قدرته على الاستمرار من جذوره الأيديولوجية العميقة، وبنيته الاقتصادية والاجتماعية الواسعة، والدعم واسع النطاق القادم من إيران.

على كل حال، فمن المؤكد أن التحوّلات الإقليمية، وتصاعد احتمالية نشوب حرب شاملة في المنطقة، ستترك تأثيراتها الشاملة على «حزب الله»، ودوره وحبله السُري الذي يمده بالأموال والسلاح، وستدفعه إلى عقد عملية مراجعة عميقة لاستراتيجياته وتوجهاته السياسية، داخليًا وخارجيًا.

ويرى مراقبون «أن اغتيال «نصر الله» وما تبعه من ضربات للحزب، يمثل نقطة تحوّل تاريخية في مسيرته الطويلة، كجماعة ذات طابع طائفي تنفذ أجندة إيرانية مشبوهة.

وربما تؤدي التطورات الأخيرة، إلى انفصال الحزب عن إيران «الراعي الإقليمي» له، وإدارته ذاتيًا. يستند هذا السيناريو لما تردد عن وجود خلافات حادة بين «حزب الله» وإيران من قبل اغتيال «نصر الله»، نتيجة تقاعسها عن دعمه في المواجهات المستمرة مع (إسرائيل)، وما تردد مؤخرًا حول اختراق «الحرس الثوري» للوصول لمعلومات عن قادة الحزب لتحديد أماكن اغتيالهم، واحدًا بعد الآخر.

وفي التحليل الأخير، فإن ما حدث قد يمثّل فرصة لـ «حزب الله» للعودة إلى موقع أكثر اعتدالًا، والسعي إلى تسويات تمكّن الدولة اللبنانية من استعادة سيادتها على كامل أراضيها. فمقتل «نصر الله» ربما يفتح بابًا للحل السياسي في لبنان، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية، وضمان حماية عناصر الحزب اللبنانيين، بعد تخليهم عن المشروع الإيراني.

ومن المحتمل أن تترك تلك التحوّلات الجماعة أكثر ضعفًا. في قادم الأيام، خصوصًا أن المنطقة برمتها تدخل في عملية إعادة رسم لحدودها الجغرافية والسياسية، وأن الدول الإقليمية الكبرى هي الأخرى بحاجة ماسة إلى إعادة رسم استراتيجياتها وتحالفاتها، وإعادة النظر في السياسات التي تغذي الطائفية، وتسهم في تنامي مخاطر الجماعات المسلحة التي تعمل على تقويض الدول، وضرب الاستقرار الإقليمي ككل.

«نصر الله» كان الشخصية الشيعية الأكثر نفوذًا بوصفه زعيمًا دينيًا ووكيلاً للمرشد الإيراني علي خامنئي في لبنان

التاريخ الأسود لـ «حزب الله»

تمكنت إيران منذ عام 1982 حتى الآن، عبر «حزب الله» اللبناني، من امتلاك جيش من الإرهابيين التابعين لـ «الحرس الثوري»، استخدمته في نشر الفوضى في المنطقة، وتصدير الإرهاب والمقاتلين والعملاء لإشعال الحروب، وتأجيج الصراعات الطائفية في الشرق الأوسط.

ويعد «حزب الله» جماعة إرهابية بكل المقاييس، ومن مظاهر التشابه بينه وبين بقية التنظيمات الإرهابية، الانخراط في أنشطة إجرامية إرهابية عديدة، مثل تدريب الإرهابيين، وتصدير المقاتلين الأجانب، وتهريب الأسلحة، والتورط في عمليات إرهابية من تفجير واغتيال وتخريب وتجسس وتخابر، ودعم أعمال العنف والشغب، وتبييض الأموال، وقد امتدت الأيادي الإرهابية العابثة لـ «حزب الله» في دول عربية عدة كالسعودية والبحرين والكويت ومصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها.

وتبنى الحزب مبدأ «تصدير الثورة» الذي دعا إليه الخميني، وحرَّض في خطاباته ضد الدول العربية، وركز على دول الخليج خاصة، وقام بدعم أعمال العنف والشغب التي جرت في عدة دول، من بينها البحرين والسعودية ومصر.

وعلى مدى عقود، مارست الجماعة أنشطة قذرة، لتمويل أنشطتها غير المشروعة، على رأسها الإتجار بالمخدرات وتهريب السلاح إلى دول المنطقة العربية، بل والعالم أجمع، من أجل إذكاء نيران الصراعات الدموية في مناطق التوتر، ومنها سوريا واليمن والعراق، وذلك برعاية إيرانية، وهي أنشطة مثبتة دوليًا.

وبدلاً من منافحة «الاستكبار العالمي» ومناصرة «المستضعفين في الأرض»، ارتكب الحزب مذابح جماعية يندى لها الجبين في سوريا، وناصر الديكتاتور بشار الأسد ضد شعبه الثائر منذ عام 2011 حتى هذه اللحظة.

كما مارس «حزب إيران»، كما يسمّيه البعض في داخل لبنان وخارجه، عمليات تطهير عرقي واسعة النطاق ضد المدنيين السوريين العزل من السلاح، وعمد إلى تهجيرهم من أراضيهم لحساب السكان الشيعة، في واحدة من أكبر الجرائم الطائفية على مر التاريخ.

وهذا الملف، يلقي الضوء الكاشف على التاريخ الأسود لـ «حزب الله»، في إطار سعي مجلة «شؤون إيرانية» إلى كشف خفايا المشروع الإيراني، الهادف للمساس بمقدرات دول المنطقة، وتحويلها واحدًا بعد الآخر إلى توابع تحت مظلة «الهلال الشيعي» المشبوه.

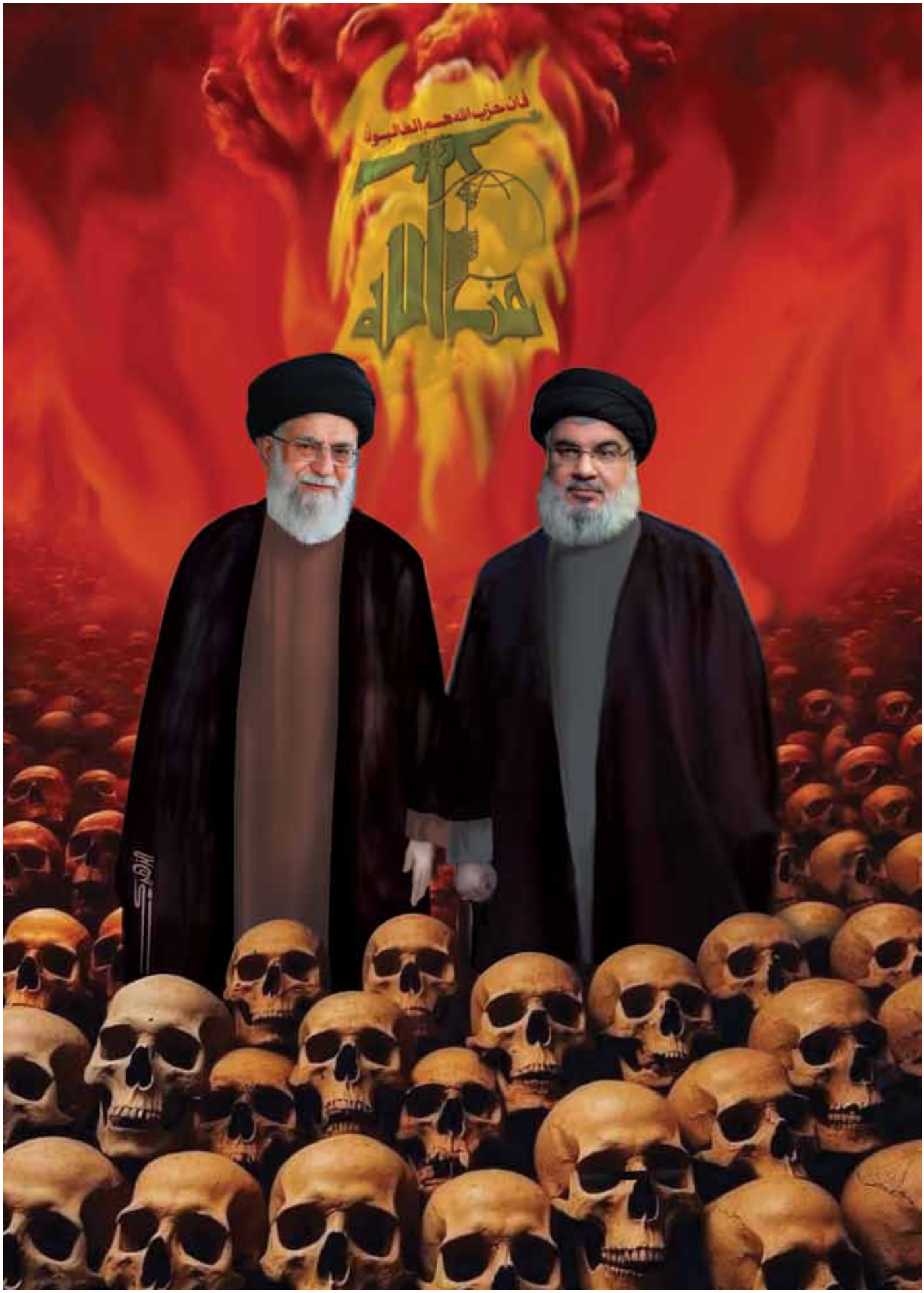
إن حزب الله هم الغالبون

مخطط السيطرة بدأ قبل ثورة عام 1979

كيف أنشأت إيران «وكيلها» في لبنان؟

يحدد متابعون عام 1982 بأنه العام الذي تأسس فيه الحزب بدعم مالي وعسكري مباشر من إيران (ا ف ب)

إسراء حبيب

بدأ مخطط ملالي إيران، بقيادة الخميني، للسيطرة على لبنان قبل اندلاع ثورة 1979، وفي أثناء التجهيز للثورة ضد حكم الشاه. حدد الخميني ورفاقه، وقتها، موقعيّن استراتيجيّين من حيث المبدأ بعد نجاح الثورة، هما: العراق ولبنان، فقد عاش الخميني في مدينة «النجف» العراقية زمنًا، خلال سنوات المنفى خارج إيران. كما فر إيرانيون مقرَّبون منه إلى لبنان، خشية أن يلقوا حتفهم على أيدي رجال مخابرات الشاه.

وبعد 3 أعوام من قيام الثورة، لعبت إيران دورًا أساسيًا في ولادة ونشأة «حزب الله» اللبناني عام 1982 على يد المرشد الروحي للحزب وقتها محمد حسين فضل الله، المُلقّب بـ «خُميني لبنان»، وبعض رجال الدين من قيادات حركة «أمل» الشيعية والدارسين بالحوزات الشيعية في النجف، لضمان تحقيق مبدأ «تصدير الثورة الإيرانية».

وُلد «حزب الله» من رحم «حركة أمل» الشيعية اللبنانية عام 1982، وبمباركة من إيران، ودخل معترك السياسة عام 1985، فأطلق على نفسه في البداية اسم «حركة أمل الشيعية»، ثم تسمّى بـ «أمل الإسلامية»، رغبة منه في توسيع نطاقه ليشمل الأمة الإسلامية برمتها، قبل أن يتخذ بصورة نهائية مُسمى «حزب الله».

وجاء في البيان التأسيسي للحزب عام 1985، والموجه إلى «المستضعفين في لبنان والعالم»: «إننا أبناء أُمَّة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسَّست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضرًا بالإمام المسدَّد آية الله العظمى روح الله الخميني دام ظلُّه، مفجّر ثورة المسلمين، وباعث نهضتهم المجيدة».

ولا يخفي الحزب في أدبياته الخاصة، تبعيته لولاية الفقيه التي وضعها موسوي الخميني عام 1979، ودائمًا ما يشدد قادته حتى الآن على صلة

> الخميني ورفاقه حدّدوا موقعيّن استراتيجيّين من حيث المبدأ بعد نجاح الثورة هما: العراق ولبنان

حسن نصر الله في بيروت 1985 (وسائل التواصل)

الحزب القوية مع إيران.

وفي خطابه في الذكرى الثامنة لانسحاب (إسرائيل) من الجنوب عام 2008، افتخر نصر الله بانتمائه إلى «ولاية الفقية»، وقال: «كثيرون حاولوا أن يشوهوا هذه الحقيقة ويتصورون عندما يقولون عنّا حزب ولاية الفقيه إنهم يهينوننا، أبدًا أنا اليوم أعلن وليس جديدًا أنا أفتخر بأن أكون فردًا في حزب ولاية الفقيه».

وفي 2012، اعترف نصر الله علانية بتلقي الدعم المادي من إيران، وقال: «نعم نحن نتلقى الدعم المعنوي والسياسي والمادي بكل أشكاله الممكنة والمتاحة من إيران منذ 1982».

حقبة «الصحوة الشيعية»

رغم أن التأسيس الفعلي لـ «حزب الله» كان في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، فإن جذور الجماعة الفكرية تعود للستينيات والسبعينيات، حين حدث ما يُعرف بـ «الصحوة الإسلامية الشيعية» في لبنان، بعد ظهور نشاط شيعي ومرجعيات دينية في جنوب البلاد.

وذكرت «وكالة الاستخبارات الأمريكية، في تقرير لها نشر منذ عدة سنوات، أن مساعدة الإيرانيين وتمويلهم للحزب بأموال طائلة سارعا في نموه، ليصبح حركة مسلحة أكبر حجمًا وأكثر قوة، يومًا بعد يوم».

وكشف تقرير الوكالة، عن أن «فيلق القدس» الإيراني أرسل 1500 جندي إلى وادي البقاع اللبناني عام 1982 لتدريب «حزب الله» على الأساليب والأيديولوجيا العسكرية.

وبايعت قيادات الحزب منذ نشأته وحتى الآن، «الوليّ الفقيه»، باعتباره الوكيل الشرعي لإيران في لبنان، وهو ما يتضح من قول «فضل الله» إن «هناك علاقة قديمة مع قادة إيران بدأت قبل قيام الجمهورية، ورأيي ينسجم مع الفكر الإيراني، ويسير على نفس سياسته».

انتُخب الشيخ صبحي الطفيلي كأول أمين عام من قبل مجلس شورى القرار الذي يضم تسعة أعضاء في 1989 ولولاية تستمر سنتين، ثم صدر قرار من الحزب بفصله لإعلانه العصيان المدني على الدولة اللبنانية احتجاجًا على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشيعة في البلاد.

بعدها، تسلّم قيادة الحزب منه وعبر انتخابات مباشرة الشيخ عباس الموسوي في مايو/أيار 1991، لكن (إسرائيل) اغتالته في 16 فبراير/شباط 1992، لينتخب حسن نصر الله أمينًا عامًا للحزب، بعد تعديل المادة التي كانت تحصر حق الترشح فقط بدورتين متتاليتين لإعطائه حق الترشح لدورات متتالية، ما سمح له بالبقاء في الأمانة العامة حتى اغتياله في 27 سبتمبر/أيلول الجاري.

«حزب الله» وُلد على يد المرشد الروحي للحزب وقتها محمد حسين فضل الله المُلقّب بـ «خُميني لبنان»

الإعلان الرسمي عن نشأة الحزب، أتى عام 1985 عندما نشر الخطاب المفتوح (ا ف ب)

محمد حسين فضل الله

دوافع السيطرة على لبنان

دوافع نظام الملالي للسيطرة على لبنان متعددة، فهذا الاهتمام يرجع، بالأساس، إلى الرغبة الإيرانية الملحة في تعظيم مناطق النفوذ التابعة لها في المنطقة، والتي ارتبطت بقيام الثورة.

وتتمثل الدوافع الداخلية لذلك الاهتمام، في الحاجة إلى تقوية الجبهة الداخلية الإيرانية والتوحد حول هدف واحد، متعلق بمناصرة ومساندة الجماعات الشيعية «المضطهدة» في المنطقة. ويكمن وراء ذلك الهدف رغبة خفية تتعلق في الحفاظ على الهيكل العام للنظام السياسي الذي وضعته الثورة الإيرانية، والذي يأتي على قمته المرشد الأعلى للبلاد.

أمّا الدوافع الإقليمية، فهي تتعلق بتقوية وتوسيع النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط عامة، وفق بعدين أساسيين وهما؛ الأول: تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الإقليم من أجل تعزيز وتقوية النفوذ الإيراني في العالم العربي ومحاصرة المشروعات الأخرى التي تسعى لاحتواء الدور الإيراني. والثاني: هو البعد المتعلق بفكرة نشر التشيع، والتي كانت لبنتها الأساسية تتمثل في الاعتماد على الطوائف الشيعية الموجودة في العالم العربي من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وهذا البعد، يستهدف تكوين كيانات شيعية قوية في الدول العربية لمساندة السياسات الإيرانية في المنطقة، وليس أدلّ على ذلك من تورط «حزب الله» اللبناني انخراطه بقوة في مستنقع حرب الإبادة الجماعية في سوريا بأمر مباشر من طهران، لذلك يمكن القول إن الحزب يمثل «الذراع العسكري» الأول للدولة الإيرانية في الوطن العربي.

وبعد توقيع «اتفاق الطائف» برعاية المملكة العربية السعودية، وانتهاء الحرب الأهلية في لبنان سلمت كل الميليشيات المقاتلة سلاحها، إلاّ «حزب الله» الذي أعاد تقديم سلاحه إلى اللبنانيين والعالم على أنه «قوة مقاومة»، تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للبلاد، مما سمح له بالإبقاء على تسليحه وشرعنته إلى حد كبير.

وبقيّ «حزب الله» لأكثر من 10 أعوام محصورًا بأنه حزب مسلح وعسكري، إلى أن دخل معترك الحياة السياسة اللبنانية، والعمل البرلماني ولاحقًا الوزاري، بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، وتحول إلى «وكيل شرعي» لإيران بالفعل، من خلال تنفيذ مخطط «الهلال الشيعي»، الذي يتبناه نظام الملالي حتى هذه اللحظة.

وفي أعقاب سيطرة «حزب الله» على الساحة الشيعية، قرر أن يذهب أبعد من ذلك ساعيًا وراء الساحة السياسية الوطنية. وكان أحد أخطر إنجازاته هو تحويل النظام البرلماني الديمقراطي إلى نظام توافقي عبر اتفاقية الدوحة لعام 2008. ومن خلال ابتكار الجماعة لمصطلح «الثلث المعطّل»، تمكّن من التحكم بالقرارات السياسية الرئيسية للبلاد.

وتُصنّف كل من السعودية وبقية دول الخليج «حزب الله» كمنظمة إرهابية، فيما أدرجت أكثر من 50 دولة وعلى رأسها الولايات المتحدة منذ عام 2020 «حزب الله» بصورة رسمية على قوائم الإرهاب، وحظرت نشاطاته على نحو كامل، في حين تخضع نحو 70 دولة على مستوى العالم نشاطات الحزب للمراقبة الشديدة.

■ المصادر:

1- «حزب الله»... من النشأة إلى حكم الدويلة والسلاح، موقع إندبندنت عربية، 21 أبريل/ نيسان 2024.

2- حزب الله اللبناني.. محطات النشأة والعسكرة، موقع تي آر تي عربي، 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

3- 40 عامًا على تأسيس «حزب الله»: تداعيات التحولات الداخلية والإقليمية والاستراتيجية للحزب، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2 ديسمبر/كانون الأول 2022.

نشاطها يمتد من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا ودول الخليج

أسرار عصابات «حزب الله» الدولية لتجارة المخدرات

7 معامل لصناعة الكبتاغون وأراضٍ لزراعة الحشيش بقيادة حزب الله والحرس الثوري

أحمد النعماني

كشفت جهات رسمية لبنانية وخليجية، في أكثر من واقعة تم ضبطها خلال الأعوام الأخيرة، عن ضلوع قيادات «حزب الله» وكوادره في أنشطة قذرة تتعلق بتجارة المخدرات، وغسيل الأموال الناتجة عنها، لتمويل نشاطات الحزب الإرهابية في سوريا ولبنان وبعض دول الخليج، ولدعم شبكة تهريب المخدرات الدولية بالغة التعقيد، التي شكلّها الحزب على مدار الأعوام الماضية، والتي تمتد عبر أربع قارات هي: آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا.

ولا يكتفي الحزب بالإتجار في المخدرات فحسب، بل إنه يستغل الأوضاع المعيشية السيئة التي يمر بها المزارعون في منطقة «سهل البقاع» اللبناني، بسبب توقف تصدير المنتجات الزراعية إلى بعض البلدان العربية، وتردي الأحوال الاقتصادية في السوق المحلي، يستغل الحزب ذلك لإغراء المزارعين بالمال الوفير والحماية لزراعة أراضيهم بمخدري «الحشيش والأفيون»، التي يجري تهريبهما إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

> شبكة الجماعة للإتجار بالكوكايين تمتد من بلدان أمريكا الجنوبية إلى دول الخليج وأفريقيا وأوروبا

وفي 10 سبتمبر/أيلول 2022، أعد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» تقريرًا حول تصنيع المخدرات وزراعة الحشيش في مناطق النفوذ الإيراني داخل سوريا، وتحديدًا في محافظة دير الزور، وكشف عن الميليشيات المتورطة في هذا الملف الإجرامي، مؤكدًا وجود سبعة معامل لصناعة «الكبتاغون» وأراض لزراعة الحشيش، بقيادة «حزب الله» والحرس الثوري.

وذكر تقرير المرصد، أن الجانب الإيراني يواصل سعيه الدائم لترسيخ وجوده ضمن

الميليشيا الشيعية تقود عمليات واسعة لتهريب حبوب «الكبتاغون» المخدرة إلى دول خليجية

تورط حزب الله وأقرباء الأسد بالكبتاغون

الأراضي السورية على كافة الأصعدة بطرق وأساليب عدة، وهو بالطبع بحاجة إلى مصادر دخل كثيرة لكي يتمكن من تحقيق أهدافه بترسيخ الوجود.

وتُعد «تجارة المخدرات» أبرز مصادر دخل الميليشيات التابعة لإيران في سوريا ولبنان، لا سيما في مناطق نفوذ الميليشيات ضمن محافظة دير الزور، غرب نهر الفرات، التي حولتها إيران وميليشياتها إلى «محمية إيرانية» على الأراضي السورية.

ومن المعلوم، أن «حزب الله» يستخدم عوائد المخدرات في تمويل أعماله الإرهابية، حيث اعتمد الحزب منذ تأسيسه على زراعة وتجارة المواد المخدرة كمصدر مالي مهم.

وحسب التقرير، تتنوع المهام الموكلة إلى هذه الميليشيات، بين الحماية وتأمين المواد الأولية وتأمين الطرقات والإشراف وتقديم الدعم اللوجيستي والترويج والتهريب وما إلى ذلك. فـ «حزب الله» اللبناني يقوم بجلب «مكابس» للمعامل بدائية الصنع في دير الزور من منطقة القصير جنوب غربي حمص، ويتشارك مع الحرس الثوري الإيراني بتأمين المواد الأولية لصناعة «الكبتاغون»، كمادة «حمض الفينيليك» التي تعد المكون الرئيسي لصناعة هذه الحبوب المخدرة.

شبكة تهريب دولية

كشف معهد «رند» الأمريكي عن أن هناك عددًا كبيرًا من المنظمات الإجرامية الناشطة في مجال تهريب الكوكايين وتجارة السلاح، تعمل في المثلث الحدودي بين دول أمريكا الجنوبية، ومنها البرازيل والأرجنتين والباراغواي، من أجل تمويل أنشطة «حزب الله» الإرهابية، وأنه يتم تحويل الأموال الطائلة الناتجة عن هذه التجارة غير المشروعية عبر شبكة مصرفية معقدة، تتخذ من دول أفريقية ستارًا لغسل هذه الأموال.

وذكر المعهد في تقرير له، أن هناك «ملايين الدولارات» يتلقاها «حزب الله» شهريًا من المدعو أسد أحمد بركات تاجر المخدرات الدولي المُدرج على «لوائح الإرهاب» الأمريكية، والمعروف بتعاملاته في مجال المخدرات.

وأوقفت السلطات الأرجنتينية في 7 سبتمبر/ أيلول 2016 مواطنًا لبنانيًا حاول الدخول إلى البلاد بجواز سفر مزور من باراغواي باسم خليل محمد السيد. وكشفت التحقيقات الأرجنتينية مع المتهم الذي تم توقيفه وهو يحاول التسلل إلى البلاد أنّه المسؤول الأول عن نشاطات «حزب الله» وأنه ينسق عمليات التهريب المخدرات وتبييض الأموال لمصلحة الحزب، لاسيما بين أبناء الجالية اللبنانية، في منطقة المثلث

التحقيقات الرسمية اللبنانية كشفت عن ضلوع قيادات «حزب الله» في أنشطة قذرة تتعلق بتجارة المخدرات

حزب الله والنظام السوري تحولا إلى مصدر رئيسي لتهرب المخدرات الى دول العالم

الحدودي بين الأرجنتين وباراغواي والبرازيل.

من جهة أخرى، أكد محققون ألمان في عام 2008 خلال تحرياتهم على دلائل تؤكد أن «حزب الله» يمول عملياته من تجارة المخدرات في أوروبا، وأن هذا الاشتباه ظهر للمرة الأولى عندما ضبط موظفو الجمارك بمطار فرانكفورت في 2008 نحو 8.7 ملايين يورو في أمتعة أربعة مواطنين لبنانيين لهم صلات وثيقة بـ «حزب الله».

وعلى الرغم من نفي الحزب القاطع أي صلة له بهذه التجارة القذرة، إلا أن العديد من التقارير التي نشرت خلال السنوات القليلة الماضية، وما ذكرناه هنا «غيض من فيض» كأمثلة دامغة فقط، تؤكد ضلوع الحزب في إنتاج المخدرات والاتجار بها، مستعينًا بفئة كبيرة من المغتربين اللبنانيين الشيعة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا بشكل خاص.

في المقابل، هناك من يرّوج لهذه النشاطات المتعلقة بتجارة المخدرات، من قبل الشبكات التابعة لـ«حزب الله»، بدعوى أنها إنما جاءت كامتداد للصراع بين الحزب وبين الكيان الصهيوني، ومن كونها «أحد الأسلحة» التي تستخدمها المقاومة، لإضعاف جنود الجيش الإسرائيلي، وتحطيم روحهم المعنوية، ولتدمير ذلك الكيان الغاصب من الداخل. وهي مزاعم رد عليها مسؤولون إسرائيليون بقولهم إن «إسرائيل مجرد محطة في تجارة المخدرات اللبنانية المزدهرة»!

انتشار وباء «الكبتاغون»

خلال السنوات القليلة الماضية، وبعد تحوّل لبنان إلى «منصة» لتهريب المخدرات إلى أوروبا والخليج، قررت السعودية في أبريل/ نيسان 2012، منع دخول شحنات الخضراوات والفواكه اللبنانية إليها أو العبور من خلال أراضيها، بسبب استغلال تلك الشحنات في تهريب المخدرات.

جاء القرار السعودي، بعد إحباط عملية تهريب 2.5 مليون قرص «آمفيتامين» المخدر، وأعلن اليونان في الفترة نفسها ضبط أربعة أطنان من مخدر الحشيش مخبأة بشحنة آلات لصنع الحلوى متجهة من لبنان إلى سلوفاكيا. تلك الشحنات هي عينة عن عشرات من شحنات «الكبتاغون» والممنوعات التي تضبط من قبل حرس الحدود في بعض دول الشرق الأوسط، ويكون منشؤها لبنان أو سوريا.

وكشفت سلطات المملكة، عن أن العمليات التي ضبطتها إدارة مكافحة المخدرات بالسعودية من أقراص «الأمفيتامين» المُهربة إلى المملكة عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، كان مصدرها «حزب الله» الذي ينشط بقوة في

شحنة من البرتقال محشوة بالكبتاغون (أ ف ب)

إرسال الكميات لاستهداف الشباب السعودي، خصوصًا وأن الأقراص تحتوي على مواد مسمومة تسبب تلفًا في خلايا الدماغ.

وفي مارس/آذار 2012، ضبطت إدارة الجمارك في مرفأ بيروت عملية تهريب آلتيّن لتصنيع حبوب «الكبتاغون» المخدرة، وهي المادة الأكثر رواجًا في سوريا اليوم. وتبيّن لسلطات الأمن أن هناك مستودعًا لتصنيع هذه الحبوب في منطقة «الشويفات» على أطراف ضاحية بيروت الجنوبية، معقل الحزب، فضلاً عن تورط 10 أشخاص من بينهم شقيقا حسين الموسوي، النائب عن «حزب الله» في البرلمان اللبناني.

ويوضح الكاتب المتخصص في الشأن الخليجي، طارق أبو زينب، إنه على مدار سنوات صعود النفوذ الإيراني في المنطقة، أُغرقت أنحاء الشرق الأوسط، لا سيما دول الخليج العربي، بأقراص الكبتاغون، وضبطت شحنات متتالية آتية بحرًا أو جوًا أو برًا من لبنان وسوريا واليمن. إلا أن التقارير الأمنية الخليجية تدل على أن المتورطين في تهريب المخدرات لهم صداقات واسعة مع شخصيات تنتمي إلى «حزب الله»، وهم يتنقلون بين لبنان وسوريا بتسهيلات خاصة وعبر معابر غير شرعية».

ويؤكد أبو زينب، أن من المستحيل إجراء عمليات تصنيع المخدرات في مناطق لبنانية وسورية، دون حماية قوى نافذة في البلدين، لأن المعطيات المتوافرة دائمًا في التحقيقات، تشير إلى أن عمليات التصنيع لا يمكن أن تحصل إلا في معامل كبيرة تحت غطاء سياسي ومجموعات مسلحة، وأن إعداد المخدرات للتهريب إلى منطقة الخليج العربي بهذه الطرق تستوجب وجود آلات ومساحات واسعة توجد في مناطق حدودية لبنانية وسورية إضافة إلى عدد كبير من العمال، وهو ما يستحيل على تجار المخدرات تأمينه بمفردهم. والهدف الأساس من إدخال المخدرات إلى دول الخليج العربي سياسي ومالي في آن واحد، كما استهداف المجتمعات الخليجية، خاصة فئة الشباب».

■ المصادر:

1- 7 معامل لـ«الكبتاغون» يديرها «حزب الله» و«الحرس الثوري» في دير الزور، موقع الشرق الأوسط، 10 سبتمبر/أيلول 2022.

2- ميليشيا حزب الله تسابق الزمن لإغراق المنطقة بالمخدرات، موقع سكاي نيوز عربية، 26 أبريل/نيسان 2021.

3- مملكة تجار المخدرات في لبنان... أبطالها مجرمون برتبة مشاهير، موقع إندبندنت عربية، 12 أبريل/نيسان 2024.

كتاب العدد

«حزب الله» أقنعة لبنانية لولاية إيرانية... دراسة وثائقية

هذه دراسة موثقة صدرت عن دار الريس في كتاب بعنوان: «حزب الله أقنعة لبنانية لولاية ايرانية»، يقرأ فيه خلف سطور المظاهر، والكلام، والحروب، لا سيما وثيقة الحزب وميثاق عون، ليضعها على مشرحة المناقشة مع سائر الأقنعة التي يتنكر بها حزب ولاية الفقيه منها «الوطن والدولة والنظام: أقنعة سياسية واجتماعية واقتصادية، شارحاً أولاً الوطن (كذريعة) والدولة والنظام كصيغة مؤقتة بانتظار تحقق الشروط التاريخية والاجتماعية، ليتوقف عند المقاومة لألقاب ايرانية وسحن مموهة، فإلى العرب باعتباره بعضهم مجرد ممانع وان وهما.

ثم يتناول فلسطين ومفاوضات التسوية، المقاومة الفلسطينية ومفاوضات التسوية، وفي مناقشة نظرية يتناول قزي «قراءة وكشف الوجوه العقيدية والايديولوجية الثابتة»، ما يركز بعدها على مذكرة «التفاهم» كقناع سياسي..

من مقدمة الكتاب.

لماذا أتكبد عناء ومشقة «التحرش» بحزب الله الذي تتودد إليه شعوب وحكومات ومنظمات وشخصيات عربية وغربية؟ وأنا لست ملتزماً بحزب أو تنظيم معين، ولست بكاتب سياسي محترف ولا أحترف الكتابة والتاريخ؟!

وأما لماذا أكتب اليوم تحت عنوان «حزب الله أقنعة لبنانية لولاية إيرانية»؟، فلذلك قصة وخلفيات.

القصة بدأت مع كتابي الأول عن هذا الحزب، حين كنت أجالس أحد أنسبائي المقربين وكنت المسبِّب بالتحاقه

ارتكب عمليات تطهير عرقي ضد المواطنين السُنّة

جرائم «حزب الله» ضد الإنسانية في سوريا

حزب الله يؤدي دور الحرس الثوري الإيراني في سوريا

يوسف شرف الدين

■■ في مثل هذه الأيام من سبتمبر/ أيلول عام 2015، تعرّض أهالي مدينة «مضايا» السورية، التي كانت تحت سيطرة المعارضة وقتها، لأبشع حصار شهدته الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، على أيدي عناصر ميليشيات «حزب الله» اللبنانية.

كان ذلك الحصار نموذجًا للقسوة والوحشية التي يتبناها «حزب الله»، حيث حرم عناصر الجماعة سكان المدينة من أدنى حقوقهم الإنسانية، بمنعهم من الحصول على الغذاء والدواء، ما أدى إلى وفاة أعداد من الأطفال والمرضى وكبار السن.

هذا الحصار، كان مجرد فصل واحد من فصول الجرائم التي ارتكبتها هذه الميليشيات بحق الشعب السوري، حيث مارس «حزب الله»، زمنًا، عمليات تطهير عرقي وتهجير قسري واسعة النطاق ضد المدنيين السوريين السُنة، وعمد إلى تهجيرهم من أراضيهم لحساب السكان الشيعة، في واحدة من أكبر الجرائم على مر التاريخ.

ارتكبت الميليشيات الشيعية عمومًا، وعلى رأسها «حزب الله»، جرائم ضد الإنسانية في حق السوريين، عبر أبشع وسائل القتل والتعذيب، تنوعت بين الإعدامات الميدانية بالرصاص واغتصاب النساء وقتل الأطفال وكبار السن والتنكيل بالجثث وحرقها، كما أسهمت تلك الميليشيات الشيعية في عمليات القصف العشوائي والحصار جنبًا إلى جنب مع قوات النظام.

بدأت جرائم الجماعة الشيعية اللبنانية ضد السوريين في منطقة «القصير»، حيث قامت الميليشيات بارتكاب مجازر مروعة، وقامت بتسوية قرى وبلدات بأكملها بالأرض، وطردت سكان مدينة «القصير» من منازلهم وأراضيهم، بعد أن حولتها إلى ساحة للانتهاكات الطائفية.

التورط في «المستنقع السوري»

في مطلع عام 2013، ومع تصاعد وتيرة

الجماعة ارتكبت مذابح دامية ضد أبناء الطائفة السُنّية وهجّرتهم من أراضيهم لمصلحة السكان الشيعة

الصلات بين سورية وحزب الله تكمن في جوهر العلاقات السورية – الإيرانية

الجنرال حسين همداني: «حزب الله» كان أكثر حماسة للدخول في معارك سوريا الدموية من إيران نفسها

المعارضة السورية المسلحة ضد نظام بشار الأسد، أعلن «حزب الله» بوضوح عن موقفه تجاه الوضع في سوريا وقتها. وذلك بعد خطاب ألقاه حسن نصر الله، أمين عام الحزب السابق، وأكد فيه أن: «النظام في سوريا لن يسقط».

كان هذا الخطاب، في حينه، هو أول اعتراف علني من الميليشيا اللبنانية الشيعية بوقوفها إلى جانب نظام الأسد، ليتبعها في شهر أبريل/ نيسان من العام نفسه، إعلان نصر الله عن المشاركة في معركة مدينة «القصير» الشهيرة بمحافظة حمص.

من هذه المدينة المنكوبة بدأت مجازر الميليشيا وانتهاكاتها الجسيمة في سوريا، في ظل الضعف والفوضى الذي كان يعاني منها النظام آنذاك، وخروج الأمور عن سيطرته في معظم المحافظات السورية.

وذكر الجنرال حسين همداني، الذي قاد قوات شيعية مشتركة في سوريا، في مذكراته، أن «حزب الله» كان «أكثر حماسة» للدخول في المعارك السورية من إيران نفسها؛ بل إن «نصر الله» هو من شجَّع إيران على التدخل، عندما طالبها بخطة تحرك عسكرية وسياسية ضد الحراك الثوري في سوريا.

وتحوّل دور الحزب في سوريا، بشكل كبير، في أوائل عام 2013، إلى تولّي قواته دورًا في القتال المباشر، والعمل بأعداد أكبر إلى جانب الجيش السوري وقوات «الشبّيحة» شبه العسكرية.

وكانت أبرز محطات الحزب بسوريا عندما قاد الهجوم البري على «القصير»، وهي بلدة سُنيّة بمحافظة حمص، حينما سيطرت فصائل المعارضة السورية على مساحات واسعة من المنطقة، ممتدة بمحاذاة الشريط الحدودي بين سوريا ولبنان.

«معركة القصير» كانت إعلانًا عن انغماس «حزب الله» بشكل كامل في سوريا؛ لإرجاع المعارضة السورية إلى الخلف ولتأمين حزام عسكري بين سوريا ولبنان؛ خوفًا من قطع الفصائل طرق الإمداد والاتصال الرئيسة بين دمشق وبيروت.

وعقب المعركة، خرج نصر الله بخطاب، لمَّح فيه إلى أن تدخُّل عناصره جاء لحماية النظام السوري من «السقوط». أوضح أن «الفترة التي سبقت التدخل العسكري الواسع للحزب في سوريا، كان الخطاب السياسي والإعلامي الذي ينتهجه، يشمل الدفاع عن النظام السوري ويدمجه مع ما يُعرف بـ «محور المقاومة» المزعوم، في إشارة إلى إيران وحلفائها الإقليميين».

وشكّل انتصار الجماعة في «القصير» نقطة انعطاف مهمة في الصراع السوري، حيث وجه

حزب الله في سوريا أوغل بالدماء

ضربة كبيرة لقوات الثوّار عسكريًا ونفسيًا، وبدأت مرحلة جديدة من تورط الحزب العلني والكبير في سوريا، كما استثمر نظام الأسد هذا التقدم على جبهات أخرى لاستعادة مناطق في حمص وحلب ودمشق.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2013، كشف مقطع فيديو قيام عناصر من «حزب الله» بإعدام جرحى سوريين بدم بارد عقب المعارك التي جرت آنذاك في مدينة القصير السورية، وانتهت بسقوط المدينة في أيدي الجيش السوري النظامي وعناصر الحزب. واتضح من خلال الأصوات حديث بعض عناصر الحزب باللهجة اللبنانية، خلال تنفيذ الإعدامات الميدانية للجرحى.

ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف تلك الميليشيات عن ممارسة العنف والتدمير، فقد امتدت انتهاكاتها من دير الزور في الشرق إلى حلب في الشمال، ومن درعا في الجنوب إلى القلمون والبادية السورية وحتى دمشق ومحيطها. ما يزيد من كراهية الناس لحزب الله هو أن العنف لم يكن موجهًا فقط ضد المقاتلين، بل كان يستهدف المدنيين العزل.

وأبرز المجازر التي تسربت مقاطع مصورة عنها، كانت في بلدة «العتيبة» بريف دمشق، حيث نفذت عناصر الميليشيا مجزرة استُشهد فيها أكثر من 175 مدنيًا كانوا يحاولون مغادرة منطقة «الغوطة» المحاصرة.

«مذابح» مجهولة

هناك دلائل تشير إلى تدخل ميليشيا الحزب في سوريا قبل 2013، تزامنًا مع دخول المعارضة إلى حي الميدان في دمشق، وإعلان «معركة بركان دمشق» عام 2012، حيث ظهر في الواجهة الجنرال المغدور قاسم سليماني قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني وتنسيقه مع قيادات النظام، والتي بدأ فيها «حزب الله» بالظهور في سوريا.

وتم تداول فيديو في عام 2014، على مواقع التواصل الاجتماعي لعنصر من ميليشيا الحزب، وهو يتوعد بقتل آخر سنّي، ويسبُّ أهل السنّة، ويصفهم بألفاظ همجية وطائفية، ويهدد باحتلال الكعبة!

وفي مايو/أيار من عام 2016، أصدرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» تقريرًا بعنوان «مجازر لا يكاد يراها أحد». وثقّ التقرير أبرز الجرائم والمجازر التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية المسلحة وعلى رأسها «حزب الله اللبناني» في سوريا، وركز هذا التقرير على الجرائم والمجازر وعمليات القصف التي ارتكبتها وتسببت في مقتل ما لا يقل عن 1447

«نصر الله» شجَّع إيران على التدخل وطالبها بخطة تحرك عسكرية وسياسية ضد الحراك الثوري السوري

مواطنًا سوريًا، معظمهم من المدنيين والأطفال.

ورغم صعوبة توثيق المجازر ذات الصبغة الطائفية التي ارتكبتها، إلا أن جهات حقوقية تمكنت من توثيق ما لا يقل عن 10 مجازر نفذتها الميليشيات الشيعية صوتًا وصورة، وقتل فيها ما لا يقل عن 1005 أشخاص يتوزعون إلى 962 مدنيًا، بينهم 172 طفلًا، و143 امرأة، و43 من مقاتلي المعارضة السورية المسلحة.

وكشف التقرير، عن المزيد من الحقائق المروّعة عن جرائم تلك الميليشيات و«حزب الله» في حق المدنيين، كاشفًا للمخدوعين بأسطورة الحزب، والمبررين بأن الحزب لم يرتكب جرائم ومجازر متعمدة في حق المدنيين العزل، وأنه لم يشارك في قصف منازل الأبرياء، فهؤلاء عليهم أن يدركوا أن هذا الحزب الذي تحول سلاحه من مقاومة إسرائيل إلى الداخل السوري، لن يستطيع أن يغسل عار كل قطرة دم أراقها في سوريا للدفاع بغريزة طائفية عن نظام مجرم استبدادي يهوى الإجرام والقتل، فكيف بقتله ومشاركته بقتل المئات من الأبرياء بطرق وأساليب إجرامية بشعة».

وقال الناطق باسم «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» بسام الأحمد إن «المركز وثق حالات كثيرة من الإعدام الميداني في مدينتي القصير في ريف حمص والنبك بريف دمشق، كما تم توثيق جرائم حصار مدن وبلدات تقع في جنوب العاصمة دمشق مثل بيت سحم، والعديد من عمليات القتل الجماعي في عدد من المحافظات السورية».

■ المصادر:

1- هكذا بدأ تدخل حزب الله في سوريا.. وهذه كبرى المجازر التي ارتكبها، موقع الحل، 5 فبراير/شباط 2018.

2- هذه أبرز جرائم وخسائر «حزب الله» في سوريا منذ 2011، موقع بلدي، 22 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- ويسألونك لماذا تكره الشعوب مليشيات حزب الله، موقع العربية، 25 سبتمبر/أيلول 2024.

كتـــاب العـــدد

بحركة الجنرال عون في نهاية الثمانينات، شأن كثيرين غيره، ولكن عندما عدت والتقيته في ربيع 2006 ونهاية علاقتي بالجنرال عون التي سبقت بأيام وحصلت تحديداً في 27 شباط 2006، فاجأني نسيبي هذه المرة بجملة قصيرة ومفيدة دفعتني إلى الكتابة مجدداً، بعد ان وعدت نفسي أن أتوقف عند كتابة شبه سيرة سياسية وضعتها في كتاب «من ميشال عفلق الى ميشال عون»، إذ هالني ان يكون الجنرال عون قد زرع في أنصاره «قناعة» وصلت إلى حد أن يصارحني عنصر في تياره بالقول: «إذا كنت تركت عون، بعد أن نسّبتنا الى تياره بسبب علاقته المستجدة مع حسن نصرالله، فنحن لا نجد ذلك مبرراً، ونؤكد لك ونعلن انه اذا اختلف الرجلان في المستقبل فإننا سننحاز إلى نصرالله».

من حق أحد الأصدقاء أن يكرر وهو يقرأ الكتاب بالعودة مرة جديدة لبث شكوكه بأنني كتبت لأقبض ثمناً كبيراً من السعودية، قدره بمليون دولار، عند صدور كتابي السابق. أما اليوم فلن ألومه إذا أخطأ التقدير ثانية، فهو على الاقل قرأ وعلّق وقدّر غالياً ثمن ما كتبت فشكراً له، وان ظلمني بظنه. واليوم اعترف واعلن انني عجزت حتى الآن عن ادخال كتابي المذكور إلى المملكة السعودية رغم محاولة صاحب دار النشر الصديق رياض الريس بوسائله المختلفة، ورغم محاولة الصديق غسان شربل رئيس تحرير جريدة الحياة السعودية دون جدوى، كما باءت محاولات احدى المكتبات الاساسية في السعودية لادخاله الى المملكة بالفشل أيضاً. ولا زلت حتى الآن أجهل السبب وإن كان الجواب غير الرسمي: «لأن غلاف الكتاب يشير الى علم حزب الله». والله أعلم!

لم أقرأ في الوثيقة السياسية مشروع الحزب هذا. لكنني قد قرأته في وثيقة المستضعفين سنة 1985، وقرأته تفصيلياً في كتاب الشيخ نعيم قاسم. وفي القراءتين تم التأكيد: «اننا أبناء أمة حزب الله، نعتبر انفسنا جزءاً من امة الإسلام في العالم التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الاسلام المركزية في العالم».

لست وحدي مَن قرأ ذلك، بل كثيرون غيري، وهنا استعين بقراءة للكاتب الاردني اليساري ناهض حتر نشرته جريدة الاخبار في عددها تاريخ 2010/1/26:

«أما الاسلام السياسي الشيعي، فقد وقع في ما هو أسوأ. لقد فقد صدقيته، جوهرياً، بسبب ذلك التساكن السياسي بين نهج مقاوم وحدوي في لبنان ونهج متأمرك تقسيمي في العراق. وهو تساكن لا يمكن تبريره إلا بالارتباط بالمشروع القومي الايراني الذي يقتضي، من جهة، مواجهة دفاعية مع إسرائيل مكانها لبنان، وتترتب عليها سياسات ومواقف ممانعة ومقاومة، ومن جهة اخرى، يقتضي إضعاف العراق وتقسيمه ونهبه واغتصاب اراضيه وإلحاقه، مما يرتب سياسات ومواقف اخرى مضادة».

لتمويل نشاطها العسكري والسياسي

الميليشيا اللبنانية تقود مافيا عالمية لـ «تجارة الأعضاء»

عصابات الخطف نشطت بعد دخول ميليشيات حزب الله إلى سوريا

■■ في عام 2013، انتشرت على صفحات التواصل الاجتماعي صور لأطباء روس يعملون في سوريا، حيث تساءل النشطاء عن سر وجودهم بكثرة في مناطق الصراع السوري، وخصوصًا في المناطق التي كان يقاتل فيها «حزب الله». وتضمنت الصور تجولهم داخل إحدى ثلاجات حفظ جثامين الموتى بمستشفى عسكري في دمشق.

وفي خضم الحرب السورية، أصبحت عملية الحصول على أعضاء البشر أسهل، حيث جرى

سحر عزوز

سرقة الأعضاء عبر مافيات منظمات طبية وغير طبية كانت تستهدف السوريين، تحت إشراف مباشر من «حزب الله»، بدءًا من الكشف على الضحايا، وهي تستهدف الأصحاء، فأعضاء المرضى غير مرغوب فيها، وصولًا إلى الحصول على الأعضاء وإرسالها عبر «الترانزيت» إلى الدول التي ينبغي الوصول إليها.

وقتها، كان يُحظر التحدّث عن تجارة الأعضاء البشرية أمام العامة، لذلك صار يُطلق عليها اسم «الجريمة الصامتة»، التي تحدث بعيدًا عن المحاسبة والمراقبة. ولهذا السبب، أي كونها جريمة سرية، تعاني المنظمات الإغاثية من صعوبة حصر الحالات التي تعرضت لسرقة أعضائها، إلا أن صحيفة «السفير» اللبنانية ذكرت في أبريل/نيسان 2014، أن جهات حقوقية قامت بتوثيق 18 ألف حالة تعرضت لسرقة أعضائها في الشمال السوري وحده.

غير أن الرقم السابق لا يمثل إلا النذر

تجارة «حزب الله» بالأعضاء البشرية تمتد بين لبنان وإيران والعراق واليمن بمشاركة ميليشيات أخرى موالية لإيران

إحدى مستشفيات سوريا حيث يتم سرقة وبيع الأعضاء

اليسير من الحقيقة التي قد تجعل من هذا الأمر هو الوباء الأصعب الذي تعرضت له سوريا وشعبها على أيدي عصابات «حزب الله» الإجرامية التي انتشرت في ربوع البلاد من أجل هذا الغرض خصيصًا.

شبكة تهريب دولية

ارتكب «حزب الله» كل الجرائم التي يمكن تخيّلها في حق مواطني سوريا والعراق واليمن، وعلى رأسها جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية، حيث يقود الحزب المافيا الدولية العاملة في هذا النشاط الإجرامي عابر القارات على نطاق واسع، من الصين إلى أمريكا الجنوبية.

وكشف الناشط اللبناني المنشق عن «حزب الله»، ربيع طليس، في مقال له، تفاصيل حول عمل شبكة تهريب الأعضاء البشرية الدولية التي تديرها الميليشيا، مشيرًا إلى أن تجارة «حزب الله» بالأعضاء البشرية تمتد بين لبنان وإيران والعراق واليمن، وتشارك فيها الميليشيات الموالية لإيران في المنطقة، والتابعة للحرس الثوري الإيراني.

وذكر تقرير أعده «المركز الوطني السوري» في أواخر عام 2018 أن «حزب الله» هو أحد أهم الأطراف المتورطة في الإتجار بالأعضاء البشرية الخاصة بشهداء المعارك، وذلك في إطار بحث الحزب عن أي مصادر لتمويل عملياته العسكرية في سوريا.

وأكد التقرير، أن «حزب الله» يتزعم ويدير شبكات الإتجار بالأعضاء في سوريا، التي تضم أيضًا أعضاء في تنظيم «داعش» الإرهابي، وهذه الشبكات تمارس نشاطها علنًا، نظرًا لـ «توفر» آلاف الجثث الناتجة عن الحرب السورية، فضلًا عن مشاركة الحزب في تجارة الأعضاء المزدهرة في اليمن أيضًا، وهو أمر لم ينفه الحزب علنًا.

ومن المحزن أن أسواق بيع أعضاء السوريين كـ «قطع غيار بشرية» مفتوحة والمساومات تجري سرًا وعلنًا، بينما تصم المنظمات الدولية آذانها وتغلق عيونها عن هذه الجريمة البشعة.

وأكدت تقارير إعلامية، أن هناك عصابات يديرها الحزب في سوريا تتعامل مع عصابات أخرى عربية ودولية للمتاجرة بالأعضاء، التي يتم نقلها في برادات خاصة من سوريا إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية. كما ازدهرت تجارة الأعضاء البشرية في كردستان العراق، خاصة بين النازحين إلى الإقليم، وتنتشر في مناطق عراقية أخرى مع المواجهات المسلحة والانفجارات المتتالية التي وقع على إثرها ضحايا عدة، ما أسهم في ازدهار تجارة بيع الأعضاء من خلال استفادة تلك المافيات من الجثث المجهولة.

ومنذ عدة أعوام، انتشرت على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي صور لعدد كبير من الأطباء الروس كانوا يعملون في سوريا، حيث

الحزب يتزعم عصابات تتاجر دولية في أعضاء السوريين نشطت عبر القارات من الصين إلى أمريكا الجنوبية

انتشار تجارة الأعضاء البشرية في سوريا

تساءل النشطاء وقتها عن سر وجودهم بكثرة في مناطق الصراع السوري، وخصوصًا في المناطق التي قاتل فيها «حزب الله»، وتضمنت الصور تجولهم داخل إحدى برادات الموتى بمستشفى عسكري في دمشق.

ولا يغيب عن أذهاننا المعتقلين داخل أجهزة نظام الأسد، فالأمر لم يستثنهم، وغالبية جثامين ضحايا التعذيب التي تم تسليمهم لذويهم، لُوحظ عليها وجود شق في الصدر بطريقة وحشية تدل على عبث بأجساد نهشها التعذيب، ثم أجهزت عليها مافيا تجار الأعضاء.

وفضلًا عن الشهداء من ضحايا الصراع السوري، أشارت التقارير الرسمية للأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين والنازحين خارج سوريا بلغ قرابة 4.3 مليون لاجئ، ازدحم أغلبهم في مخيمات اللاجئين على الحدود السورية التركية، ولبنان والأردن، يعاني جُلهم من ندرة الموارد الأساسية، وارتفاع البطالة، بل العيش في الطرقات، ممّا كان سببًا قويًا للتفكير في بيع أعضائهم للحصول على المال، وهو الأمر الذي يستغله مجرمو «حزب الله» الذين يعملون كوسطاء في هذه التجارة غير المشروعة.

أعضاء بشرية للبيع

ما يميز الوضع السوري، هو وقوف عدة جهات وراء جرائم تجارة الأعضاء البشرية بالسوريين، فقد كشفت معلومات عن وقوف عناصر قيادية في نظام الأسد وراء عمليات بيع أعضاء لمعتقلين معارضين كـ «قطع غيار بشرية».

وقال ناشطون حقوقيون سوريون، إن «سياسة بيع الأعضاء البشرية هي السبب الرئيس وراء عمليات القتل الممنهج الذي يتعرض لها المعتقلون لدى النظام، حيث يتم تسليم الجثث إلى «المتعهدين» المرتبطين بالحزب اللبناني من أجل تصديرها إلى الخارج.

ويشارك بعض الأطباء في مستشفيات واقعة تحت سيطرة النظام في بيع الأعضاء البشرية للمعتقلين أو الشهداء، وكان هؤلاء على صلة مباشرة مع قادة في الأجهزة الأمنية السورية، هؤلاء تقاضوا مالًا كثيرًا نظير كل معتقل يتم نقله إلى المشافي العسكرية التي تقوم بعملية قتل المعتقل وتشريح جثته ونزع أعضائه.

وأوضح معارضون سوريون، أنه في إطار بحث «حزب الله» عن مصادر مالية، تورط الحزب أيضًا في تجارة أعضاء اللاجئين السوريين في لبنان. ويؤكد تقرير أمني أعده المركز المجلس الوطني السوري أن: «الضائقة المالية الشديدة التي يعيشها الحزب أوصلته إلى العمل بشكل سري جدًا في تجارة الأعضاء داخل لبنان، وبالأخص الكبد والكلية، مقابل 5 آلاف دولار، لتباع بعدها بسعر تسعين ألف دولار في السوق الدولي».

وقال الدكتور حسان القطب، مدير المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، إن «الحرس الثوري» الإيراني بات عاجزًا عن تمويل «حزب الله» تمويلًا كافيًا بسبب تعزيز الولايات المتحدة سياسة الضغوط القصوى منذ عام 2018، التي فرضت بموجبها عقوبات على إيران أصابتها بالشلل، موضحًا أن النقص في التمويل دفع الحزب إلى محاولة إيجاد وسائل تمويل بديلة لتغذية خزائنه، دون الأخذ في الاعتبار إذا كانت سبلًا قانونية أو إنسانية.

وأشار قطب، إلى أن النظام الإيراني يحاول تنفيذ سياساته التوسعية في المنطقة عبر أذرعه، دون أي رادع أخلاقي، ومن بينها «حزب الله» في لبنان وقوات «الحشد الشعبي» في العراق وجماعة «الحوثي» في اليمن.

■ المصادر:

1- تجارة الأعضاء البشرية مصدر تمويل وإثراء لمليشيات إيران، موقع نيوز يمن، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

2- انتشار تجارة الأعضاء البشرية في سوريا.. ما دور المافيات؟، موقع تليفزيون سوريا، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

3- تجارة الأعضاء تدعم خزائن حزب الله، موقع المشارق، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

من السعودية والكويت... إلى الأرجنتين وباراجواي

إرهاب «حزب الله» العابر للقارات

مروان محمود

نفذ «حزب الله» اللبناني، على مدار العقود الماضية، عمليات إرهابية عابرة للقارات، لم يشهد لها العالم مثيلًا من حيث الطيف الجغرافي الواسع الذي امتدت إليه هذه العمليات، بدءًا من دول الخليج وعلى رأسها السعودية والكويت والبحرين، وصولًا إلى دول في أمريكا الوسطى والجنوبية، من بينها الأرجنتين وباراجواي.

بدأت تلك الأنشطة الإرهابية في وقت مبكر من نشأة الجماعة، ففي ديسمبر/كانون الأول 1983، وبعد عام واحد فقط من تأسيسه، نفذت عناصر من «حزب الله» و«حزب الدعوة الإسلامية» العراقي سبعة تفجيرات في الكويت، أدت إلى مقتل ستة أشخاص وجرح حوالي 90 آخرين. وكان من بين الأهداف السفارتين الأمريكية والفرنسية، ومطار رئيسي في مدينة الكويت، ومقر شركة «رايثيون» الأمريكية، ومنشأة حفر نفطية لـ «شركة البترول الوطنية الكويتية»، ومحطة لتوليد الكهرباء تابعة للحكومة. وفي نهاية المطاف، اعتُقل 17 شخصًا في الكويت كان من بينهم عدة عناصر تابعة لـ «حزب الله».

> الأنشطة الإرهابية للجماعة اللبنانية بدأت عام 1983 بعد سنة واحدة فقط من تأسيسها بأوامر من إيران

من جهته، شن «حزب الله السعودي» أول هجوم له على منشأة نفطية داخل المملكة في مايو/أيار 1987. وبعد عشرة أشهر، تبنّى الحزب مسؤولية تفجير وقع في معمل الشركة السعودية للبتروكيماويات «صدف» في مدينة الجبيل. وتعاطت السلطات السعودية مع هذه الجريمة الإرهابية بحزم، فاعتقلت وأعدمت عدة مسلحين اشتُبه في تورطهم بالواقعة.

وردًا على ذلك، أعلن «حزب الله السعودي» الحرب ضد المملكة، واغتال السفير عبد الغني بدوي، نائب القنصل السعودي في تركيا. وبعد شهرين، حاول الحزب اغتيال أحمد العمري، النائب الثاني للقنصل السعودي في كراتشي في باكستان، الذي نجا ولكنه تعرّض لإصابات خطيرة.

وفي يناير/كانون الثاني 1989، قُتل النائب الثالث للسفير السعودي في بانكوك في تايلاند بعد تعرضه لإطلاق نار خارج منزله. أما الهجوم الأشهر لـ «حزب الله» على المصالح السعودية

الهجوم الأشهر للميليشيا الشيعية على المصالح السعودية وقع في يونيو/حزيران 1996 بتفجير «أبراج الخُبر» الدموي

فوقع في يونيو/حزيران 1996 في تفجير «أبراج الخبر»، إذ قُتل 19 جنديًا أمريكيًا وعدد غير محدد من المدنيين السعوديين في منتزه مجاور، وجُرح 372 أمريكيًا آخر.

إرهاب في مكة

نفذ «حزب الله» عملية إرهابية كبرى بتفجير عبوتين ناسفتين في 10 يوليو/تموز 1989 خلال موسم الحج بالقرب من مسجد الحرام في مكة المكرمة، وألقت السلطات السعودية آنذاك القبض على 16 حاجًا كويتيًا ينتمون الى حركة الفتح، اعترفوا بقيامهم بالتفجيرين من خلال تسجيل تم بثه عبر التليفزيون الرسمي السعودي بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 1989، وتم إعدامهم بعدها بيوم، ونتج عن التفجيرين مقتل شخص وإصابة 15 شخصًا آخرين بجروح، وملخص ما جاء بنص الاعترافات والاتهام أن المتهمين تلقوا تعليمات من قبل محمد باقر المهري وبالتنسيق مع دبلوماسيين إيرانيين في السفارة الإيرانية بالكويت لتدبير التفجير، وقاموا باستلام متفجرات TNT من الباب الخلفي للسفارة بالكويت، ثم نقلها إلى داخل المملكة حيث قاموا بزرعها وتفجيرها بالموعد المحدد. أما الهدف من العملية كما جاء على لسان المتهمين، فكان إظهار عجز السعودية أمنيًا وتنظيميًا وأنها لا تستطيع إدارة الحج وحماية الحجاج».

من جهة ثانية، وفي مارس/آذار 1997، اعتقلت الاستخبارات الكويتية 13 بحرينيًا وشخصين عراقيين في مدينة الكويت يعملون تحت مسمّى «حزب الله الخليج»، نفذ عدة عمليات إرهابية في البلاد كان أشهرها محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت الراحل.

وكشفت المراسلات التي صودرت من منازل المتهمين في «خلية العبدلي» الإرهابية التابعة للحزب، أنهم كانوا على اتصال بعناصر شيعية في سوريا وإيران. وأشارت أدلة أخرى إلى أنهم كانوا يتلقون توجيهات مباشرة من وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية.

وفي السنوات اللاحقة، نفذت الميليشيا اللبنانية عدة هجمات أخرى في لبنان وفي الخارج، بهدف إطلاق سراح عناصرها المسجونين. ومن بين هؤلاء كان مصطفى بدر الدين، صهر القائد الرفيع المستوى في «حزب الله» عماد مغنية. وبعد اغتيال مغنية في عام 2008، تولى بدر الدين قيادة الجناح الإرهابي في «حزب الله»، أي «منظمة الجهاد الإسلامي»، وكذلك كتيبة الميليشيا التابعة لها في سوريا لاحقًا.

كما اكتشفت المخابرات المصرية في عام 2009 خلية تابعة للحزب، عملت على تجنيد الأعضاء لتنفيذ عمليات إرهابية ضد السفن والبوارج العابرة لقناة السويس والسائحين الأجانب والمنشآت السياحية في سيناء، إلى غير ذلك من العمليات الإرهابية الكثيرة، ما يعكس الخطورة البالغة لهذا التنظيم الإرهابي على الأمن الإقليمي والدولي.

وفي يونيو/حزيران 2013، توصلت دول «مجلس التعاون الخليجي» إلى اتفاق بالإجماع حول اعتبار «حزب الله» تنظيمًا إرهابيًا، وبدأ

المراقبون: أدبيات «حزب الله» السياسية لا تختلف عن أدبيات تنظيم «القاعدة» فكلاهما يصدّر الإرهاب للعالم

الكثير من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات سرية ضد داعمي الحزب في بلادهم. ففي مايو/أيار 2014 على سبيل المثال، سحبت المملكة العربية السعودية رخصة العمل من مواطن لبناني قيل إنه مرتبط بـ «حزب الله».

أدبيات «حزب الله» الإرهابية

لا تختلف أدبيات «حزب الله» السياسية عن أدبيات تنظيم «القاعدة»، فكلاهما يصدّر الإرهاب للعالم، ويبرره بمحاربة «الاستكبار العالمي» المتمثل في أمريكا وحلفائها، ويضع الدول العربية في مرمى الاستهداف، بدعوى أنها امتداد للاستكبار العالمي، ويترتب على ذلك عندهم نزع الشرعية من الدول العربية، والتآمر ضدها، ابتداءً من الخطابات المحرضة، وانتهاء بتكوين الخلايا السرية والتخطيط لشن عمليات إرهابية، والناظر في أدبيات كلا الطرفين يجد تركيزًا واضحًا على استهداف دول الخليج.

ويعد «حزب الله» جماعة إرهابية بكل المقاييس، ومن مظاهر التشابه بينه وبين بقية التنظيمات الإرهابية، الانخراط في أنشطة إجرامية إرهابية عديدة، مثل تدريب الإرهابيين، وتصدير المقاتلين الأجانب، وتهريب الأسلحة، والتورط في عمليات إرهابية من تفجير واغتيال وتخريب وتجسس وتخابر، ودعم أعمال العنف والشغب، وتهريب المخدرات، وتبييض الأموال.

وامتدت عمليات الحزب الإرهابية إلى بلدان في أمريكا الوسطى والجنوبية، من بينها الأرجنتين وباراجواي ففي عام 1994، اصطدمت شاحنة مليئة بالقنابل بمركز الاتحاد الأرجنتيني الإسرائيلي المشترك في مدينة «بوينس آيرس»

الكويت أول دولة خارج لبنان يمارس فيها حزب الله أنشطته العسكرية

الأرجنتينية، وأودى التفجير بحياة 85 شخصًا، وهو الحادث الأكثر دموية من نوعه في تاريخ هذه الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية.

واتهم الادعاء العام الأرجنتيني، في حينه، مسؤولين إيرانيين بارزين وأعضاء في «حزب الله» بإصدار أمر تنفيذ التفجير، بالإضافة إلى اتهامهم في هجوم عام 1992 على السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين كان قد تسبب في مقتل 22 شخصًا.

وكانت أعلى محكمة جنائية في الأرجنتين، قد اتهمت إيران صراحة بالمسؤولية عن الهجوم، قائلة إن: «جماعة حزب الله اللبنانية نفذته استجابة لتصميم سياسي واستراتيجي من إيران».

وبعد أكثر من ثلاثة عقود على الهجمات الدامية في «بوينوس آيرس»، أصدرت محكمة أرجنتينية في أبريل/نيسان الماضي، الحكم النهائي الذي اتهم «حزب الله» بالضلوع بالهجوم على مركز أميا، والذي وصفته بأنه «جريمة ضد الإنسانية».

وفي يونيو/حزيران 2022، ناقش الاجتماع التاسع لـ «مجموعة تنسيق إنفاذ القانون» سبل مكافحة الأنشطة الإرهابية للميليشيا اللبنانية. وضم الاجتماع ممثلين عن 30 حكومة من الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية والوسطى وأوروبا وإفريقيا والهند وأمريكا الشمالية، إلى جانب منظمة «يوروبول» الأوروبية.

وناقش المشاركون، التخطيط الإرهابي العالمي المستمر لـ «حزب الله»، وشراء الأسلحة، والمخططات المالية للميليشيا. وحددوا «كيف يمكن لحزب الله أن يتكيّف في المستقبل للتهرب من تطبيق القانون»، مؤكدين أن الجماعة مازالت تخطط لقيام بأعمال إرهابية في دول أخرى عبر العالم.

■ المصادر:

1- ميليشيات حزب الله.. أبرز العمليات الإرهابية، موقع سكاي نيوز عربية، 30 أبريل/نيسان 2020.

2- خلفيات تصنيف «مجلس التعاون الخليجي» لـ «حزب الله» كمنظمة إرهابية، موقع معهد واشنطن، 10 مارس/آذار 2016.

3- مجموعة دولية تناقش «خطط الإرهاب العالمي المستمرة لحزب الله»، موقع العربية، 1 يوليو/تموز 2022.

4- الأرجنتين تتهم إيران وحزب الله بتنفيذ هجمات عمرها 3 عقود، موقع العربية، 12 أبريل/نيسان 2024.

كتـــاب العـــدد

إلى أن يقول: «ليس من الواجب على حزب الله أن يتقدم بالشكر الجزيل لطهران على دعمها له ولمقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي بسبب علاقات التبعية. ومن هنا فلا يمكنه ادانة ممارسات إيران الاحتلالية في بلد شقيق، وهل كان السيد حسن نصرالله مضطراً لمنح رجل الاحتلال والتقسيم والفساد في العراق، عمار الحكيم(3)، مقابلة متلفزة لأغراض انتخابية؟ وكيف يمكن لمَن ترنّ في مسمعيه كلمات نصرالله الجهادية اللاهبة في الاونسكو، ان يبصر مشهد ذلك اللقاء الأخوي؟».

ويضيف الكاتب الأردني ناهض حتر:

«... ماذا يمثل الحوثيون بحق السماء، لكي يتابع تلفزيون المقاومة اللبنانية انتصاراتهم بفخر؟ هل الحوثيون تيار مقاوم؟ أهم دعاة وحدة ونهضة؟ ليسوا سوى تجمع قبلي متخلف، لكنه يستحق التأييد، بالطبع، بسبب التماثل التبعي لايران».

نشرت هذه المقاطع من المقال رغم ما فيه من مواقف لا تستحق التأييد عندي. إلا أن صاحب المقال لا يريد أن يقتنع ان حزب الله ما هو سوى أداة إيرانية ولا يريد أن يقرأ بعمق أكثر، التحالف الايراني الاميركي الممتد من افغانستان الى الثورة الاسلامية ضد الشاه في إيران، الى التحالف في العراق لاسقاط صدام حسين وتفكيك العراق وتسليمه لايران، ولا تحول «مقاومة» حزب الله عن دور المقاومة الموحدة ليلعب لصالح ايران كلياً وحليفها السوري جزئياً تحت راية جهاد الولي الفقيه.

بعد اكتمال «التحرير» 2000 بدأت تتلى التساؤلات والمشاريع القلقة والمقلقة معاً: ماذا يفعل حزب الله بترسانته العسكرية بعد هذا المنعطف وإلى أين وكيف يتحول؟!.

في حديث إلى جريدة النهار نشر في 2011/3/23 قال الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله: «ان السلاح كان يجب ألا يوجّه إلى الداخل إنما فقط بوجه العدو الإسرائيلي ليبقى على طهارته، وإن المقاومة انتهت منذ زمن بعيد وابرمت اتفاقات منذ سنة 1996 وتوجه السلاح إلى الداخل...».

وبعد حرب تموز 2006 انصرف الحزب إلى تكتيك جديد لخدمة أهدافه الاستراتيجية الثابتة في بناء الدولة والتمسك بقيادة الولي الفقيه الايراني المعصوم للتحضير لعودة الامام واكتمال ظهور الارادة الالهية التي تعطي النصر.

رفّع الحزب رجاله أبطالاً للوعد الصادق، وثبت جماهيره وأنصاره «أشرف الناس». فباتت مقاومة الحزب الاسلامية «فرقة ناجية» كاملة للتعبئة والاستعداد لتلبية «نداء الظهور» وتحقيق دولة العدل حتى دون فتح باب الانخراط في صفوفها المغلقة أصلاً على مواصفات حصرية محددة ونخبة مختارة. اما كل الآخرين خارج الفرقة الناجية والمختارة فهم رجس من عمال وعمل الشيطان ليجتنبوه.

يسيطر على مقدرات الدولة... وله «اقتصاد رديف»

«دويلة حزب الله» في لبنان تُديرها إيران

القرض الحسن

يوسف شرف الدين

نجح «حزب الله»، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في تأسيس «دويلة» خاصة به داخل الدولة اللبنانية، حيث تحكّم في القرار السياسي للبلاد، وأنشأ ميليشيا مسلحة هي الأكبر من نوعها في العالم، صارت جيشًا موازيًا للجيش الرسمي، وبات له اقتصاده الخاص أيضًا، بما يعني في النهاية أنه أصبح بالفعل «دولة» داخل دولة لبنان.

هذه الدويلة، التي بدأت مؤسساتها بالظهور للوجود شيئًا فشيئًا منذ عام 2008، سعت إلى الاستفادة من مواردها ومن تبرعات السكان الشيعة، مدعومة بالمساعدات الإيرانية، لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان منذ سنوات.

وبعد أن نجحت الجماعة في تنفيذ المهمة الموكلة لها من جانب طهران، أحكمت إيران قبضتها على لبنان عبر ذراعها الشيعي، الذي يسعى إلى تنفيذ كل ما تطلبه طهران، بعيدًا عن مصالح البلاد. ورغم الدعوات المتكررة من قِبل القوى السياسية اللبنانية للحزب بتغليب المصلحة العامة، إلا أنها باءت جميعها بالفشل، الأمر الذي أدى إلى تقديم رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سعد الحريري استقالته من رئاسة الحكومة عام 2017، معللًا ذلك بتغليبه مصلحة البلاد.

ومع سيطرته على مؤسسات الدولة الرسمية، بما فيها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، تحوّل «حزب الله» إلى عصابة حاكمة، ونواة لدويلة سياسية مؤدلجة، تم توظيفها في سياسات واستراتيجيات وأهداف إيرانية، كان من نتائجها القضاء على الحركة الوطنية اللبنانية، واغتيال شخصياتها، لترسيخ دويلة الحزب، وخطف لبنان العربي إلى هوية مغايرة.

الاقتصاد «الرديف»

تمكّن الحزب على مدار العقود الماضية، من بناء اقتصاد خاص به موازٍ للاقتصاد اللبناني، بات يُعرف في لبنان بـ «الاقتصاد الرديف»، أو الموازي. ومن بين أعمدة هذا الاقتصاد شركات «جهاد البناء» و«وعد» و«القرض الحسن» و«النية الحسنة الخيرية». كما أن أمواله لا يتم تحويلها عبر الجهاز المصرفي الرسمي، بل إنه وبحسب مصادر مراقبة لحركة نقل الأموال للحزب من إيران ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى لبنان، فإنها تحصل عبر مطار بيروت الدولي، ومن سوريا برًا.

وكشفت وثيقة بحثية صادرة عام 2021 عن معهد «تشاتام هاوس» البريطاني، المتخصص في الأبحاث الاستراتيجية، الطرق المختلفة التي يسيطر بها «حزب الله» على مقدرات الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وكيف يمكّن النظام السياسي في لبنان «الحزب» والجهات الفاعلة

سعد الحريري قدّم استقالته من رئاسة الحكومة عام 2017 بسبب تحكّم إيران عبر الجماعة في شؤون البلاد

«حزب الله» تحوّل إلى عصابة حاكمة تقود دويلة سياسية مؤدلجة تم توظيفها في تنفيذ الاستراتيجيات الإيرانية

دفتر مساهمة من القرض الحسن

الأخرى من ممارسة السلطة، دون أي مسؤولية عن العواقب المحتملة.

وأكدت الورقة البحثية إلى زيارات ميدانية للبنان بين 2005 و2020 ومقابلات بحثية، أن «الحزب» بصفته لاعبًا هجينًا صعد ليصبح أكثر المنظمات السياسية نفوذًا في لبنان، وبات يتمتع بالشرعية داخل الدولة، وأصبح قادرًا على العمل من دون المساءلة المطلوبة.

ووفق الباحثين في المعهد، فإن من شأن سيطرة الحزب على وزارة المالية أن تغطي تورطه في غسل الأموال ضد تدقيق الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية من الشتات الشيعي، وهو مصدر تمويل لا تتمتع به الأحزاب السياسية الأخرى في لبنان.

وكانت وزارة الخزانة الأمريكية تتعقب النشاط المالي غير المشروع لـ «حزب الله» في لبنان والعالم، مما أدى إلى إغلاق عدد من البنوك في لبنان، مثل «البنك اللبناني الكندي، وجمّال ترست بنك» وغيرهما، بعد أن ثبت أنها سهلت مثل هذا النشاط.

وأوضح تقرير أصدره «مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب» في واشنطن، كيفية مواجهة الجماعة الشيعة للأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان منذ عدة أعوام.

وأظهر التقرير الأمريكي، نشاطات «حزب الله» وأسلوب عمله في مواجهة الأزمة الاقتصادية والسياسية، مؤكدًا أنه يُقيم في لبنان «دولة داخل دولة» ويقدم للمواطنين بدائل تكون في كثير من الأحيان أفضل وأجدى من خدمات الدولة.

كمثال على ذلك، ومع نقص الوقود الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات وانقطاع متكرر للتيار الكهربائي، بدأ الحزب في شراء منتجات الوقود وخصوصًا الديزل، وتخزينها في مناطق سيطرته. كما يعطي الأولوية في توفير الوقود لمحطات الوقود التابعة له أو للتنظيمات والمؤسسات الشيعية العاملة تحت رعايته. وبدأ في شراء مولدات كهربائية لمعالجة انقطاع التيار الكهربائي المتكرر.

ويشير المركز إلى فوائد يجنيها أبناء المسؤولين الكبار في «حزب الله» من النشاط الاقتصادي، فيذكر شركة مملوكة لياسر الموسوي، نجل الأمين العام السابق للحزب، عباس الموسوي، وجواد نصر الله، نجل الأمين العام السابق حسن نصر الله، وعضو بارز آخر في التنظيم. وخلص تقرير المركز، إلى أن هذا

صورة لاشتراكات الكهرباء في ضاحية بيروت الجنوبية - يونيو 2019

النشاط يحقق نجاحات في خدمة المواطنين أكثر من نشاط الدولة اللبنانية.

ويقول التقرير إن «حزب الله» اتخذ إجراءات تهدف لمساعدة السكان الشيعة في المناطق التي يسيطر عليها. وفي خطواته هذه يتلقى المساعدة من إيران التي تواصل - على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها - تقديم المساعدة؛ ليس فقط في بناء البنية التحتية العسكرية للجماعة، ولكن أيضًا في تشغيل المؤسسات المدنية للتنظيم، المقامة وسط تجمعات السكان الشيعة.

وافتتحت الجماعة شبكة من المتاجر باسم «مخازن النور» في جنوب لبنان وجنوب بيروت والبقاع، تبيع سلعًا إيرانية وسورية رخيصة بأسعار مدعومة تقل بحوالي 30-50 % عن أسعار السوق. ويتم الدفع بواسطة بطاقة خاصة تُسمى «بطاقة السجاد». كما بدأ «حزب الله» في استيراد الملابس الرخيصة إلى لبنان، والتي تباع بشكل رئيسي في جنوب لبنان.

«دويلة» تُدار من طهران

خلال عام 2020، جرى في المناطق التي يسيطر عليها الحزب اكتشاف نقص في الأدوية. وردًا على المشكلة، بدأت الجماعة في تهريب أدوية ومنتجات طبية رخيصة من سوريا إلى لبنان، من صنع إيران. توزع هذه الأدوية على الصيدليات الخاضعة لتأثير الحزب، مثل صيدليات «المرتضى». ومن المحتمل أنه يتم بيع الأدوية الرخيصة في «مخازن النور» أيضًا.

ومن الماء إلى الكهرباء والانترنت وصولًا إلى المولدات وغيرها من خدمات، بنى الحزب دورة اقتصادية موازية للدولة. استفاد من غيابها، ولكن في الوقت نفسه استفاد منها، وسخّرها ليتمدد ويُصبح هو السلطة الفعلية، التي يعود إليها الناس في كُل ما يعنيهم، فيما قدرته على الصمود في الأزمة الاقتصادية الراهنة صارت أكبر، بعد أن أمّن لنفسه موارد جديدة، وصارت له «دويلته» داخل الدولة اللبنانية.

ويقول الكاتب اللبناني جلبير الأشقر، إن «حزب الله» شكّل دولة كاملة المقوّمات، من جيش وجهاز أمني ومؤسسات مدنية شتّى، داخل الدولة اللبنانية بما ضاعف من هشاشة هذه الأخيرة. وترتهن دولة الحزب ارتهانًا كاملًا بإيران، عقائديًا وماليًا وعسكريًا، تجاهر بتبعيتها من خلال تبنّيها المعلَن لمبدأ «ولاية الفقيه» الخاص بالمذهب الخمينيّ والذي يشرّع السلطة الفردية الثيوقراطية التي تميّز حكم الملالي.

ومن جهة أخرى، فإن الحزب فصيل لبناني بات جزءًا من نسيج البلاد الفسيفسائي على الرغم من استيراده لطرق حياتية قائمة على تقليد الراعي الإيراني. وقد جسّد حسن نصر الله هذا الازدواج خير تجسيد، إذ إنه الرجل الذي جاهر بأن حزبه «حزبُ ولاية الفقيه» علنًا، حتى بات الحزب «دويلة» حقيقة تُدار من طهران.

■ المصادر:

1- تقرير يكشف.. دويلة «حزب الله» وثروات أبناء مسؤوليها، موقع العربية، 10 يناير/كانون الثاني 2021.

2- «حزب الله»... دولة داخل لبنان تدار من إيران، موقع الشرق الأوسط، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

3- «حزب الله»... من النشأة إلى حكم الدويلة والسلاح، موقع إندبندنت عربية، 21 أبريل/نيسان 2024.

4- تشريح دويلة حزب الله في لبنان.. أخطبوط لتأمين بقائه وزوال الدولة من مناطقه، موقع الحرة، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

عبر عصابات لتهريب السلاح إلى مناطق الصراع الملتهبة

«حزب الله» ضالع في «تجارة الموت»

السلاح ينتشر في لبنان في غياب رقابة فعلية رسمية (رويترز)

تورط «حزب الله» خلال العقود الأخيرة على نطاق واسع في تجارة الأسلحة الدولية، بالتعاون مع جهات تابعة لـ «الحرس الثوري» الإيراني، وجماعات مسلحة أخرى من بينها «جبهة البوليساريو» المتمردة في الصحراء المغربية، وعصابات تهريب السلاح إلى مناطق الصراع الملتهبة عبر العالم، من أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية.

وأثارت الحياة الرغدة التي يعيشها قيادات «حزب الله»، بعد حرب عام 2006، العديد من التساؤلات حول كيفية إدارة الحزب لمصادر تمويله، خاصة بعد أن أرغم هبوط أسعار النفط وقتها إيران على أن تخفّض دعمها للحزب.

إسراء حبيب

وظهرت نتائج ذلك في لبنان، حيث خفض «حزب الله» في تلك الفترة رواتب بعض الكوادر، وأرجأ مستحقات آخرين من مُسلّحيه، وأجرى استقطاعات كبيرة في المخصصات الشهرية التي يدفعها للأحزاب والجماعات المتحالفة معه في الوسط السياسي اللبناني.

وكان من الطبيعي أن يتورط الحزب، والحال كذلك، في تجارة السلاح الإقليمية والدولية، وبعدما كانت «أسواق السلاح السوداء» في لبنان تعتبر المصدر الأساسي الذي يمدّ الجماعات المسلحة في المنطقة، وخصوصًا في العراق، أصبحت هذه الأسواق اليوم تستورد الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بمعرفة «حزب الله» عبر قنوات التهريب، من تركيا والأردن والعراق بصورة أساسية.

تجارة السلاح المزدهرة

لا يمكن النظر إلى تجارة السلاح على أنها عمل تجاري محض هدفه الربح فقط، ولكنه أمر يدخل في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى، وتحالفاتها مع الدول التي لا تنتجه، وتمنحه لبعض الدول والجماعات، مقابل تأييد سياساتها الإقليمية أو الدولية، وهو ما استطاع «حزب الله» استغلاله بمهارة فائقة.

صحيفة أمريكية كشفت أسرار تجارة الأسلحة في أفريقيا بالتعاون بين «حزب الله» وجبهة «البوليساريو»

القصير مركز حزب الله لتجارة السلاح

ويقول أحد المطلعين عن كثب على تجارة السلاح في لبنان، إن المتغيرات على الساحة اللبنانية شكلت تحولًا جذريًا في تجارة السلاح على المستوى المحلي، حجمًا وأسعارًا. وقبل ذلك التاريخ الذي شهد تحويل «حزب الله» وجهة سلاحه نحو الداخل اللبناني، كان سعر بندقية «الكلاشينكوف» الأكثر طلبًا في لبنان نحو 200 دولار فقط، وصار سعرها يتراوح بين ألف وألف ومئتي دولار، كما ارتفع سعر الرصاصة الواحدة إلى دولارين، من بضعة سنتات فقط.

وما شهده «البقاع» اللبناني منذ فترة من صراعات مسلحة بين بعض عصابات تهريب السلاح المحمية سياسيًا واجتماعيًا، يتصل بصراع «حزب الله» للسيطرة على مناطق التهريب ومعابره وخطوطه بالدرجة الأولى والأخيرة. وبعض النافذين على هذه الحدود في البقاع الشمالي، باتوا يلمسون تبدّلًا في النفوذ على خارطة التهريب، وتراجعًا للمكاسب لدى البعض وازديادًا لها لدى البعض الآخر، وهو ما يسبب إلى جانب البعد الأمني والسياسي، قتالًا وتصفيات جسدية، أو مصالحات مكللة بمغانم الحرب.

من جهة ثانية، أسهمت الأزمة السورية في تطوير «السوق السوداء» للسلاح في لبنان بمعرفة «حزب الله» كضالع أساسي في هذه التجارة غير المشروعة، إذ تضاعف حجم تجارتها الداخلية بفعل تمدد ظواهر الأمن الذاتي من جهة، والإقبال الكثيف على شراء السلاح من قبل الجماعات اللبنانية، خاصة أبناء الطائفة السنية الذين كان إقبالهم على شراء السلاح ضعيفًا نسبيًا.

مع تشديد العقوبات المالية الأمريكية على «حزب الله» خلال السنوات الأخيرة، يمكن القول إن اقتصادًا آخر موازيًا بات له أربابه ومموّلوه والعاملون فيه، هو اقتصاد الحرب السورية والمسيطر في زمن الحروب والذي استطاع أن يتحكم بفتح مساحات من التجارة غير الشرعية لبلد ينزف بشرًا وثروة، وصار جزء من ثروته مادة لتهريب وتجارة السلاح بمختلف أنواعه.

وإلى جانب تجارة المخدرات التي يمارسها «حزب الله» على نطاق عالمي، يشكل السلاح أيضًا تجارة رائجة، وهي لم تتوقف منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011 حتى الآن، والمفارقة في أن هذا العالم السري غالبًا ما تكون الصفقات فيه بين طرفي الصراع نفسيهما. ففي البقاع اللبناني لا تزال الحكايات تُروى عن مخازن باعها مسؤولون في «حزب الله» إلى معارضين سوريين، أو قيام ضباط في الجيش السوري ببيع أسلحة وعتاد لمعارضين سوريين.

«فيلق القدس» ينشط بقوة مع الجماعة اللبنانية في عمليات التهريب عبر العالم من أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية

معسكرات ميليشيا حزب الله في سوريا تحوي مستودعات ذخيرة وأسلحة تحت الأرض، ويُمنع الاقتراب منها نهائياً

الأزمة السورية أسهمت في توسيع «سوق السلاح» في لبنان... و«حزب الله» طرف أساسي في التجارة المزدهرة

سر «الوحدة 190» الإيرانية

من المعلوم للمراقبين، أن أحد الأنشطة الرئيسة لـ «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري»، هو التنسيق مع «حزب الله» لنقل وتهريب الأسلحة إلى المنظمات والجماعات العرقية والدول المتحاربة، بما يتوافق مع المصالح الإيرانية على المستويّن الإقليمي والدولي، علمًا أن الوحدة المسؤولة عن هذا النشاط داخل «الفليق» الضالع في أنشطة قذرة على المستويين الإقليمي والدولي، هي «الوحدة 190»، المتخصصة في عمليات تهريب الأسلحة إلى مناطق النزاع حول العالم.

تستخدم «الوحدة 190» مجموعة متنوعة من الأساليب لنقل الأسلحة المهربة التي يتم شحنها وسط البضائع، للحفاظ على السرية التامة، وتعظيم فرص وصول الشحنة إلى وجهتها المحددة، وضمان عدم كشف أي صلة بينها وبين إيران، إذا ما وقعت شحنة السلاح في أيدي أي قوة أخرى، أو تم ضبطها بمعرفة قوات غربية، أمريكية وبريطانية، كما حدث في اليمن مرارًا.

ويجري وضع الأسلحة المُراد تهريبها داخل أقفاص مغلقة في حاوية كبيرة، ومحاطة بمواد تستخدم في عمليات التمويه. وللعثور على الأسلحة المخبأة، يجب تفكيك أطنان من تلك «البضائع البريئة»، بما يصعّب مهمة ضبطها في أي خطوة من خطوات مسار التهريب.

وتأتي الخطوة الثانية في عملية التهريب، من خلال تسجيل الشحنة كمواد إغاثية أو مساعدات إنسانية. وقد وضعت الوحدة طرقًا متقدمة للتغليف تعطي الانطباع الأول بأن البضائع الموجودة في الحاويات بريئة تمامًا. كما تجعل الصناديق التي تحتوي على الأسلحة تطابق البضائع المستخدمة في التمويه، مثل مواد البناء ومنتجات البولي إيثيلين، ومنتجات حليب الأطفال، وغيرها من البضائع غير المشتبه فيها.

وتستعمل «الوحدة 190»، إمعانًا في السرية والحرص، منصات شحن مدنية، مثل القوارب والطائرات والشاحنات والقطارات. كما تنقل تلك الشحنات عبر بلدان متقاطعة، حيث تمر الشحنة عبر أكثر من بلد لإخفاء أي علاقة بإيران، وتتعمد عدم تهريب أسلحة تنتج في إيران، أو يكون مكتوبًا عليها «صنع في إيران»، لتتيح لحكام طهران فرصة المزيد من المناورة، في نفي أي علاقة لها بالشحنة، إذا تم احتجازها أو اكتشاف محتوياتها.

«البوليساريو» على خط التهريب

ينسّق بهنام شهرياري، تاجر السلاح الإيراني المعروف، بين «حزب الله» و«فيلق القدس» في عمليات الإتجار بالأسلحة عبر العالم، حيث اكتسب «شهرياري» شهرته وأهميته من قوة

معسكرات ميليشيا حزب الله في سوريا تحوي مستودعات ذخيرة وأسلحة تحت الأرض، ويُمنع الاقتراب منها نهائياً2

تأثيره على العلاقات الاستراتيجية بين «الحرس الثوري» والحزب، وكان يحظى بدعم قوي من قاسم سليماني، الشخصية المؤثرة وقتها على الحراك الإيراني في سوريا ولبنان والعراق واليمن.

ويعتبر شهرياري المسؤول الأول عن «الوحدة 190» الخاصة بتهريب الأسلحة والإتجار فيها مع المجموعات المسلحة في الدول العربية والأفريقية، وينسب إليه ضلوعه في الكثير من عمليات التهريب إلى تلك الدول، ومن بينها المغرب.

وفي عام 2018، كشف مايكل روين، المحلل السياسي في صحيفة «واشنطن إكزامينور» الأمريكية، عن العلاقة الغامضة بين «حزب الله» وجبهة «البوليساريو» الجماعة المتمردة في الصحراء المغربية.

وفسّر الكاتب، العلاقة بين «البوليساريو» وإيران، مشيرًا إلى أن الجبهة الانفصالية انتهى بها الأمر إلى العمل في تهريب الأسلحة إلى مناطق أفريقيا المضطربة، وخصوصًا دول الساحل، بعد أن فقدت رعاتها السوفييت والكوبيين، ولم تعد تقنع أحدًا، وانشق عنها الكثيرون، وتشهد تمردًا كبيرًا داخل مخيمات «تندوف» في الجزائر.

نتيجة لذلك، بحثت «البوليساريو» عن رعاة لها يستأجرون شبكات تهريبه، ولم تجد سوى «حزب الله» للقيام بهذه المهمة، ولم تتوان عصابات الجبهة والجماعة اللبنانية عن تهريب المتطرفين والإرهابيين والأسلحة، وغيرها من السلع المهربة، وإمدادهم لتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وإلى الجماعات المتشددة المسلحة في مناطق أخرى تبحث إيران عن موطئ قدم فيها.

■ المصادر:

1- 8 سنوات منذ سيطرته عليها.. القصير مركز «حزب الله» لتجارة السلاح والمخدرات، موقع تليفزيون سوريا، 4 يونيو/حزيران 2021.

2- حسن «مقاتل» مع حزب الله في القلمون وتاجر سلاح في بلاده، موقع الشرق الأوسط، 4 ديسمبر/كانون الأول 2013.

3- تجارة الأسلحة وتبييض الأموال يجمعان بين حزب الله والبوليساريو، موقع العرب، 4 مايو/أيار 2018.

كتـــاب العـــدد

وقد عكست خطب الأمين العام حسن نصرالله بعد حرب تموز 2006، وبعض قادته المحليين «اللبنانيين» والمجنسين، هذه الصورة الانتقائية الطليعية، التي نقلت المقاومة من وسيلة كفاحية مختارة بين مجموعة وسائل مختلفة ومتوفرة، إلى المستوى التقديسي الذي يمنع كل نقد أو تعديل أو حتى اجتهاد. وهكذا بات كل العالم من حولها إما مع المقاومة المقدسة وسلاحها المقدس وخياراتها المقدسة، أو مع العدو والشيطان الأكبر الأميركي او السرطان الإسرائيلي، وبقي بعض السذج والمنافقين والمنتفعين ينافقون ويتهمون الآخرين بتعطيل «الحوار».

وهنا نكتشف كيف أن حزب الله يعيش تناقضًا صارخًا، فمشروعه الاساسي بمقاومة إسرائيل يتعرض للتجاذبات الاقليمية بين إيران وإسرائيل وبين إيران والأنظمة العربية، وهو في مطلق الأحوال «يتبع» النبض الإيراني وأوامره كلياً، فيتحوّل مشروع المقاومة الإسلامية نحو مشاريع أخرى داخلية أو اقليمية وربما أبعد.

وتحوّلت «المقاومة الإسلامية» إلى جيش دائم لحزب الله ونشأت المؤسسات التعليمية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية الرديفة لمؤسسات الدولة اللبنانية. وباتت ايران من خلال انتماء الحزب إليها عقائدياً وسياسياً وعملانياً تملك جيشاً تابعاً لقيادة حرسها الثوري، يختبئ وراء قناع المقاومة لاحتلال زال ولكن مطامعه باقية تقتضي الحماية منها استمرار «الوجود» لجيش الاحتلال الايراني المقنع والذي بلغ مهارة صانع الأقنعة حد إيهام الكثيرين بأنه «مقاومة» تشارك الجيش والشعب بل تتقدمهما في حماية الوطن.

وبعد أن تعطلت الدولة بالفراغ الدستوري في مركز رئاسة الجمهورية، وجرفها مؤتمر «الدوحة» أكثر بتكريس المشاركة وفق مفهوم توافقي مشوه أدى عملياً الى امتلاك حزب الله حق النقض Veto على جميع قرارات مجلس الوزراء، مكرساً سقوط الدستور اللبناني خاصة مقدمته التي تنص ان «نظام الحكم ديموقراطي برلماني» ونص المادة 65 التي تحدد الصيغة اتخاذ القرارات بالتوافقية أولاً ثم التصويت الأكثري البسيط ليتحول بعد تعذرها إلى صيغة أكثرية استثنائية بالثلثين في بعض القضايا الأساسية المحددة نصاً. فالصيغة هي التصويت بالمبدأ والتوافقية أول مراحل التصويت وصيغة من صيغه وليست أبداً نظاماً سياسياً. لكن الحزب حرف ذلك وأصر على تطبيق هذه النظرية حتى بعد انتخابات 2009 حيث فاز تحالف 14 آذار بأكثرية مقاعد المجلس النيابي ومُنع من تشكيل الحكومة إلا بعد ان حصل حزب الله وحلفاؤه على الثلث الضامن (10+1) ليعطل كلياً حكومة سعد الحريري الأولى الثلاثينية. واختار الحزب وحلفاؤه الوزارات المطلوبة وسموا أسماء وزرائهم دون ترك اي حق لرئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء في الاختيار والتقدير.

الخريطة التفاعلية لمجموعة مختارة من الأنشطة العالمية لـ «حزب الله» اللبناني

ماثيو ليفيت

مدير «برنامج جانيت وايلي راينهارد لمكافحة الإرهاب والاستخبارات» في معهد واشنطن

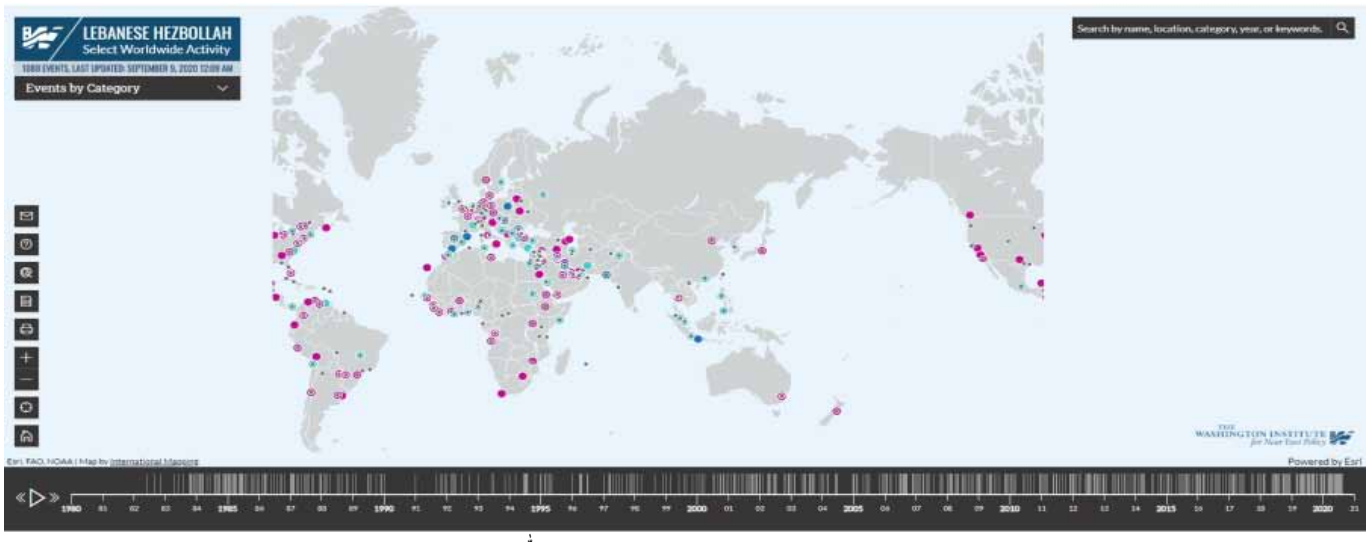

الخريطة التفاعلية لإرهاب حزب الله

ملخص تنفيذي:

■■ «حزب الله» اللبناني هو منظمة عالمية متعددة الأوجه، تنخرط في مجموعة واسعة من الأعمال، بما فيها الأنشطة الاجتماعية والسياسية العلنية في لبنان، والأنشطة العسكرية في لبنان وسوريا ومختلف أنحاء الشرق الأوسط، إلى جانب الأنشطة القتالية والإجرامية والإرهابية السرية في جميع أنحاء العالم.

ولا ينبغي الاستغراب من انخراط التنظيم في مثل هذه المجموعة الواسعة من الأنشطة، أو ممارسته هذه الأعمال في جميع أنحاء العالم. ففي الرسالة المفتوحة لقيادة «حزب الله» من شباط/فبراير 1985 والمتضمّنة أهداف التنظيم ومبادئه، أعلنت ما يلي: «فيما يتعلق بقوتنا العسكرية، لا يستطيع أحد تصوّر أبعادها لأننا لا نملك جهازاً عسكرياً منفصلاً عن الأجزاء الأخرى من منظمتنا. كل واحد منّا هو جندي مقاتل متى استدعت الدعوة للجهاد، وكل واحد منا يتولى مهمته في المعركة وفقاً لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد».[1] وبعد ذلك بعامين، لفت محللون في «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية إلى أن ««حزب الله»، مثل إخوانه الإيرانيين، يؤكد على ضرورة أن تكون الثورة الإسلامية ظاهرةً عالمية ولا يمكن حصرها داخل حدود بلد واحد».[2] وكتبوا أن ««حزب الله» يطمح لأن يكون راعياً للأصولية الإسلامية في العالم»[3].

ولا يتوانَ «حزب الله» عن المجاهرة علانيةً بأنشطته الاجتماعية والسياسية، لكنه يبذل جهداً كبيراً لإخفاء ملاحقاته السرية وغير المشروعة. وعلى حد قول أحد عناصر الحزب، فإن «القاعدة الذهبية» لـ «منظمة الجهاد الإسلامي» (المعروفة أيضاً باسم «منظمة الأمن الخارجي») – وهي الكيان المسؤول عن عمليات الإرهاب الدولية لـ «حزب الله» – هي «كلما قلّت معرفتك بالوحدة، كان ذلك أفضل»[4]. وعندما تظهر معلومات حول الأنشطة السرية وغير المشروعة لـ «حزب الله» على الملأ، فإنها تحدث عادة في دفعات صغيرة – حقيقةٌ من هنا، قصاصة من هناك. وأحد الأسباب الأخرى لقلة المعلومات المتوفرة علناً عن عمليات الحزب هو أن الحكومات، بالرغم من جمعها كميات كبيرة من المعلومات حول هذا الموضوع، تحذر من استخدام هذه المعلومات السرية بأي شكل علني خوفاً من الكشف عن مصادر جمع المعلومات الاستخبارية وطرقه.

ونتيجة لذلك، لم يظهر حتى اليوم أي مركز واحد للمعلومات المفتوحة المصدر التي تم جمعها حول أنشطة «حزب الله» في العالم. وقد أدى الافتقار إلى الشفافية والمعلومات المتاحة إلى عرقلة شديدة أمام ظهور نقاش عام مطّلع حول مجمل أنشطة «حزب الله». وفي هذا السياق، قدّم كتابي المعنون ««حزب الله»: البصمة العالمية لـ «حزب الله» اللبناني» («مطبعة جامعة جورج تاون»، 2013) العرض التفصيلي الأول لأنشطة الحزب السرية حول العالم، ومع ذلك بقيت الحاجة إلى مورد آخر أكثر سهولة وتفاعلية وقابل للتحديث المنتظم.

وتستند «الخريطة التفاعلية والجدول الزمني لمجموعة مختارة من أنشطة «حزب الله» العالمية» إلى الأبحاث التي أجريتها عند تأليف كتابي وإلى مجموعة أعمال لاحقة، تهدف إلى سد هذه الفجوة المعرفية. وهذه الخريطة هي عبارة عن أداة تفاعلية متعددة الوسائط، يمكن البحث فيها وفق الفئة والموقع والجدول الزمني والكلمات الرئيسية النصية. ويشمل كل بند صوراً أو مقاطع فيديو، وملخصاً للحدث، وروابط جغرافية و/أو مواضيعية لبنود أخرى ذات صلة على الخريطة، بالإضافة إلى وثائق من مصادر أساسية. ومع ما يقارب ألف بند، مكمّلة بمئات الوثائق – تشمل تقارير حكومية رُفعت عنها السرية، ووثائق محاكم، وشهادات تم الإدلاء بها أمام الكونغرس، وتقارير بحثية – يشكل هذا العمل أكبر قاعدة

بيانات للوثائق المفتوحة المصدر حول أنشطة «حزب الله» الخبيثة وإجراءات مكافحة الإرهاب المتخذة ضده. وكونها مشروعاً «حيّاً»، سيتم تحديث هذه الواجهة الرقمية مع توفّر المزيد من المعلومات والوثائق.

ويسلط هذا المشروع الضوء على النطاق الجغرافي والزمني الكامل لأنشطة «حزب الله»، من المسائل اللوجستية الدقيقة كمسارات السفر والتنقل، والأسماء المستعارة، والعناصر، والمدرّبين، إلى المواضيع الأوسع المتعلقة بتأسيس التنظيم وتطوره، وعلاقته بالدول الراعية الرئيسية، وطبيعته الوحدوية. ويصف المدير السابق لـ «المركز الوطني لمكافحة الإرهاب» في الولايات المتحدة نيكولاس راسموسن، الخريطة بأنها «مصدر هائل»، مضيفاً، «أنها تساعد على استنتاج الروابط بين جميع الأجزاء المختلفة من الأنشطة المرتبطة بـ «حزب الله» في جميع أنحاء العالم بطريقة لم تنجح بها أي أداة أخرى رأيتُها». وتم تصميم الأداة لصانعي السياسات ومحللي الاستخبارات ومسؤولي أجهزة إنفاذ القانون والصحفيين والأكاديميين والباحثين والطلاب على حدٍّ سواء.

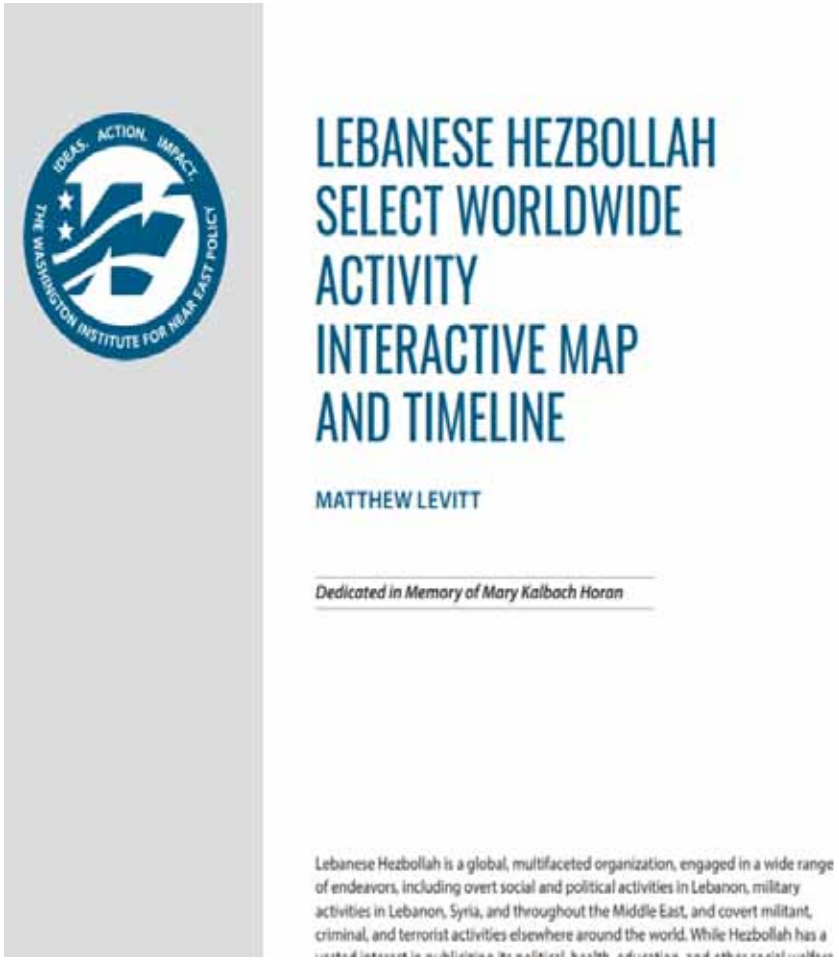

تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني

■ المصادر:

1 - انظر «حزب الله» يصدر رسالة مفتوحة حول الأهداف والمبادئ» (Hizballah Issues 'Open Letter' on Goals, Principles)، «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية، 16 شباط/فبراير 1985، 3، بند الخريطة «حزب الله» يعلن وجوده في رسالة مفتوحة» (Hezbollah Announces Its Existence in Open Letter»). http://www.washingtoninstitute.org/hezbollahinteractivemap/#id=981

2 - «مراجعة للإرهاب» (Terrorism Review)، «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية، 21 ديسمبر/كانون الأول 1987، 11، https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP88-01203R000100250002-2.pdf

3 - المرجع نفسه، 13.

4 - انظر بند الخؤيطة «فادي كساب يتصرف كمدرّب علي كوراني»، http://www.washingtoninstitute.org/hezbollahinteractivemap/#id=386

- نقلاً عن: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2 أغسطس/آب 2020.

مَن أبرز قيادات «حزب الله» الذين اغتالتهم إسرائيل؟

سحر عزوز

تتعقب إسرائيل وتغتال قادة من جماعة «حزب الله» في لبنان، وسط تصاعد حاد في المواجهات المستمرة منذ قرابة العام.

وفيما يلي قائمة ببعض عمليات الاغتيال التي استهدفت قيادات في «حزب الله»، وأشارت أصابع الاتهام فيها إلى إسرائيل.

إبراهيم قبيسي

قال مصدران أمنيان في لبنان إن غارة جوية على الضاحية الجنوبية لبيروت في 24 سبتمبر/أيلول، تسببت في مقتل قبيسي قائد منظومة الصواريخ التابعة لـ«حزب الله» والعضو الكبير فيها.

إبراهيم عقيل

قتلت غارة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت في 20 سبتمبر/أيلول، قائد عمليات «حزب الله» إبراهيم عقيل العضو بأرفع هيئة عسكرية للجماعة.

وعقيل الذي استخدم أسماء مستعارة منها: تحسين، وعبد القادر، عضو في مجلس الجهاد، وهو أعلى هيئة عسكرية بجماعة «حزب الله».

واتهمت الولايات المتحدة عقيل بالضلوع في تفجير السفارة الأمريكية في بيروت بشاحنات مفخخة في أبريل/نيسان 1983، والذي أسفر عن مقتل 63 شخصًا، وتفجير ثكنة لمشاة البحرية الأمريكية بعد ستة أشهر في واقعة أسفرت عن مقتل 241 جنديا أمريكيًا.

أحمد وهبي

قتل أحمد وهبي في ضربة إسرائيلية استهدفت عددًا من كبار القادة، منهم إبراهيم عقيل، على الضاحية الجنوبية لبيروت في 20 سبتمبر/أيلول. ووهبي قائد كبير، أشرف على العمليات العسكرية لقوة الرضوان، قوة النخبة في «حزب الله»، في حرب غزة حتى أوائل 2024.

فؤاد شُكر

أسفرت ضربة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت في 30 يوليو/تموز عن مقتل القائد العسكري الكبير بالجماعة فؤاد شُكر،

إبراهيم عقيل

أحمد وهبي

إبراهيم قبيسي

الذي وصفه جيش الاحتلال الإسرائيلي بأنه الذراع اليمنى للأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله.

وكان شُكر من الشخصيات العسكرية البارزة في «حزب الله» منذ أن أنشأه «الحرس الثوري» الإيراني قبل أكثر من أربعة عقود.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على شُكر في عام 2015، واتهمته بلعب دور مركزي في تفجير ثكنة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت عام 1983.

محمد ناصر

لاقى محمد ناصر حتفه في غارة جوية إسرائيلية في الثالث من يوليو/تموز. وأعلنت إسرائيل مسؤوليتها قائلة إنه كان يقود وحدة مسؤولة عن إطلاق النار عليها من جنوب غربي لبنان.

وبحسب مصادر أمنية كبيرة في لبنان كان ناصر، القائد الكبير في «حزب الله»، مسؤولاً عن قسم من عمليات «حزب الله» على الحدود.

طالب عبد الله

قُتل القائد الميداني الكبير في «حزب الله» طالب عبد الله في 12 يونيو/حزيران، في غارة أعلنت إسرائيل المسؤولية عنها وقالت إنها قصفت مركزاً للقيادة والتحكم بجنوب لبنان.

وقالت مصادر أمنية في لبنان إنه كان قائد «حزب الله» في المنطقة الوسطى من الشريط الحدودي الجنوبي، وكان من نفس رُتبة ناصر.

ودفع اغتياله جماعة «حزب الله» إلى إطلاق وابل هائل من الصواريخ عبر الحدود على إسرائيل.

محمّد سرور

أعلنت إسرائيل نجاحها في اغتيال قائد وحدة المسيّرات في «حزب الله» محمّد سرور الملقب بأبو صالح في غارة على الضاحية الجنوبية لبيروت، بعد ظهر 26 سبتمبر/أيلول.

وبحسب المصدر المقرّب من الحزب، فسرور يحمل شهادة في الرياضيات، وتجاوز دوره في «حزب الله» الأراضي اللبنانية. وهو كان في عداد المستشارين الذين أرسلهم الحزب إلى اليمن لتدريب المتمرّدين الحوثيين وتنظيمات إقليمية أخرى تابعة لطهران.

■ **المصدر:**

- الشرق الأوسط، 26 سبتمبر/أيلول 2024.

فجرته "إسرائيل".. ما هو جهاز البيجر؟

- جهاز اتصال لاسلكي محمول يستقبل الرسائل النصية والتنبيهات الصوتية.
- اخترعه المخترع الكندي ألفرد جاي غروس عام 1950 وازدهر استخدامه في الثمانينيات والتسعينيات.
- يعتمد على استقبال إشارات راديوية من محطات بث محلية.
- لا يمكن إرسال الرسائل عبر البيجر فقط الاستقبال.
- أول ظهور له كان في القطاع الطبي، لتلقي التنبيهات السريعة.
- أصبح شائعاً في الشركات التجارية، وخدمات الطوارئ، وفي الجيوش للتواصل السريع.
- استخدمته بعض التنظيمات المسلحة كوسيلة آمنة للتواصل العسكري.
- يستخدم ترددات راديوية محددة ما يجعل المراقبة والتجسس عليه أصعب.
- شنت "إسرائيل" في 17 سبتمبر 2024 هجوماً سيبرانياً استهدف أجهزة "حزب الله" اللبناني ما أدى لقرابة 3000 إصابة وعدد من القتلى.

مكونات البيجر الأساسية:

الهوائي: لالتقاط الإشارات الراديوية.

شاشة عرض: تعرض الرسائل أو التنبيهات.

معالج داخلي: لتحويل الإشارة إلى رسالة نصية أو صوتية.

بطارية: تعمل على تزويد الجهاز بالطاقة.

■ **المصدر:** موقع «الخليج أونلاين»

35 عامًا على الاتفاقية التي أنهت الحرب الأهلية

هل يحتاج لبنان لـ «اتفاق طائف» جديد؟

■■ في 30 سبتمبر/أيلول 1989، نجحت السعودية في عقد «اتفاق الطائف»، المعروف باسم «وثيقة الوفاق الوطني» اللبنانية، والذي يُعد المرجعية الأولى التي يستند إليها اللبنانيون منذ 35 عامًا، كمرجع نهائي يستمدون منه وفاقهم الوطني بعد الحرب الأهلية التي استمرت قرابة 15 عامًا.

سبق عقد اتفاق الطائف، أحداث وتحوّلات ومحاولات لمعالجة المسألة اللبنانية. فقبل الطائف في السعودية، كانت هناك محاولات دولية لكنها فشلت جميعًا، منها مؤتمر جنيف عام 1983، ومؤتمر لوزان 1984 اللذان شارك فيهما معظم الزعماء اللبنانيين وقتها: كميل شمعون، سليمان فرنجية، أمين الجميّل، بيار الجميّل، نبيه بري، صائب سلام، رشيد كرامي، وليد جنبلاط، ورفيق الحريري.

وشكّلت الاتفاقية، التي مرّ عليها 35 عامًا، مبدأ «التعايش المشترك» بين الطوائف اللبنانية المختلفة وتمثيلها السياسي السليم كهدف رئيسي للقوانين الانتخابية البرلمانية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية. كما أعادت هيكلة النظام السياسي للميثاق الوطني في لبنان، عن طريق نقل بعض السلطة بعيدًا عن أيدي الطائفة المسيحية المارونية، التي مُنحت مركزًا متميزاً في لبنان منذ عهد الانتداب الفرنسي.

وبعد الطائف، أضحى رئيس الوزراء مسؤولًا أمام السلطة التشريعية (البرلمان) كما الحال في نظام برلماني تقليدي. كما عدّل الاتفاق صيغة تقاسم السلطة (صيغة الميثاق الوطني لعام 1943) التي كانت بنسبة (6 مسيحيين إلى 5 مسلمين) إلى نسبة 50:50 وعززت صلاحيات رئيس الوزراء السني على حساب سلطات الرئيس المسيحي.

> السعودية نجحت في عقد «اتفاق الطائف» بعد فشل عدة مؤتمرات دولية في حل الأزمة اللبنانية

المملكة العربية السعودية توقف الحرب الأهلية في لبنان باتفاق الطائف

لبنان و«حروب الآخرين»

بين عامي 1975 و1989 بلغ النزف اللبناني منتهاه، مع مئات الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى ومعوّقين، واقتصاد مسحوق، وآفاق ضيقة إلا أمام حفنة من اللاعبين الإقليميين، على رأسهم إيران، الذين اعتبروا أن لبنان «صفقة إقليمية» مؤقّتة خاضعة لتوازنات النفوذ، وحسابات المشروع التوسعي.

ولكن، باتفاق الطائف، الذي أسهم رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، في التوصل إليه، دشن الحريري «الجمهورية اللبنانية الثانية»، التي استندت في نظامها السياسي إلى الصيغة التي أقرها «الطائف» برعاية سعودية، أي إلى شراكة وطنية قائمة على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في الحكم.

من الثابت أن اتفاق الطائف أصبح دستورًا، واللبنانيون ملزمون بالحفاظ على دستورهم وتطبيقه، وإذا ما أرادوا تعديله فلهم الحق بالمطالبة بذلك حسب الأطر القانونية والدستورية مع العلم أن مخالفة الدستور تحت شعار المطالبة بتعديله لا تجوز.

وعندما تدعم المملكة العربية السعودية اتفاق الطائف فهي إنما تدعم الدستور اللبناني، أو عندما يكون دعمها للبنان مشروطًا بتطبيق اتفاق الطائف هي إنما تقول للبنانيين: «ندعمكم شرط أن تطبقوا دستوركم».

قبل الطائف وفي أثناء مداولات إبرامه، وبعد إبرامه دعمت المملكة العربية السعودية لبنان دعمًا مطلقًا غير مشروط إلا بالمصلحة اللبنانية التي تصب في المصلحة العربية والسعودية جزء رئيس من العالم العربي.

ولعلّ الدعم السعودي للشخصيات اللبنانية التي صنعت تاريخ لبنان المزدهر خير دليل على ذلك. فعلى سبيل المثال لا الحصر، السعودية دعمت دعمًا كاملًا الرئيس اللبناني كميل شمعون وقد عرف لبنان في عهده ازدهارًا ماليًا واقتصاديًا، والسعودية دعمت دعمًا مطلقًا رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري الذي عمّر وبنى لبنان بعد أن هدمه أمراء الحرب.

هكذا تتدخل المملكة العربية السعودية في لبنان ولو كان سائر الأطراف الخارجيون، إقليميين ودوليين يتدخلون على طريقة تدخل المملكة العربية السعودية لكان لبنان واللبنانيون الآن في أحسن حال.

نائب لبناني: استثناء سلاح «حزب الله» من البند المتعلق بحل الميليشيات أول خلل في تطبيق الاتفاق

رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في 30 سبتمبر 1989 بالطائف (ويكيبيديا)

البحث عن «طائف» جديد

يتعرض لبنان، مؤخرًا، للدمار والخراب نتيجة تصاعد الحرب بين (إسرائيل) و«حزب الله»، وهي ليست الأولى بعد انتهاء الحرب الأهلية، وسط صراعات سياسية وحزبية وحتى طائفية بين اللبنانيين، باتت عميقة إلى حد الانقسام العمودي، فيما يطرح اللبنانيون جملة أسئلة منها: لماذا لم يطبق من «اتفاق الطائف» بالكامل حتى الآن؟ أين مكمن الخلل؟ ولماذا لم تحل المشكلة اللبنانية؟ وهل تطبيقه هذا الاتفاق اليوم يحل الصراع القائم؟

ولم يعد الكلام عن وجوب تعديل «اتفاق الطائف» أو تغييره، يقتصر على الأحاديث الجانبية في الصالونات السياسية المغلقة، كما جرت العادة، بل أصبح لازمة تكررها في وسائل الإعلام بشكل مكثف بعض القوى المغيبة عن الحياة السياسية، بسبب نفوذ «حزب الله» الذي يتحكم في القرار السياسي اللبناني، بأوامر مباشرة من إيران.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قال الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الأممي السابق إلى لبنان، إن «اتفاق الطائف هدف إلى إنهاء الحرب، وملء الفراغ الذي تُرك بعد الرئيس أمين الجميل، وفتح الطريق أمام كل اللبنانيين لبناء دولتهم الجديدة».

وكشف الإبراهيمي، في تصريحات، عن توقف الجهود التي كانت كفيلة باستكمال تنفيذ باقي بنود الاتفاق، موضحًا أنه «كان هناك أمل كبير في استمرار عمل اللجنة العربية الثلاثية، التي تشكلت عام 1989 والمكونة من ملك السعودية الراحل فهد بن عبد العزيز، وملك المغرب الراحل الحسن الثاني، ورئيس الجزائر الراحل الشاذلي بن جديد، وأن تواكب هذه اللجنة تنفيذ بنود الاتفاق، وعمل لبنان من أجل إعادة بناء الدولة، وإعادة إعمار البلد. لكن جهود رؤساء اللجنة الثلاثية أصيبت إصابة كبيرة نتيجة غزو العراق للكويت، والحرب التي أتت بعدها، ما أوقف عمل اللجنة».

بينما يطالب اللبنانيون الآن بـ «اتفاق طائف» جديد من أجل إنهاء سيطرة «حزب الله» على مقدرات البلاد، يؤكد مراقبون، أن الدور السعودي العربي مطلوب الآن في «اتفاق طائف» جديد، يجمع لبنان ويوحده كما حدث في «اتفاق الطائف»، بعيدًا عن حسابات إيران و«حزب الله»، لكي تعود للدولة اللبنانية سيادتها وقرارها السياسي المستلب منها لمصلحة الأجندة التوسعية الإيرانية. والمملكة العربية

> اللبنانيون يطالبون بـ «اتفاق طائف» جديد من أجل إنهاء سيطرة «حزب الله» على مقدرات البلاد

للملكة العربية السعودية دور كبير لاستقرار لبنان وعودته إلى حضنه العربي

السعودية هي القادرة على ذلك.

ويؤكد النائب اللبناني السابق، بطرس حرب، أحد واضعي هذا الاتفاق المشاركين في المفاوضات في مدينة الطائف في السعودية، أن «أول خلل حصل في تطبيق وثيقة الوفاق الوطني كان عندما تم استثناء سلاح «حزب الله» من البند المتعلق بحل الميليشيات ونزع سلاحها، بحجة أنه سلاح مقاومة، رغم أنه نصّ على حل كل الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية».

مع ذلك، بقيت ميليشيات «حزب الله» بدعم سياسي من سوريا، ومالي وعسكري من إيران. ومن ثم، انقلبت المعادلة السياسية في لبنان، وتحوّل الحزب إلى حاكم ينفذ الإرادة السورية، مما أدى إلى خلل كبير في عملية إدارة شؤون البلاد.

وأضاف حرب، أن لبنان لن يتمكن من تجاوز أزمته السياسية الراهنة، ومن بينها شغور منصب رئيس الجمهورية، والدخول في حرب لا ناقة له ولا جمل، طالما هناك سلاح في يد ميليشيات هي أقوى من الدولة، وقادرة أن تخلق فتنة في لبنان وحربًا أهلية مع الأطراف الآخرين، وهي فوق القانون، وأنشأت «دويلة إيرانية» ضمن الدولة اللبنانية.

وأكد النائب، أن سلاح «حزب الله» تحوّل مع الوقت من سلاح لمقاومة العدو الإسرائيلي، إلى ذراع في يد إيران لتطبيق سياستها في سوريا والعراق واليمن ولبنان. أما الحل فهو في تطبيق القرار (1559) وأن يسلّم «حزب الله» سلاحه إلى الجيش اللبناني، وأن تعود للدولة اللبنانية وحدها حصرية ملكية السلاح، وحصرية قرار الحرب والسلم وكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

قبل الطائف وفي أثناء مداولات إبرامه، وبعد إبرامه دعمت المملكة العربية السعودية لبنان دعمًا مطلقًا غير مشروط إلا بالمصلحة اللبنانية التي تصب في المصلحة العربية

■ **المصادر:**

1- نص اتفاق الطائف، موقع الجزيرة نت، 15 مارس/آذار 2005.

2- اتفاق الطائف: بين الضاحية... وبكركي... وتاريخ القضية اللبنانية!، موقع نداء الوطن، 17 أغسطس/آب 2023.

3- اتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 26 أبريل/نيسان 2006.

4- التآمر على «اتفاق الطائف»... سلاح دائم لأعداء لبنان، موقع العربية، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

مع سياسة الكيل بمكياليّن والإفلات من العقاب

وقائع سقوط «القانون الدولي» في غزة

الاحتلال الإسرائيلي لا يعنيه القانون الدولي أو الشرعية الدولية

مروان محمود

تجاوزت حرب غزة الجغرافيا التي تُدار فوقها تلك الحرب الهمجية، وتُرتكب فوق ترابها المجازر الجماعية، لتدخل كل بيت في العالم، وتسكن كل ضمير. وفتحت الحرب بذلك أمام الرأي العام العالمي معارك الضمير، وهو يشاهد تفاصيل الأهوال التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولم يكن أحد يتخيّل حدوثها في القرن الحادي والعشرين.

وهكذا، كشف العدوان الإسرائيلي المستمر منذ 11 شهرًا على قطاع غزة، عن أزمة عميقة تواجه جوهر القانون الدولي وبنية مؤسساته المُكرّسة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كان الهدف منها هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ومنع الحروب والإبادة الجماعية بحق الشعوب أو الجماعات على مستوى العالم.

ولطالما كان مبدأ «حماية حقوق الإنسان» في جوهر الاهتمامات الدولية أثناء الحروب، ويضع القانون الدولي أمام اختبار صريح وصعب، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين الذين ناضلوا طوال العقود السبعة الماضية من أجل البقاء في أرضهم.

وأظهرت حرب غزة، مجموعة من أوجه القصور في القانون الدولي وآلياته، تعكس تحديات كبيرة في تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان في ظل النزاعات المعاصرة، وضعف فعالية آليات تنفيذ المؤسسات الدولية لقراراتها ومحاسبة الجناة، حيث تبقى الكثير من القرارات التي تصدر لمحاسبة الجناة حبرًا على ورق.

العدوان الإسرائيلي المستمر منذ 11 شهرًا على القطاع كشف «أزمة عميقة» تواجه جوهر القانون الدولي

مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: لا يمكن للدول أن تقبل التجاهل الصارخ للقانون الدولي في حرب غزة

الثقة المفقودة

في 9 سبتمبر/أيلول الحالي، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إنه «لا يجب ولا يمكن للدول أن تقبل التجاهل الصارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القرارات الملزمة لمجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية»، في حرب غزة أو في أي حالة صراع أخرى حول العالم.

وقال تورك، أمام مجلس حقوق الإنسان، إنه «منذ هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول المروعة قُتل أكثر من 40 ألف فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية، وأصيب عشرات الآلاف، ولا يزال آلاف آخرون تحت الأنقاض في غزة». وأكد أن «الفلسطينيين يكافحون من أجل البقاء مع مرور كل يوم، حيث تم تهجير ما يقرب من 1.9 مليون شخص قسرًا عبر القطاع».

ومع ذلك، لم يتم حتى الآن اتخاذ أي تدابير حقيقية لإيقاف المذابح اليومية. شاهد العالم أجمع من قبل التحرك السريع في تطبيق القانون الدولي بصرامة في الحرب الروسية- الأوكرانية، في حين كان هناك تلكؤ وعوائق كبيرة في حرب غزة. وأضعف هذا التناقض الثقة بفاعلية القانون الدولي.

وواجهت المنظمات الأممية الكثير من الضغوط السياسة، فـ «الأونروا» مثلاً أوقف التمويل عنها من دول غربية بحجة مساعدة المقاومة الفلسطينية، والمحكمة الجنائية هُددت بالعقوبات من قبل الكونجرس الأمريكي، إضافة إلى إبطال العديد من مشاريع القرارات في مجلس الأمن الداعية لوقف الحرب بالفيتو الأمريكي.

وبينما تعقد محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، جلساتهما في لاهاي، فإنهما تتحملان مسؤوليات مؤكدة داخل النظام القانوني الدولي. والعديد من القضايا الكبرى التي تتعلق بحرب (إسرائيل) في غزة حاليًا، تختبر نطاق تلك المسؤوليات في مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وبعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، بررت المحكمة الجنائية الدولية تخاذلها بشأن الملف الفلسطيني، بالقول إن العائق المادي يحول دون تنفيذ التحقيقات في الأراضي الفلسطينية، وزعمت أن (إسرائيل) لا تتعاون معها لأنها ليست دولة عضوًا في المحكمة.

ما يحدث في غزة وشمالها وجباليا جرائم حرب

إسرائيل «فوق العدالة»

في 29 ديسمبر/كانون الأول 2023، قدمت دولة جنوب أفريقيا طلبًا لمحكمة العدل الدولية لإقامة دعوى ضد (إسرائيل)، فيما يتعلق بانتهاكات (إسرائيل) التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

طلبت جنوب أفريقيا من المحكمة «الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة من أي ضرر جسيم إضافي، وغير قابل للإصلاح» بموجب الاتفاقية، ولضمان امتثال (إسرائيل) لالتزاماتها بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها.

وفي 26 يناير/كانون الثاني الماضي، أصدرت المحكمة أمرها بناء على طلب جنوب أفريقيا. ومن خلال المعطيات التي توفرت حتى هذه اللحظة، فإن المحكمة لم تكن حاسمة وواضحة بخصوص إصدار أوامر لإسرائيل بوقف إطلاق النار، وهذا ما جعل (إسرائيل) تتفاعل بطريقتها الخاصة مع التدابير الاحترازية، ووضعها «فوق القانون» الدولي.

بمعنى آخر؛ وعلى الرغم من أهمية قرار

الرأي العام العالمي بات يشاهد أهوالاً ومذابح لم يكن يتخيّل أحد حدوثها في القرن الحادي والعشرين

المحكمة العدل الدولية، إلا أن الأمر في نهاية المطاف، وكأي محكمة وطنية تحتاج لجهاز تنفيذي لكي ينفذ الأحكام، سوف يعود لمجلس الأمن الذي تستطيع الولايات المتحدة أن تعطل دوره باستخدام حق النقض (الفيتو).

وفي مايو/أيار الماضي، أصدرت محكمة العدل الدولية جولة جديدة من «التدابير المؤقتة» في دعوى جنوب أفريقيا، التي انضمت إليها سبع دول، أمرت فيها (إسرائيل) بإنهاء هجومها العسكري على منطقة رفح في جنوب غزة على الفور.

بذلك، قررت المحكمة أن الوضع الإنساني في رفح، حيث لجأ أكثر من مليون فلسطيني نازح من أجزاء أخرى من غزة بحثًا عن المأوى، «يجب وصفه الآن بأنه كارثي»، وبالتالي تعريض الفلسطينيين في غزة لخطر متزايد من الإبادة الجماعية. وأعربت محكمة العدل الدولية عن قلقها بشكل خاص بشأن وضع نحو 800 ألف فلسطيني نزحوا من رفح حتى منتصف مايو/أيار الماضي، بسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي، مشيرة إلى أن (إسرائيل) لم تقدم أدلة قادرة على معالجة المخاوف من نزوحهم إلى مناطق غير صالحة للسكن البشري.

ولكن، من ناحية عملية، فشلت المحكمة الجنائية الدولية في البدء بتحقيق سريع وفعال ومجدّ بخصوص جرائم الحرب في قطاع غزة. وفي الوقت الذي تأخر فيه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق فعال، وفي الوقت الذي أحالت فقط خمس دول (من أصل 124 دولةً طرفًا في نظام روما الأساسي)، طلب فتح تحقيق من مكتب الادعاء، وفي الوقت الذي لم يطلب فيه مجلس الأمن فتح تحقيق، فإن الجريمة تواصلت بشكل دراماتيكي دام، حيث تم قتل عشرات آلاف الفلسطينيين على يدّ آلة الحرب الإسرائيلية.

وفي مقابل عجز القانون الدولي عن الانتصار للعدالة ومحاسبة الجناة، برز الضمير الشعبي منددًا بالجرائم البشعة والممارسات المتطرفة، بما في ذلك التعدي على المؤسسات الأممية والاستهزاء بها وبموظفيها. لتبرز حالة الاستجداء والعجز الأممي، الذي هو تعبير عن حالة العجز الدولية حيال ما يحدث، رغم سقوط نحو 42 ألف شهيد حتى هذه اللحظة.

ويقول عصام يونس، مدير «مركز الميزان لحقوق الإنسان» في غزة، إنّ «تغييب العدالة في

قتل الأطفال نهج إسرائيلي يومي في غزة

مجرم الحرب بنيامين نتنياهو

القطاع يهدد الأمن والسلم الدوليين على نحو خطير، ويشكل رخصة أخرى للتضحية بالمكلومين والمستضعفين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي. هؤلاء الذين يتملكهم الشعور الدائم بأن العدالة في خصام مزمن معهم؛ بدليل عدم اقترابها منهم ولو لمليمتر واحد على الرغم من فظاعة الجريمة وبشاعتها، وتكرار ارتكابها ونقلها مباشرة، عابرة للحدود وفروق التوقيت».

ويضيف يونس، أن «عدم تطبيق قواعد العدالة والمحاسبة، يؤكد ليس فقط ازدواجية المصالح والكيل بمكيالين، بل يؤكد أن ما بدا أنه ثابت بعد الحرب العالمية الثانية من قواعد قانونية وأخلاقية، لم يحافظ على الأمن السلم الدولي، كل ذلك يتمُّ على مرأى ومسمع العالم المتحضّر، والذي أخذ عهدًا على نفسه بعدم تكرار الإبادة أو الحروب، بل إن عدم وقف إطلاق النار حتى اليوم، يعني إعطاء دولة الاحتلال ضوءًا أخضر ومزيدًا من الوقت، للمضي قُدمًا في جريمتها الشنعاء».

■ المصادر:

1- الإبادة الجماعية في غزة: اغتيال الحقيقة والتغاضي الدولي، موقع الجزيرة، 15 يوليو/تموز 2024.

2- أزمة القانون الدولي.. حرب غزة وإعادة النظر في منظومة العدالة العالمية، موقع عربي21، 13 يونيو/تموز 2024.

3- بعد تعثر محكمة العدل الدولية في وقف الإبادة.. هل توجد مسارات قانونية أخرى؟، موقع الجزيرة، 22 مارس/آذار 2024.

4- كيف تشكل حرب إسرائيل في غزة اختبارًا لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، موقع داون، 28 يونيو/حزيران 2024.

كتاب العدد

وهذا أيضاً مخالف لنص الدستور وروحه التي تعطي لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء صلاحية تشكيل الحكومة وتوقيع مراسيم تعيين الوزراء، ويبقى للكتل السياسية أن تعبر عن عدم رضاها خلال مناقشة بيان الثقة في المجلس وتسقط الحكومة، إذا تمكنت، بالأكثرية النيابية.

ولم يتمخض النقاش الذي استمر طويلاً في مجلس الوزراء ولجنة صياغة البيان الوزاري، إلا بولادة بيان وزاري مفخخ ابتدع هرطقة دستورية مضافة إلى «إنجازات» الدوحة عندما تبنت الحكومة في بيانها الوزاري بدعة سياسية كيانية جديدة باعتماد مثلث «الشعب والجيش والمقاومة». فبات لبنان مع هذا البيان الوزاري العجيب والجديد قائماً على كيانات ثلاثة، اثنان منها، الشعب والجيش، مشتركان بين كل مكوناته السياسية والطائفية، أما الثالثة وهي المقاومة فينفرد بها حزب الله ويتصرف بها تصرف المالك بملكه نيابة عن إيران، غير ملزم حتى بعنايتها للأب الصالح. كما ان العلاقة التي تربط المقاومة من جهة بالجيش وبالشعب من جهة ثانية هي غير محددة، ومتروكة ربما لميزان القوة الذي يحتم هيمنة المقاومة على الجيش والشعب، ويكرس مستقبلاً هيمنة هذه المقاومة المسلحة على الوطن كله، خاصة بعد فشل «طاولة الحوار» و«قادة الحوار» في وضع قواعد تضبط هذه العلاقة ولو تحت عنوان الاستراتيجية الدفاعية التوافقية. كما ان عدم وضع هذه القواعد لضبط العلاقة يجعل الشعب أو ربما الشعوب اللبنانية، وفق قراءات أدق وفي أفضل الحالات، منقسماً بين الجيش والمقاومة. وهذا يعرّض الكيان اللبناني حتماً إلى الانقسام بين شعب وجيش من جهة، وشعب ومقاومة من جهة ثانية، لنصبح على وطنين وربما أكثر. ويزعم حزب الله أنه ضد التقسيم والفدرلة؟!.

هذا الانقسام الذي قد يتحقق عبر حزب الله وبسببه بعد ان عجزت عنه إسرائيل و«حلفاؤها» الكتائب (وفق توصيف حزب الله)، سوف يكون المبرر والذريعة والمساعد لقيام الدولة اليهودية ما دامت تجربة التعايش اللبنانية قد فشلت وأفشلت معها كل الدعوات العربية لبناء مجتمع قومي يوحّد ويجمع الأقليات الاثنية والمذهبية والثقافية العربية في كيان سياسي واحد. وعندما تنفجر المنطقة فلن يرثها الاسلام الثوري الايراني أو الاخواني بل الدول العنصرية ليبدأ الزحف نحو إسرائيل لتقليدها والإفادة من تجربتها وطلب دعمها، فيتحقق حلم إسرائيل بطبعته الجديدة في الشرق الأوسط الجديد أو الكبير. هذه مساهمة بسيطة من مساهمات الولي الفقيه المخفية في خدمة الكيان الصهيوني المغتصب الذي يتظاهر بوصفه بالغدة السرطانية، ومن أجل اقتلاعها، لا بد من إلغاء الأوطان والقوميات والنظم المدنية، فنفيق غداً على دول دينية في طليعتها الدولة اليهودية.

قدّمت لها أسلحة بـ 22.76 مليار دولار في عام واحد

بالأرقام... كيف تُنفق أمريكا على «حروب إسرائيل»؟

العدو الإسرائيلي تسلم 10.000 طن من الأسلحة عبر جسر جوي أمريكي شاركت بنقله 200 طائرة

ليندا ج. بيلمز، ويليام دي. هارتونغ، وستيفن سيميلر
ترجمة: د. أسماء أمين

من الصعب على الجمهور الأمريكي والصحفيين وأعضاء الكونجرس، فهم حجم المعدات العسكرية والمساعدات المالية التي قدمتها الحكومة الأمريكية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، خلال العام الماضي من الحرب. كذلك، لا يوجد وعي كبير بالتكاليف المرتبطة بعمليات الجيش الأمريكي في المنطقة، خصوصًا في اليمن.

ويغطي هذا التقرير التكاليف الاقتصادية الرئيسية لدعم الولايات المتحدة للعمليات العسكرية الإسرائيلية ووجودها الإقليمي منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. يركز مشروع «تكاليف الحرب» على الإنفاق العسكري الأمريكي، بالإضافة إلى الوفيات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالحروب الأمريكية والعسكرة.

خلال عام واحد فقط، أنفقت الولايات المتحدة ما لا يقل عن 22.76 مليار دولار على المساعدات العسكرية لإسرائيل والعمليات الأمريكية ذات الصلة في المنطقة (حتى 30 سبتمبر/أيلول الجاري). لم يشمل هذا التقرير التوسع في الوجود الأمريكي في المنطقة الذي بدأ في أواخر سبتمبر/أيلول وأوائل أكتوبر/تشرين الأول 2024، حيث كانت الأحداث حديثة جدًا لتضمينها في هذا التقرير.

يتضمن التقرير التمويل المعتمد للمساعدات الأمنية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتمويل التكميلي للعمليات الإقليمية، وتكاليف العمليات المقدرة، لكنه لا يشمل أي تكاليف اقتصادية أخرى. على سبيل المثال، لا يشمل التزامات الإنفاق المستقبلي التي تم التعهد بها هذا العام. يحتوي كل جزء من التقرير على شرح مفصل لما هو مشمول في مبلغ 22.76 مليار دولار وما هو غير مشمول.

علاوة على ذلك، هناك فئات أخرى من الإنفاق لم يتم تضمينها، مثل زيادة المساعدات الأمنية الأمريكية لمصر والسعودية أو أي دول أخرى، بالإضافة إلى تكاليف قطاع الطيران التجاري والمستهلكين الأمريكيين. يركز هذا التقرير بشكل كامل على الإنفاق العسكري

الأمريكي ولا يشمل إنفاق الدول الأخرى على العمليات العسكرية.

الجزء الأول من التقرير يركز على المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل. من الصعب تحديد رقم دقيق لهذه المساعدات للأسباب التي سيتم شرحها. وافقت الحكومة الأمريكية على ما لا يقل عن 17.9 مليار دولار من المساعدات الأمنية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، لكن هذا الرقم هو جزء فقط من الدعم المالي المقدم خلال هذه الحرب.

على سبيل المثال، أجرت إدارة بايدن ما لا يقل عن 100 صفقة سلاح مع إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 كانت تحت عتبة القيمة التي تتطلب إشعار الكونجرس بالتفاصيل. كانت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للأسلحة

واشنطن أنفقت 22,76 مليار دولار على المساعدات العسكرية لإسرائيل والعمليات الأمريكية خلال عام واحد

لإسرائيل على مدى الخمسين عامًا الماضية. وشملت عمليات التسليم منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 57،000 قذيفة مدفعية و36،000 طلقة من ذخيرة المدافع و20،000 بندقية M4A1 و13،981 صاروخًا مضادًا للدبابات و8،700 قنبلة من نوع Mk 82 بوزن 500 رطل. في 13 أغسطس/آب 2024، أعلنت إدارة بايدن عن 20.3 مليار دولار إضافية في اتفاقيات الأسلحة مع إسرائيل لتنفيذها في السنوات المقبلة (على الرغم من أن هذا يخضع حاليًا للنقاش في الكونجرس).

الجزء الثاني يقدم لمحة تاريخية عن هذه المساعدات العسكرية. تعتبر إسرائيل أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن المبلغ

Foreign Military Financing	$6,800[9]
Missile Defense	$4,500
Missile Defense (Iron Beam)	$1,200
Enhancing Artillery Production	$1,000
Replenishing Arms Delivered to Israel from U.S. Stocks	$4,400
TOTAL	**$17.9 billion**

الشكل رقم (1)

«واشنطن بوست»: إدارة بايدن أجرت ما لا يقل عن 100 صفقة سلاح مع إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى الآن

جيش الاحتلال الإسرائيلي هو أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية

المخصص للمساعدات العسكرية الموافق عليها خلال العام الماضي - 17.9 مليار دولار - يزيد بشكل كبير عن أي عام آخر منذ أن بدأت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل في عام 1959.

الجزء الثالث يقدم مزيدًا من المعلومات حول الإنفاق الأمريكي المرتبط بالحرب. منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، عززت البحرية الأمريكية بشكل كبير عملياتها الدفاعية والهجومية في المنطقة، وخصوصًا لحماية الشحن البحري من هجمات المتمردين الحوثيين في اليمن. وقد كلفت هذه الحملة، التي يدعي الحوثيون أنها مرتبطة بحرب إسرائيل في غزة والتي لم تحظ بتغطية إعلامية واسعة في الولايات المتحدة، الحكومة الأمريكية 4.86 مليار دولار على الأقل حتى الآن، ليصل مجموع الإنفاق الأمريكي المعروف في سنة واحدة من الحرب إلى 22.76 مليار دولار.

إسرائيل تقتل.. وأمريكا تنفق

وافقت الحكومة الأمريكية على ما لا يقل عن 17.9 مليار دولار من المساعدات الأمنية للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وغيرها من الأماكن منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى سبتمبر/أيلول 2024، لكن هذا الرقم يمثل صورة جزئية فقط للدعم الأمريكي الكامل للجيش الإسرائيلي خلال هذه الفترة.

تتضمن قنوات تقديم الأسلحة لإسرائيل برامج التمويل العسكري الخارجي (FMF)، وسحب المعدات من المخزونات الأمريكية، ونقل المعدات المستعملة عبر برنامج المعدات الدفاعية الزائدة (EDA)، وصفقات الأسلحة التي تمت الموافقة عليها كجزء من برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS).

بعض هذه التحويلات تتطلب دفعًا فوريًا، في حين أن البعض الآخر سيكون له تدفقات مساعدة وتسديدات على مدار سنوات عديدة. بالإضافة إلى ذلك، بعض المعدات التي تم نقلها إلى إسرائيل لدعم حربها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول كانت تستند إلى اتفاقيات بيع أُبرمت في السنوات الماضية. كل هذا يعني أن مبلغ 17.9 مليار دولار هو جزء فقط من القيمة الكاملة للدعم الأمريكي لهذه الحرب، والتي ستتضح بمرور الوقت.

وفي 13 أغسطس/آب 2024، أعلنت إدارة بايدن عن اتفاقيات أسلحة جديدة مع إسرائيل بقيمة 20.3 مليار دولار سيتم تنفيذها عبر برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، والذي يشمل صفقات تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الخارجية وتديرها وزارة الدفاع الأمريكية.

تتضمن هذه الأنظمة التي سيتم تسليمها على مدار عدة سنوات 50 طائرة مقاتلة من طراز F-15 من شركة بوينغ بتكلفة 18.8 مليار دولار. في 25 سبتمبر، قدم السيناتور بيرني ساندرز (من فيرمونت) قرارًا بالاعتراض الذي يمكن أن يعرقل الصفقة إذا حصل على عدد كاف من الأصوات في كلا المجلسين – سواء بالأغلبية البسيطة أو بأغلبية الثلثين إذا

الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل في حرب أكتوبر

قررت الإدارة استخدام الفيتو ضد القرار الذي قد يمر بأغلبية بسيطة.

إحدى التحديات الرئيسية لتقدير الدعم العسكري الكامل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 تم الكشف عنها في مقال نُشر في صحيفة «واشنطن بوست» في مارس/آذار 2024، حيث أفادت الصحيفة بأن إدارة بايدن أبرمت ما لا يقل عن 100 صفقة أسلحة مع إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 كانت تحت الحد الذي يتطلب إخطار الكونجرس بالتفاصيل – وهو 14 مليون دولار للمعدات الدفاعية الكبرى و50 مليون دولار للمعدات والخدمات الدفاعية، بما في ذلك أنظمة الأسلحة (المعدات الدفاعية) وصيانة المعدات والتدريب العسكري (الخدمات). هذا الافتقار إلى الشفافية يعقد أي محاولة لتحديد مستوى الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ بداية الحرب في غزة.

ولفهم توفير الولايات المتحدة للأسلحة لإسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، من الضروري إلقاء نظرة على الدور التاريخي للتمويل الأمريكي في تجهيز الجيش الإسرائيلي ودعم تطوير صناعة الأسلحة الإسرائيلية. هذه العلاقة الفريدة جعلت من السهل على الولايات المتحدة توفير كميات كبيرة من المعدات لإسرائيل بسرعة.

كانت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للأسلحة لإسرائيل لأكثر من خمسة عقود. تعد إسرائيل أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الأمريكية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهي في خضم اتفاقية مساعدات عسكرية تمتد لعشر سنوات بقيمة 38 مليار دولار تم التفاوض عليها في عهد إدارة أوباما، وتشمل السنوات المالية 2019 إلى 2028. وتشمل هذه الاتفاقية 3.3 مليار دولار في المساعدات العسكرية السنوية التي يمكن إنفاقها على أي معدات عسكرية، بالإضافة إلى 500 مليون دولار مخصصة لتمويل مختلف أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية.

وتحتفظ الولايات المتحدة أيضًا بمخزون من الأسلحة في إسرائيل يمكن الوصول إليه لتزويدها بالأسلحة بموافقة الحكومة الأمريكية. يُطلق على هذا المخزون اسم «مخزون الاحتياطي الحربي المتحالفين - إسرائيل»، وقد كان يحتوي على ما يصل إلى 4.4 مليار دولار من الأسلحة، بما في ذلك الذخائر الموجهة بدقة، قبل أن يتم استخدامه لتزويد إسرائيل بالأنظمة لاستخدامها في حربها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول.

وتلتزم الولايات المتحدة أيضًا بمساعدة إسرائيل في الحفاظ على «التفوق العسكري النوعي» (QME) على الدول الأخرى في الشرق الأوسط. في خدمة هذا الهدف، على سبيل المثال، تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك وتدير أحدث طائرة قتالية أمريكية، وهي طائرة F-35. في حالة إبرام صفقة كبرى لدولة أخرى في المنطقة، يتم عادةً عقد صفقة تعويضية توفر لإسرائيل معدات إضافية لمساعدتها في الحفاظ على هذا «التفوق».

تحصل إسرائيل على ترتيبات تمويل مواتية تتعلق بالمساعدات العسكرية الأمريكية. على سبيل المثال، يتم تقديم المساعدات الأمريكية

على أساس «التدفق النقدي»، مما يعني أن إسرائيل قادرة على تمويل مشتريات متعددة السنوات من الولايات المتحدة بناءً على التزامات مستقبلية، قبل أن يتم اعتماد الأموال رسميًا من قبل الكونجرس.

تم استخدام هذه الطريقة في شراء الطائرات القتالية الأمريكية، مما يسمح لإسرائيل بتأجيل الدفعات التي عادةً ما تتم عند تسليم العناصر إلى سنوات مقبلة وفقًا لجدول دفع متفق عليه. ولا تحصل أي دولة أخرى على مثل هذا الترتيب لاستخدام المساعدات العسكرية الأمريكية. كما تحصل إسرائيل أيضًا على مساعداتها العسكرية من الولايات المتحدة كمبلغ إجمالي في بداية السنة المالية، مما يسمح لها بكسب فوائد على المساعدات الأمريكية.

بالإضافة إلى ذلك، بخلاف أي دولة أخرى في العالم، يُسمح لإسرائيل بإنفاق 25% من مساعداتها العسكرية السنوية الاعتيادية من الولايات المتحدة على صناعتها العسكرية المحلية. بالنسبة للسنة المالية الحالية، يمكن أن يعادل ذلك ربع المساعدات العسكرية غير الطارئة – حوالي 95 مليون دولار – مما يساعد إسرائيل على تطوير قدرات إنتاج الأسلحة الخاصة بها. يتم تقليص هذا الحكم تدريجيًا، حيث سينخفض إلى نسب أقل من 2024 فصاعدًا وسينتهي تمامًا في عام 2028.

وأخيرًا، في ظل وضعها كـ «حليف رئيسي من خارج الناتو»، تكون إسرائيل مؤهلة لتلقي المعدات العسكرية الأمريكية المستعملة بموجب برنامج المعدات الدفاعية الزائدة (EDA). على سبيل المثال، تلقت إسرائيل معدات بقيمة 385 مليون دولار بموجب هذا البرنامج بين عامي 2010 و2020.

بعض عناصر الترسانة الإسرائيلية تتكون بشكل رئيسي من معدات تم تزويدها من قبل الولايات المتحدة. على سبيل المثال، يتألف الأسطول القتالي لسلاح الجو الإسرائيلي من 334 طائرة قتالية، جميعها من طائرات F-15 وF-16 وF-35 التي تم تزويدها من الولايات المتحدة. كما تمتلك إسرائيل أكثر من 40 مروحية هجومية من طراز أباتشي ذات المنشأ الأمريكي. تشمل مخزونات إسرائيل من الصواريخ التكتيكية أنظمة صواريخ سايدويندر جو-أرض وصواريخ AMRAAM جو-جو متوسطة المدى. كما تمتلك إسرائيل قنابل أمريكية الصنع - GBU-39، GBU-31، وقنابل صغيرة القطر (SDB) - بكميات غير محددة. وجميع أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية، بما في ذلك القبة الحديدية،

4,127,000 kilograms JP-8 jet fuel
57,000 155mm artillery shells
36,000 rounds of 30mm cannon ammunition
20,000 M4A1 rifles
13,981 anti-tank missiles
8,700 (Mk82) 500-pound bombs
3,500 night vision devices
3,000 Joint Direct Attack Munitions
14,100 (Mk84) 2,000 pound unguided bombs
3,000 laser-guided Hellfire missiles
1,800 (M141) bunker buster bombs
2,600 250-pound small diameter bombs
200 Switch Blade (Series 600) drones
More than 100 Skydio X series drones
75 Joint Light Tactical Vehicles (JLTV)

الشكل رقم (2)

وأنظمة David's Sling وArrow، تم تطويرها بتمويل كبير من الولايات المتحدة بالإضافة إلى الإنتاج المشترك في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

يعني الاحتفاظ الكبير للأسلحة الأمريكية في ترسانة إسرائيل أن جزءًا كبيرًا من المعدات الأمريكية المستخدمة من قبل القوات الإسرائيلية كان بالفعل بحوزة الجيش الإسرائيلي قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023.

المساعدات «الأمنية» الأمريكية

قامت الولايات المتحدة بتسليم أسلحة بمليارات الدولارات إلى إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والكثير منها كان ذخائر مثل قنائف المدفعية والقنابل بوزن 2000 رطل والذخائر الموجهة بدقة. كما وافقت واشنطن على مليارات الدولارات الإضافية في أنظمة أسلحة رئيسية سيتم تسليمها في المستقبل، في بعض الحالات بعد عدة سنوات.

كما ذكر أعلاه، جاءت الأسلحة عبر عدة قنوات، بما في ذلك المخزونات الأمريكية الحالية، بما في ذلك المخزون متعدد المليارات المسمى WRSA-I الموجود في إسرائيل (الموضح أعلاه)، والمبيعات التجارية التي وافقت عليها وزارة الخارجية، والمبيعات العسكرية الخارجية (FMS) التي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الخارجية وتم التفاوض عليها وإدارتها من قبل وزارة الدفاع، وتمويلات عسكرية خارجية (FMF) التي توفر منحًا لشراء المعدات والخدمات الدفاعية الأمريكية، وبرنامج المعدات الدفاعية الزائدة (EDA) الذي يوفر أنظمة مستعملة لم تعد القوات الأمريكية بحاجة إليها إما مجانًا أو بخصومات كبيرة.

وتوجد درجات متفاوتة من المعلومات المتاحة للجمهور حول كل من هذه القنوات المتعلقة بنقل الأسلحة، وكانت هناك أيضًا محاولات لإخفاء كامل قيمة المساعدات وأنواع الأنظمة من خلال المناورات البيروقراطية. المثال الأكثر وضوحًا لذلك هو الخطوة التي أُشير إليها سابقًا، وهي إبرام 100 صفقة أسلحة منفصلة مع إسرائيل بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومارس/آذار 2024 كانت أقل من الحد الأدنى الذي يتطلب إبلاغ الكونجرس بها. التفاوت في الإبلاغ الحكومي عن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل يبرز بشكل حاد بالمقارنة مع المعاملة المماثلة للمساعدات العسكرية لأوكرانيا، حيث يتم الإبلاغ بشكل منتظم في أوراق حقائق حكومية عن المبالغ الدولارية وقنوات التسليم والأنظمة المحددة المقدمة (بما في ذلك العدد).

وبالنظر إلى الافتقار للشفافية الكاملة بشأن المساعدات العسكرية الأمريكية ونقل الأسلحة إلى إسرائيل، ما الذي يمكن قوله بشكل موثوق حول قيمة المساعدات الأمريكية منذ أكتوبر 2023؟ أحد الأمور المؤكدة هو حزمة المساعدات العسكرية الطارئة التي تبلغ 14.1 مليار دولار والتي مررها الكونغرس ووقع عليها الرئيس بايدن في أبريل 2024. تضمنت الـ 14.1 مليار دولار ما يلي:

- 4 مليارات دولار لإعادة تزويد أنظمة الدفاع الصاروخي القبة الحديدية وDavid's Sling.

- 1.2 مليار دولار لنظام الدفاع Iron Beam، الذي يتم تطويره لمواجهة تهديدات الصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون.

- 3.5 مليار دولار لشراء أنظمة أسلحة متقدمة، ومعدات دفاعية، وخدمات دفاعية من خلال برنامج التمويل العسكري الخارجي.

- مليار دولار لتعزيز إنتاج وتطوير المدفعية والذخائر الحيوية.

- 4.4 مليار دولار لإعادة تزويد المعدات الدفاعية والخدمات الدفاعية التي تم تقديمها لإسرائيل من المخزونات الأمريكية.

بالإضافة إلى حزمة المساعدات الطارئة التي تبلغ 14.1 مليار دولار، تلقت إسرائيل حصتها السنوية الاعتيادية من المساعدات العسكرية البالغة 3.8 مليار دولار، مما يرفع إجمالي المساعدات المقدمة منذ 7 أكتوبر إلى 17.9 مليار دولار.

كما ذُكر سابقًا، لا توجد معرفة كاملة بالكمية والأنواع المحددة للمعدات العسكرية التي تم تسليمها لإسرائيل منذ 7 أكتوبر، ولكن

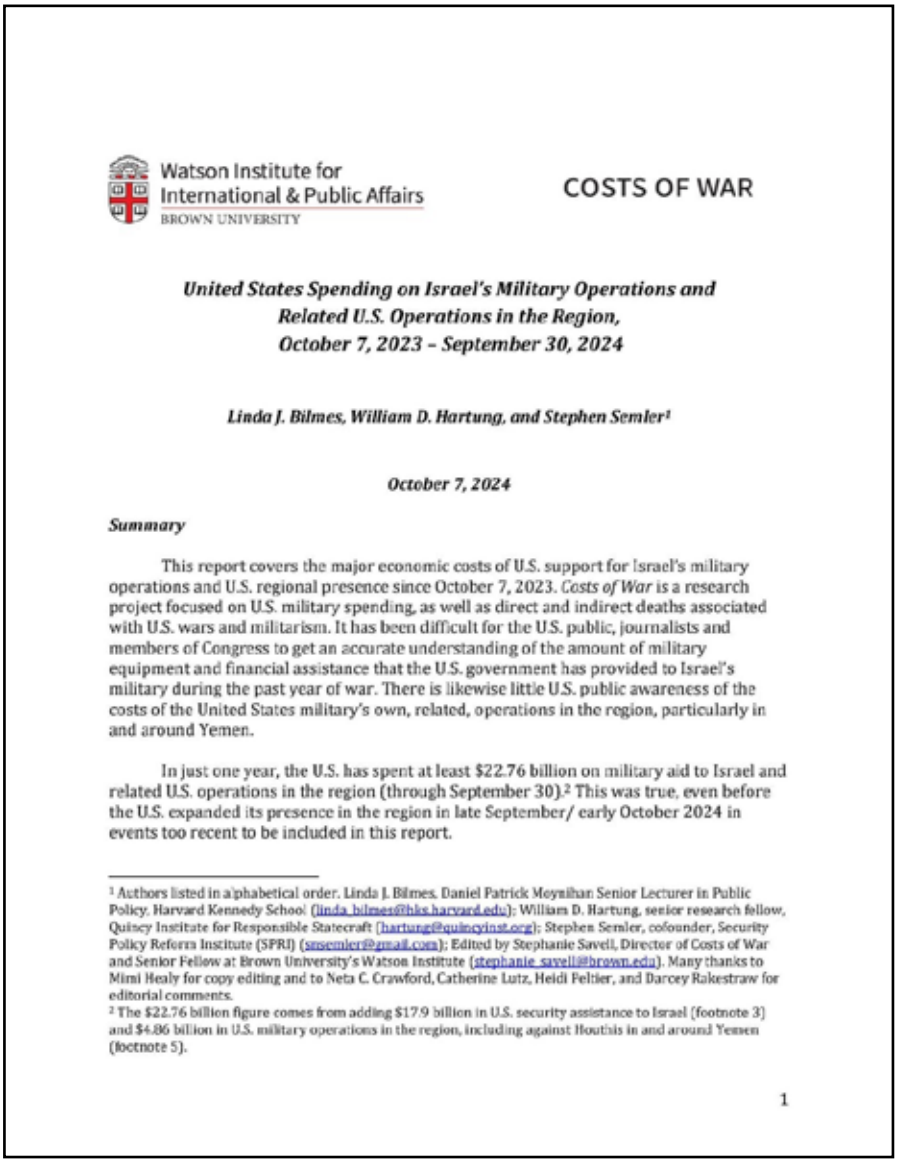

Watson Institute for International & Public Affairs
BROWN UNIVERSITY

COSTS OF WAR

United States Spending on Israel's Military Operations and Related U.S. Operations in the Region, October 7, 2023 – September 30, 2024

Linda J. Bilmes, William D. Hartung, and Stephen Semler[1]

October 7, 2024

Summary

This report covers the major economic costs of U.S. support for Israel's military operations and U.S. regional presence since October 7, 2023. *Costs of War* is a research project focused on U.S. military spending, as well as direct and indirect deaths associated with U.S. wars and militarism. It has been difficult for the U.S. public, journalists and members of Congress to get an accurate understanding of the amount of military equipment and financial assistance that the U.S. government has provided to Israel's military during the past year of war. There is likewise little U.S. public awareness of the costs of the United States military's own, related, operations in the region, particularly in and around Yemen.

In just one year, the U.S. has spent at least $22.76 billion on military aid to Israel and related U.S. operations in the region (through September 30).[2] This was true, even before the U.S. expanded its presence in the region in late September/ early October 2024 in events too recent to be included in this report.

[1] Authors listed in alphabetical order. Linda J. Bilmes, Daniel Patrick Moynihan Senior Lecturer in Public Policy, Harvard Kennedy School (linda_bilmes@hks.harvard.edu); William D. Hartung, senior research fellow, Quincy Institute for Responsible Statecraft (hartung@quincyinst.org); Stephen Semler, cofounder, Security Policy Reform Institute (SPRI) (srsemler@gmail.com); Edited by Stephanie Savell, Director of Costs of War and Senior Fellow at Brown University's Watson Institute (stephanie_savell@brown.edu). Many thanks to Mimi Healy for copy editing and to Neta C. Crawford, Catherine Lutz, Heidi Peltier, and Darcey Rakestraw for editorial comments.

[2] The $22.76 billion figure comes from adding $17.9 billion in U.S. security assistance to Israel (footnote 3) and $4.86 billion in U.S. military operations in the region, including against Houthis in and around Yemen (footnote 5).

1

صورة التقرير

تم الإبلاغ عن بعض التفاصيل من قبل الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام الكبرى. أفادت صحيفة «واشنطن بوست» بأن الصفقات التي لم يتم إخطار الكونجرس بها بلغت – على الأقل – «آلاف من الذخائر الموجهة بدقة، وقنابل صغيرة القطر، وقنابل خارقة للتحصينات، وأسلحة خفيفة ومساعدات فتاكة أخرى».

في موازاة ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست»، أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن هناك «حاليًا 600 حالة نشطة من عمليات النقل أو البيع العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل تبلغ قيمتها أكثر من 23 مليار دولار.» بعض هذه الحالات تعود إلى صفقات أُبرمت في السنوات الماضية، وبدون مزيد من التفاصيل، من الصعب معرفة عددها الذي سيسفر عن تسليم الأسلحة قريبًا بما يكفي ليتم استخدامها من قبل الجيش الإسرائيلي.

وظهرت تقارير أخرى في وسائل الإعلام عن تسليم الأسلحة إلى إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك تقارير نُشرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 تشير إلى تسليم 36،000 طلقة ذخيرة مدفعية من عيار 30 ملم، و1،800 من 3،000 ذخيرة خارقة للتحصينات المطلوبة من طراز M141، على الأقل 3،500 جهاز رؤية ليلية من 5،000 طلبتها إسرائيل، بعض صواريخ هيلفاير، وأسلحة أخرى تم تسليمها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أفادت وكالة بلومبرج بأن إسرائيل تلقت 1،000 قنبلة صغيرة القطر بمدى 250 مترًا تم استهلاكها بموجب عقد سابق.

من جهة ثانية، أكد تقرير نُشرته «رويترز» في 29 يونيو/حزيران 2024 أهمية الذخائر المقدمة من الولايات المتحدة للجهود الحربية الإسرائيلية. وأشار التقرير إلى أنه حتى تاريخ ذلك اليوم، قرر الخبراء أن محتويات الشحنات

الافتقار لـ «الشفافية» يعقّد أي محاولة لتحديد مستوى الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ بداية الحرب في غزة

الأمريكية بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويونيو/حزيران 2024 «تتماشى مع ما تحتاجه إسرائيل لإعادة ملء إمداداتها التي استخدمتها في حملتها العسكرية المكثفة التي استمرت ثمانية أشهر في غزة».

تقوم الولايات المتحدة أيضًا بعقد اتفاقيات لتزويد إسرائيل بأنظمة ستعزز قدراتها العسكرية لسنوات قادمة. في 13 أغسطس/آب من هذا العام، أعلنت إدارة بايدن عن اتفاقيات مبيعات أسلحة جديدة بقيمة 20.3 مليار دولار مع إسرائيل، والتي سيتم تنفيذها عبر برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. تتضمن هذه الصفقة 50 طائرة مقاتلة من طراز F-15 بقيمة 18.8 مليار دولار، أكثر من 32،000 خرطوشة دبابات من عيار 120 ملم بقيمة 774 مليون دولار، وعدد غير محدد من المركبات التكتيكية بقيمة 583 مليون دولار، 30 صاروخًا متوسط المدى جو-جو (AMRAAM) بقيمة 102 مليون دولار، و50،000 خرطوشة هاون شديدة الانفجار بقيمة 61 مليون دولار. وقال البنتاغون إن تواريخ تسليم الأنظمة تتراوح بين عام 2026

«نيكسون» طلب من الكونجرس بعد حرب أكتوبر منح (تل أبيب) مساعدات طارئة بما فيها «قروض مُعفاة من السداد»

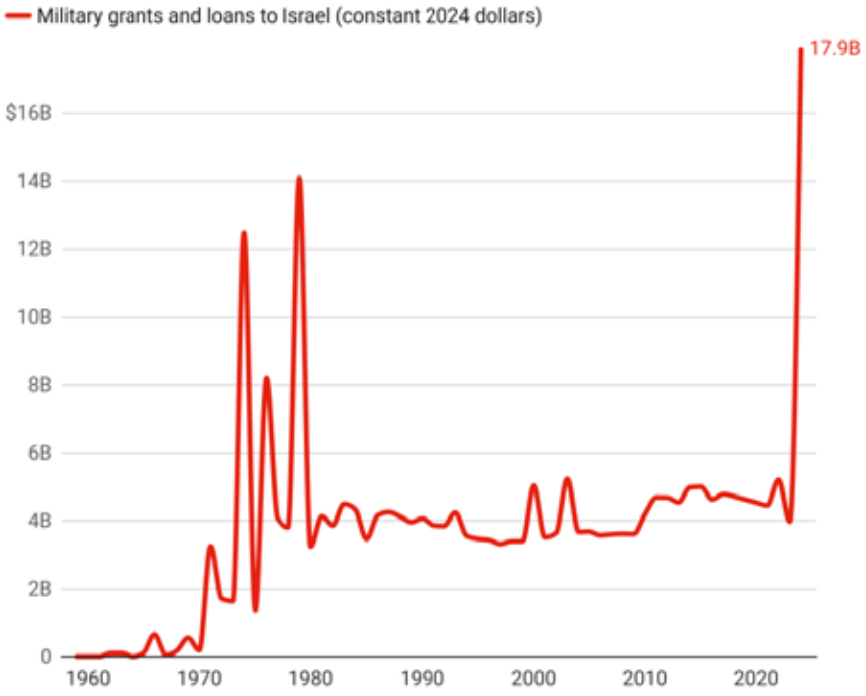

الشكل رقم (3)

(خرطوشات الهاون) وعام 2029 (طائرات F-15). في وقت سابق من أغسطس، أعلن البنتاغون عن صفقة لتزويد إسرائيل بـ 6،500 قنبلة موجهة مشتركة (JDAM).

باختصار، يوضح الشكل 2 قائمة عمليات تسليم الأسلحة الأمريكية لإسرائيل من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2024. ملاحظة: هذه القائمة غير مكتملة، وهي مستمدة من التقارير الإخبارية. لم يقدم البنتاجون أو وزارة الخارجية قوائم شاملة للعناصر التي تم تسليمها، كما فعلوا فيما يتعلق بنقل الأسلحة إلى أوكرانيا.

المساعدات في «سياق تاريخي»

يقدم هذا الجزء تحليلًا عن حجم المساعدات العسكرية لعام 2024 ويضعها في سياق تاريخي، وكيف تقارن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في السنة المالية 2024 (1 أكتوبر/تشرين الأول 2023 – 30 سبتمبر/أيلول 2024) بالمساعدات في السنوات السابقة.

عند تعديل الأرقام لتأخذ في الاعتبار التضخم، تبلغ إجمالي المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عبر 66 عامًا (1959–2024) حوالي 251.2 مليار دولار. (ملاحظة: كما سيتم توضيحه لاحقًا، هذا المبلغ هو جزء من المجموع الأكبر للمساعدات العسكرية وغير العسكرية. كما كانت هناك أشكال أخرى من الدعم غير المشمولة في أرقام المساعدات الرسمية). يوضح الشكل 3 أن أعلى مستوى من المساعدات العسكرية تم اعتماده في أي عام كان في 2024، حيث وافقت إدارة بايدن على 17.9 مليار دولار كمساعدات عسكرية لإسرائيل. يتجاوز هذا الرقم المبالغ التاريخية للمساعدات العسكرية المعتمدة لإسرائيل بعد اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978، وكذلك بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول عام 1973.

وتمثل المبالغ في هذا التحليل التزامات المنح العسكرية المصنفة وغير المصنفة، بالإضافة إلى تفويضات القروض، باستثناء السنة المالية 2024، والتي تشير إلى التخصيصات العسكرية. وجميع الأرقام معبَّرة بالقيمة الثابتة للدولار في السنة المالية 2024، وتشير جميع السنوات إلى السنوات المالية.

وللتوضيح، فإن التخصيصات والمنح والقروض التي تشكل المساعدات العسكرية لإسرائيل هي جزء فقط من التكلفة الإجمالية للدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل. على سبيل المثال، في مشروع قانون المساعدات الخارجية الذي اقترحه الرئيس جو بايدن في أكتوبر 2023 وصوَّت عليه الكونجرس في

Figure 4: Summary of United States Expenditures in Region since Oct. 7

2024 Supplemental Bill	$ 2,400,000,000 (2.4 billion)
Operating additional Aircraft Carrier Strike Groups and additional actions against Houthis	$ 2,400,000,000 (2.4 billion)
Additional Combat Pay	$ 55,000,000-70,000,000 (50-70 million)
TOTAL	**$ 4,855,000,000 – 4,870,000,000 (4.855 – 4.870 billion)**
Total (Rounded)	**At least $4.86 billion**

الشكل رقم (4)

أبريل 2024، تم تخصيص 2.4 مليار دولار «للعمليات الأمريكية، وحماية القوات، والردع، واستبدال الإنفاق القتالي في منطقة القيادة المركزية الأمريكية.» لا تُصنَّف هذه النفقات ضمن المساعدات العسكرية على الرغم من كونها تكاليف ناجمة عن الهجمات الإسرائيلية على غزة وتم إنفاقها نيابة عن إسرائيل.

تاريخيًا، اختلف نوع المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وكذلك بنيتها. بدأت إسرائيل في تلقي القروض غير العسكرية في عام 1949 والمنح في عام 1951. تلقت أول قروض عسكرية من الولايات المتحدة في عام 1959. ارتفعت قيمة هذه القروض بشكل كبير في عام 1971، وهو العام الذي بدأ فيه الكونجرس تخصيص مبالغ معينة من المساعدات لإسرائيل في التشريعات. بين عامي 1959 و1970، بلغ متوسط القروض العسكرية السنوية لإسرائيل 162 مليون دولار، لكن القرض المقدم في عام 1971 بلغ 3.2 مليار دولار.

تلقت إسرائيل أول منح عسكرية أمريكية في عام 1974. كان هذا أيضًا العام الذي بدأت فيه الولايات المتحدة بإعفاء إسرائيل من سداد القروض العسكرية. بعد حرب أكتوبر، طلب الرئيس ريتشارد نيكسون من الكونجرس الموافقة على منح إسرائيل مساعدات عسكرية طارئة، بما في ذلك قروض تم إعفاؤها من السداد. هذه القروض العسكرية وغيرها بعد عام 1974 كانت تُعامل كمنح، وكانت قروضًا بالاسم فقط. أصبحت المساعدات العسكرية لإسرائيل معتمدة بالكامل على المنح في عام 1985.

استغلت إسرائيل مكانتها التفضيلية مع الولايات المتحدة للمساعدة في سداد القروض التي حصلت عليها قبل عام 1974، والتي تشكل 3.5% من جميع المساعدات العسكرية التي تلقتها إسرائيل بين عامي 1959 و2024. اعتبارًا من القانون العام 101-513 في السنة المالية 1991، أصبح الكونغرس يفرض أن تتلقى إسرائيل مساعداتها العسكرية عبر التمويل العسكري الخارجي (FMF) كمبلغ إجمالي في الشهر الأول من السنة المالية. (تتلقى معظم الدول الأخرى تمويلاتها العسكرية على شكل دفعات فصلية). يتم تحويل هذا المبلغ الإجمالي إلى حساب بفوائد في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. استخدمت إسرائيل الفوائد التي جنتها من هذه المنح العسكرية لسداد القروض العسكرية السابقة.

تعتمد البيانات المستخدمة في الرسم البياني على المصادر التالية: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، القروض والمنح الأمريكية الخارجية: الالتزامات وتفويضات القروض (1 يوليو/تموز 1945 - 30 سبتمبر/أيلول 2019)؛ خدمة الأبحاث التابعة للكونجرس، 18) IB85066 ديسمبر/كانون الأول 2002) و1) RL33222 مارس/آذار 2023)؛ القوانين العامة 118-47 (3 مارس/آذار 2024) و118-50 (24 أبريل/نيسان 2024).

وإجمالًا، يمثل الدعم الأمريكي الطويل الأمد لإسرائيل جزءًا من علاقة وثيقة تشمل جوانب اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية واستخباراتية وتجارية وثقافية. منذ الحرب العالمية الثانية، تلقت إسرائيل مساعدات من الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى. من 1951 إلى 2022، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل حوالي 317 مليار دولار (بعد تعديلها للتضخم) في شكل مساعدات، بما في ذلك 225 مليار دولار في المساعدات العسكرية المباشرة. ومع ذلك، هذه المبالغ لا تعكس بالكامل العلاقة الاقتصادية التي نشأت بين البلدين.

في السنوات التي تلت تأسيس إسرائيل عام

أمريكا ملتزمة بمساعدة إسرائيل في الحفاظ على «التفوق العسكري النوعي» على دول الشرق الأوسط الأخرى

إنفاق تريليونات الدولارات على الحروب في أفغانستان والعراق وسوريا لم يحقق نتيجة مُرضية للمصالح الأمريكية

1948، قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية فقط من خلال مجموعة من المنح والقروض. بدأت المساعدات العسكرية تتدفق في الستينيات خلال إدارة كينيدي. ازداد حجم المساعدات العسكرية بشكل كبير خلال الحرب الباردة، حيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل أداة استراتيجية في جهودها لاحتواء الشيوعية. تعزز هذا الرأي بعد حرب 1967، عندما هزمت إسرائيل بنجاح تحالفًا مدعومًا من الاتحاد السوفيتي. زادت الولايات المتحدة من حجم المساعدات العسكرية الممنوحة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978. ومنذ ذلك الحين، استمر الدعم العسكري الأمريكي بالنمو، بينما تم تدريجيًا إيقاف المساعدات الاقتصادية

التكاليف الاقتصادية الأوسع

يجب النظر إلى إنفاق الولايات المتحدة لدعم إسرائيل في سياق الاقتصاد الأمريكي وانخراطها الأوسع في الشرق الأوسط. منذ 11 سبتمبر/أيلول 2001، كانت الولايات المتحدة في حالة حرب مستمرة في المنطقة، حيث أنفقت تريليونات الدولارات على الحروب في أفغانستان والعراق وسوريا والمناطق المجاورة.

حتى الآن، لم تسفر هذه النفقات عن نتائج مرضية للمصالح الأمريكية في العديد من النواحي المهمة. في أفغانستان، عاد «طالبان» إلى السلطة وفرض قيودًا صارمة على النساء والفتيات. في العراق، أصدرت الحكومة قانونًا يحظر على اليهود الخدمة في الجيش أو القطاع العام ويفرض عقوبة الإعدام على أي شخص يروج لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه، ساهمت انقسامات العراق في اندلاع صراعات أوسع، بما في ذلك تشريد ملايين الأشخاص في سوريا، والفوضى التي ظهرت فيها «داعش» وزعزعت استقرار المنطقة بأكملها. بالنظر إلى تسلسل الأحداث على مدى العقدين الماضيين، من المعقول تقييم الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة على مدى العام الماضي، سواء من حيث الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل وحلفاء آخرين في المنطقة، أو الإجراءات التي تنجم عن الوضع في إسرائيل/غزة ولبنان.

وعند تقدير النطاق الكامل للمساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل، هناك نفقات مباشرة بالإضافة إلى فئات أوسع من الدعم العسكري والاقتصادي التي تساعد على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة. تحافظ الولايات المتحدة على آلاف القوات في المنطقة

عبر 19 موقعًا، بما في ذلك قواعد في البحرين ومصر والعراق وإسرائيل والأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات وتركيا وجيبوتي.

على وجه الخصوص، يستعرض هذا القسم النشاط العسكري الأمريكي في البحر الأحمر وخليج عدن، حيث تشارك البحرية الأمريكية بنشاط في عمليات دفاعية وهجومية ضد «الحوثيين» في اليمن. على مدى العام الماضي، قامت البحرية بإسقاط العديد من الصواريخ والطائرات بدون طيار في البحر الأحمر وخليج عدن، كما استهدفت مواقع صواريخ الحوثيين في الأراضي التي يسيطرون عليها داخل اليمن.

مع وجود عدد قليل جدًا من الصحفيين في هذه الجغرافيا، لم تحظ النزاعات بين الولايات المتحدة و«الحوثيين»، التي تدعي الجماعة أنها مرتبطة بالحرب الإسرائيلية في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، بتغطية إعلامية كافية وتستحق مزيدًا من الاهتمام والتقييم. وفقًا لمجلة «Military Times»، التي تتبع الحوادث المعلنة علنًا من قبل القيادة المركزية الأمريكية، كان هناك ما لا يقل عن 217 حادثة تتعلق بالقوات الأمريكية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قامت الولايات المتحدة بتوسيع وجودها في المنطقة وزادت من نشاطها بشكل كبير. تضمن ذلك إرسال مجموعتين من حاملات الطائرات الهجومية وزيادة عدد أسراب المقاتلات التابعة للقوات الجوية، بالإضافة إلى تعزيز بطاريات الدفاع الجوي. حتى أغسطس 2024، كانت البحرية الأمريكية تحافظ على وجود مستمر لحاملة طائرات هجومية ومجموعة جاهزة برمائيًا في المنطقة لحماية طرق الشحن التجاري في البحر الأحمر وخليج عدن، حيث كان يمر سابقًا حوالي 15% من التجارة العالمية.

■ تقرير بحثي لـ «معهد واتسون للشئون الدولية» الأمريكي

حليف «حزب الله» وثعلب السياسة اللبنانية

نبيه بري... جرائم «الأخ الأكبر»

مذبحة صبرا وشاتيلا شاهدة على جريمة حركة أمل في المخيمات الفلسطينية

سحر عزوز

■■ أثار اغتيال حسن نصر الله، الأمين العام لـ «حزب الله»، تساؤلات في داخل لبنان، حول الدور الذي سيلعبه رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلاً، في ظل انطباع بأنّه قد يكون «البديل الشيعي» عن نصر الله، خصوصًا أن مؤيدي الجماعة الشيعية باتوا يستبقون اسم بري في تصريحاتهم بلقب «الأخ الأكبر»!

بري، لمن لا يعرف تاريخه، هو «الأخ الأكبر» في الإجرام بحق الفلسطينيين. ومن نسي ذلك، نذكّره بما فعله بالمخيمات الفلسطينية في لبنان عام 1985، حين أرغمت حركة «أمل» الشيعية بزعامة الأخ الأكبر المحاصرين الفلسطينيين وقتها على أكل لحوم الكلاب والقطط، ومن ولد بعد هذا التاريخ فليسأل من عاشه!

وفي ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، تتركز الأضواء على الشريك الثاني لنصر الله، نبيه بري، فيما تسمى «الثنائية الشيعية» في لبنان، ليس للحد من خسائر «حزب الله» العسكرية فحسب، بل لكي يعيد له مكانته داخل المعادلة السياسية اللبنانية، التي تضررت كثيرًا في الأشهر الأخيرة، وتضرر معها النفوذ الشيعي في البلاد، بما يشمل رئيس مجلس النواب نفسه.

سيرة سياسية حافلة

تبدو سيرة نبيه بري الحياتية والسياسية الحافلة «وليدة الأعراف اللبنانية»، كما يقول الكاتب البريطاني المعروف روبرت فيسك في كتابه «ويلات وطن». فقد وُلد في عام 1938 في سيراليون، قبل خمس سنوات من نيل لبنان استقلاله. والده، وهو رجل أعمال ككثيرين غيره من الشيعة في الجنوب، كوّن ثروته في أفريقيا.

عاد نبيه بري إلى لبنان، وخلال ارتياده الجامعة اللبنانية لدراسة الحقوق، بدأت مسيرته السياسية، وهو لم يبلغ بعد العشرين من عمره. وكان يحمل حينها أفكارًا «بعثية»، إلى أن التقى بالإمام موسى الصدر، رجل الدين الشيعي، وأصبح مُقرّبًا منه.

حركة «أمل» الشيعية بزعامة بري أرغمت المُحاصرين الفلسطينيين عام 1985 على أكل لحوم الكلاب والقطط

قامت حركة أمل بالدور الذي كانت تريده إسرائيل للمخيمات الفلسطينية في لبنان

الرجل الذي رفع راية «مقاومة إسرائيل» خلال الحرب الأهلية سقى الفلسطينيين دماءهم في حرب المخيمات

وظهر بري في المشهد السياسي اللبناني بالغ التعقيد في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وانخرط في صفوف «حركة المحرومين»، التي أسسها موسى الصدر، وهي حركة اجتماعية كانت تهدف للدفاع عن الشيعة في بدايات الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990).

ويروي الكاتب الفرنسي آلان مينارج في كتابه «أسرار حرب لبنان» أنه في زمن الحرب الأهلية، أرسل بري رسائل متوالية للرئيس أمين الجميل ولـ (إسرائيل) من أجل الاحتضان، لكنه قوبل بالإهمال، فوجدوه بعد فترة بين يدي الرئيس السوري حافظ الأسد.

وفي سياق الحرب الأهلية، تبيّن الرجل الذي رفع راية «مقاومة إسرائيل» سقى الفلسطينيين دماءهم في حرب المخيمات. وكانت هذه المجازر العبثية في سياق الرسائل الدموية الدائمة التي اعتاد حافظ الأسد «مداعبة» ياسر عرفات بها بين حين وآخر.

وباختفاء موسى الصدر، زعيم «حركة أمل» الشيعية، في ظروف غامضة خلال زيارة رسمية إلى ليبيا عام 1978، واستقالة خليفته على رأس الحركة النائب حسين الحسيني عام 1980، أصبح بري رئيسًا للحركة، التي ورثت «حركة المحرومين» بعد أن انبثقت عنها باعتبارها جناحها العسكري.

شارك بري في عدد من الحكومات اللبنانية بين عامي 1984 و1992، حيث تولى حقائب العدل والموارد المائية والكهربائية والإسكان وشؤون الجنوب والإعمار، قبل أن يصبح نائبًا في مجلس النواب عام 1992 ورئيسًا له في العام نفسه، وهو المنصب الذي بقي فيه لما يزيد على ثلاثة عقود، بعد أن أُعيد انتخابه سبع مرات، ليصبح من أطول رؤساء مجالس النواب في العالم على الإطلاق.

وعلى خلاف نصر الله، الذي كان يظهر دائمًا في زي رجال الدين، وبلحية كثيفة، وفي صفوف رجاله من مسلحي الحزب، لم يشاهد بري أبدًا مرتديًا زي رجال الدين الشيعة، بل ببدلات أنيقة، عكست طبيعة حياته اليومية والمناصب التي تقلّدها خلال العقود الأخيرة.

ويقول «فيسك» في وصف بري: «بالإضافة إلى تمثيله الشيعة في لبنان، فإنه ممن يتذوقون الحضارة الغربية، فيحب الألبسة الغربية الأنيقة ويفضّل السجائر الفرنسية وطريقة الحياة الأمريكية».

ثنائية «العمامة والبدلة»

شكلت «ثنائية العمامة والبدلة» ما يمكن اعتبارها قصة صعود الشيعية السياسية في لبنان التي وجدت نفسها موزعة بين رجلين (نصر الله وبري) وحركتين سياسيتين (حزب الله وحركة أمل)، لكن العلاقات بين الجانبين لم تكن على ما يرام دومًا.

وإذا كانت سيرة الرجلين تبدو على طرفي نقيض طبقيًا واجتماعيًا ومرجعيات ثقافية، فإنّها تحمل أيضًا محطات خلافية مفصلية، كما جرى حين خاضا حربًا شرسة، سُمّيت بـ «حرب الشقيقين»، وذلك خلال المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية اللبنانية.

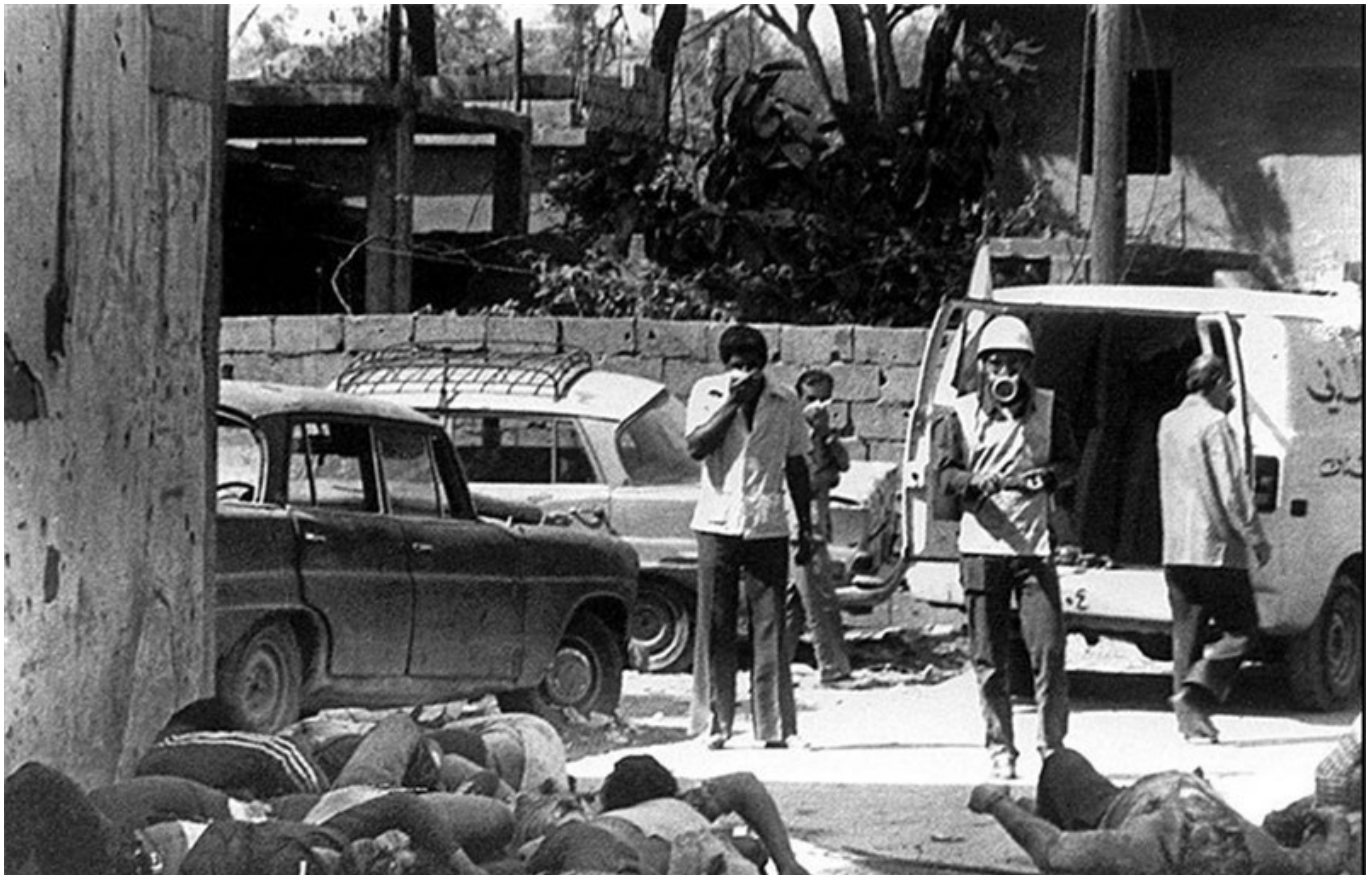

جريمة حركة أمل على الفلسطينيين

وعُدّت هذه الحرب واحدة من المعارك «الشرسة»، إلا أنّها انتهت باتفاق سلام رعته كلّ من سوريا وإيران، تكرّس على مرّ السنوات، بعدما وجد الرجلان أنّ ما يجمعهما قد يكون أكبر، حيث ظلّا يبحثان عن مكان تحت الشمس لبيئاتهما- الأم في المجتمع والدولة اللبنانيين.

هكذا، تشكّل منذ ذلك الوقت ما بات يعرف بالثنائي الشيعي، على وقع تقدم «حزب الله» الذي تزايد نفوذه، وأصبح مع الوقت قوة عسكرية عابرة للحدود، ويحسب لها الحساب إقليميًا، بينما اكتفت حركة أمل ورئيسها نبيه بري بالمكاسب السياسية في البرلمان خصوصًا وفي إدارة لعبة التجاذبات الداخلية، بما يحمي ظهر حزب الله، ويقيه من السقوط الذي من شأنه لو حدث، أن يبدد مكتسبات الطائفة برمتها لا حركة أمل ورئيسها فقط.

باختصار، يمكن القول إنّ بري، أو «ثعلب السياسة اللبنانية» كما يوصف، ورجل التوازنات والمهمات الصعبة، حافظ على مرّ السنوات على علاقات قوية مع نصر الله، حيث كانا يتكاملان على نحو ما في تمثيل شيعة البلاد لدى قطاع كبير منهم.

وفي المحصلة، تحوّل بري في رحلة سياسية مستمرة منذ ستة عقود، من زعيم ميليشيا مسلّحة إلى شخصية سياسية إشكالية، يختلف اللبنانيون حولها، حيث يحمّله كثيرون جزءًا من مسؤولية الفساد والمحسوبيات واستغلال النفوذ في الدولة. وقد رفع لبنانيون في تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019 صوره كأحد المسؤولين عن الانهيار الاقتصادي، ثم لاحقته اتهامات بالتورط في التستر على المسؤولين عن تفجير مرفأ بيروت في أغسطس/آب 2020.

بدأت أدوار بري في التراجع، عامًا بعد آخر، وبات تأثيره محدودًا في الطائفة الشيعية، خاصة مع تضخّم حالة «حزب الله»، وتحوّله إلى لاعب إقليمي في الحرب السورية، وفي أدوار أسندتها إليه إيران في الإقليم.

ويؤكد الكاتب السعودي أحمد عدنان، الخبير في الشأن اللبناني، أن بري أصبح «رمزًا للفساد السياسي»، حيث استخدم منصبه لتحقيق مكاسب شخصية، مما أثر سلبًا في مصداقيته بين اللبنانيين، معتبرًا أن «تاريخه في مجلس النواب يعكس عدم قدرته على إحداث تغييرات حقيقية، بل على العكس، استمراره في السلطة كان على حساب الإصلاحات الضرورية.»

وأضاف عدنان: «هناك شعور متزايد بأن بري لم يعد يمثل مصلحة اللبنانيين، بل يسعى إلى تعزيز سلطته فقط، مما جعله هدفًا للانتقادات من مختلف الأطراف السياسية».

«ثنائية العمامة والبدلة» بينه وبين حسن نصر الله شكّلت قصة صعود «الشيعية السياسية» في لبنان

المصادر:

1- نبيه بري.. صاحب أطول ولاية في رئاسة البرلمان عالميًا، موقع الجزيرة نت، 31 مايو/أيار 2022.

2- أكتاف نبيه برّي، موقع الأخبار، 14 أغسطس/آب 2014.

3- بري لـ «الشرق الأوسط»: أتواصل مع «حزب الله» واتفاقي مع نصر الله مازال ساريًا، موقع الشرق الأوسط، 30 سبتمبر/أيلول 2024.

مستقبل الأمن الإقليمي في عصر الهيمنة الأمريكية

د. عبير فاروق عبد العزيز
دكتوراه في العلوم السياسية

يعد الصراع في الشرق الأوسط أحد أكثر القضايا تعقيدًا في السياسة العالمية المعاصرة؛ حيث تتشابك فيه المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى مع التوترات الإقليمية المستمرة. تلعب الولايات المتحدة دورًا محوريًّا كداعم رئيس لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة من خلال زعزعة الاستقرار كأدوات لتنفيذ أجندات سياسية، بينما تبرز (إسرائيل) كفاعل رئيس ينفذ هذه السياسات.

تزداد هذه التفاعلات تعقيدًا في ظل التنافس المتزايد بين القوى العالمية -مثل الصين وروسيا-؛ مما يخلق بيئةً مليئةً بالصراعات. ومن جانبنا، نسعى دائمًا إلى تحليل الأبعاد السياسية والعسكرية للصراعات الحالية في المنطقة، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، وعلاقتها بالمصالح العالمية؛ مما يتطلب فهمًا عميقًا للسياقات التاريخية والجيوسياسية. فكما نرى، تواصل الولايات المتحدة سعيها للحفاظ على هيمنتها على العالم، حيث تسعى واشنطن إلى تقييد طموح وجمح النفوذ الصيني والروسي. وبعد دعم الروس لسوريا، لاحظت أمريكا توطين النفوذ الروسي في الشرق الأوسط؛ فبدأت في إغراق روسيا في الحرب مع أوكرانيا، وهي في الحقيقة حربٌ بين روسيا والولايات المتحدة على الأراضي الأوكرانية، ناهيك عن عرقلة مشروع «طريق الحرير» الصيني.

كما تنظر الولايات المتحدة أيضًا إلى مجموعة البريكس بوصفها تهديدًا لنفوذها، على عكس أعضاء منظمة البريكس الذين يرون في البريكس الأمل في تحرير العالم من الهيمنة الأمريكية. وفي الحين الآخر، نتساءل عن أهداف التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك نشر حاملات الطائرات والمدمرات في البحر الأحمر، هل تُعتبر هذه الإجراءات فعلًا لحماية (إسرائيل) من الجماعات المسلحة حزب الله، والحوثيين، أم أنها تستهدف تحقيق مصالح أخرى تخدم الهيمنة الأمريكية؟

إن الدور الذي يلعبه اللوبي اليهودي في السياسة الأمريكية يُزيد من تعقيد المشهد؛ حيث يؤثر بشكل كبير على صنع القرار الأمريكي، ويعزز سياساته التوسعية وحلمه وسعي اليهود إلى تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، ويظهر ذلك في توالي العمليات الانتقامية المتمثلة في اغتيالات قادة حماس في سياق دعمهم للمقاومة الفلسطينية في غزة، التي أظهرت الضعف الإسرائيلي، وعملت على عرقلة مشروع تهجير الفلسطينيين.

ورغم نجاح العمليات الاستخباراتية الإسرائيلية في اختراق صفوف المقاومة واغتيال بعض القادة، إلا أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من الصمود ومواجهة العدو الصهيوني، ولا تزال قادرة على تحقيق بعض المكاسب. إن ما يحدث اليوم في الشرق الأوسط ليس مجرد صراع محلي، بل هو تجسيدٌ لصراع وجوديٍّ يتعلق بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، ويتطلب هذا الوضع فهمًا عميقًا للتاريخ، حيث يتضح أن الحرب الحالية هي حرب عقيدة لليهود، بالإضافة إلى مصالح أمريكية تتجاوز الحدود، وتنطوي على صراع بين قوى عظمى تسعى لتحقيق نفوذها في منطقة غنية بالموارد والثروات.

وهنا، يبرز السؤال حول كيفية تطور هذه الصراعات وتأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي، فلذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعي المخاطر المترتبة على استمرار هذه السياسات؛ حيث إن تجاهل القضايا الإنسانية والسياسية سيؤدي إلى تفاقم الأزمات وتعميق الصراعات وخاصةً الصراعات في غزة، واليمن، ولبنان، وإيران. والتصعيد العسكري يعكس تعقيد الأزمات المستمرة وتداخل المصالح الإقليمية والدولية.

إن حرب (إسرائيل) في غزة ليست مجرد نزاع عسكري، بل هي تجسيد لصراع طويل الأمد حول الهوية والحقوق، ويأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

حفظ الله الوطن العربي، وحفظ الله مصرنا الحبيبة.

> تلعب الولايات المتحدة دورًا محوريًّا كداعمٍ رئيس لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة من خلال زعزعة الاستقرار كأدواتٍ لتنفيذ أجنداتٍ سياسية، وتبرز إسرائيل كمنفذ لهذه السياسات

إيران وأذرعها... التفكك الكبير وسيناريوهات الانهيار القادم

محمد الولص بحيبح

رئيس مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية

يعيش محور إيران وأذرعها في المنطقة مراحل من التصدع والتمزق غير المسبوق، وهناك تفكك كبير يجري عبر مراحل تدريجية في هذا المحور، غير أن القليل فقط يعرف الحجم الحقيقي لهذا التفكك والتشظي الذي تمر به إيران وأذرعها.

إن ما يتم تداوله في وسائل الإعلام بشأن الاختراقات الاستخباراتية في طهران، وداخل الحرس الثوري وحزب الله، واستهداف القيادات الهامة في حزب الله وفي الحرس الثوري في سوريا، ليس إلا جزءًا بسيطًا من سلسلة الصفعات التي تعرضت لها إيران وحزب الله وأذرعها في سوريا، وبعض هذه الأحداث لم يتم الإعلان عنها بعد، ومن المتوقع والواضح أن تشهد المرحلة القادمة استهدافات مماثلة لأذرع إيران الإرهابية في كل من العراق واليمن.

تتعرض أذرع إيران لصفعات قوية وغير مسبوقة من حلفائهم بالأمس في الخفاء وهم (إسرائيل) وبعض دول الناتو، وبحسب المؤشرات فإن العلاقات الخفية والسرية التي كانت تجمع إيران وأذرعها و(إسرائيل) وبعض دول الناتو وهي علاقات لعقود ماضية جمعتهم من أجل أهداف وأجندات مشتركة إجرامية تخدم مصالحهم وأطماعهم في المنطقة العربية، ومع دورة الزمن الغير متوقعة لدى حلفاء الشر والإجرام تحول هذا التحالف والأهداف المشتركة إلى خلافات معقدة وعمليات عسكرية بدأت عنيفة وفتاكة، وتحركت (إسرائيل) وحلفائها في الغرب إلى استخدام وسائل وتقنية عصرية في الحرب التكنولوجية العسكرية بتقنيات حديثة تنذر بحرب لاتبقي ولاتذر، استخدمت فيها (إسرائيل) مخالبها القوية لتكسير وتفتيت عناصر القوة التي يمتلكها ذراع إيران الأول حزب الله وهذه الضربات الفتاكة لازالت في بداياتها. إن دروس التاريخ في كل دوراته ومراحله يوضح بأن تحالفات الشر والخراب والدمار وسفك الدماء والأطماع الغير سوية لاتدوم ولاتنجح أبدًا، بل تنتهي بين الحلفاء الأشرار إلى مواجهات وتكسير مخالب بعضهم البعض وتفتضح أجنداتهم وأطماعهم الشريرة.

إن النظام الإيراني يمر حاليًا بأصعب وأسوأ مراحله منذ تأسيسه عام 1979. هذه هي النتيجة الطبيعية للأنظمة التي تبنى على أيديولوجيات العصابات وتصدير الثورات بدافع أطماع وأحقاد تاريخية وأحلام عودة إمبراطوريات سابقة اندثرت قبل قرون من الزمن، فإيران لم تكتف بتصدير الحروب والإجرام والتخريب، بل انغمست في العنف وسفك الدماء، ما أدى إلى وصولها إلى مرحلة من الإفراط في القتل والإرهاب والنهب لثروات بعض دول المنطقة العربية، ومع مرور الوقت، تبدأ هذه الأنظمة في التآكل داخليًا وخارجيًا، وصولًا إلى مرحلة الانهيار الكامل.

وعند قراءة المشهد الحالي، نرى أن إيران وأذرعها الدموية، التي اتبعت سياسة الإجرام والتخريب لعقود، قد بدأت في حفر قبرها بيديها. نظامها أصبح منبوذًا محليًا وإقليميًا وعالميًا، وهي الآن في طريقها نحو السقوط.

> إيران لم تكتف بتصدير الحروب والإجرام والتخريب، بل انغمست في العنف وسفك الدماء، ما أدى إلى وصولها إلى مرحلة من الإفراط في القتل والإرهاب والنهب لثروات بعض دول المنطقة العربية

«تلبيس إبليس» بقانون التجنيس

انتقال السلطة للمجنسين| ج2

أ.د. عبدالسلام الطائي

أستاذ علم الاجتماع| ستوكهولم - الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان بالدول الاسكندنافية

البرلمان العراقي – رويترز

تساؤلات للتأمل والحوار!

- علام التجنيس يخص الشيعة ولا يخص العرب والمسلمين السنة وديانات أخرى!

- هل التجنيس سيبيح استبدال رئيس وزراء العراق الشيعي العربي بالهندي كما حصل ببريطانيا؟

- أليس تجنيس الأفغان والباكستان وهما من دول القاعدة وداعش تصدير للإرهاب الدولي ؟

- أسيكون التشكيل المذهبي ملتقى للنواة التوراتية بالنواة الولائية ومبررًا لإعلان (إسرائيل) دولة دينية؟

- أليس مجمعات إسكان الباكستانيين امتداد للمستعمرات الصهيونية «كيبوتسات»؟

- من سمات العراقيين الكرم العربي لا الطائفي فالأخير من سمات غيرنا!

هذه المحاور سنجيب عليها في ورقتنا هذه.

كل جسم غريب يدخل للجسم يقاومه ويصف له الأطباء المضادات الحيوية! سلام الطائي

كأكاديميين تربويين، تهمنا الأجيال القادمة لا الانتخابات القادمة. لذا بات واجب علينا تصحيح مسار السلطة لا الوصول إليها. ومن هذا المنطلق، ينبغي إيضاح ما سيحصل من تلبيس لإبليس بقانون التجنيس العراقي المزمع إقراره في البرلمان لتجنب محو عروبة وثقافة وهوية العراق ودول العربية. تحدثنا في الجزء الأول عن تجنيس أحفاد الهنود المشمولين بهذا القانون للذين قاتلوا تحت رايات الجيش البريطاني لقتل العراقيين (1). وبينا نوايا تجنيسهم. سنتناول بهذا الجزء استيطان الباكستانيين والأفغان والإخوة اللبنانيين، حياهم الله وبياهم ، كلبنانيين، لا كعناصر تابعة لحزب الله الإيراني الملطخة أيديهم بدماء اللبنانين والعراقيين والسوريين ! . نرحب باللبنانيين، لأن الكرم الحاتمي العربي لا الطائفي من سمات العراقيين!

من البديهي القول، إن التجنيس السياسي بلا حدود وطنية عربية إسلامية، سيشكل سابقة خطيرة لا مثيل لها بكل قوانين منح الجنسية في العالم، لذا وجب علينا بيان نواياه الطائفية الجيوسياسية . نظرًا لما له من تداعيات على تهديد السلم والأمن الوطني والعربي الأهلي

التركيبة السكانية فعلاً في خطر

البيني عربيًا، لا في العراق والمنطقة العربية فقط بل سيكون له أبعادًا إقليمية متعددة، بما فيها تصدير الإرهاب إلى المجتمع الدولي بالأفغان والباكستانيين، الذين يشكلون موطنًا وثقلاً في تنظيم القاعدة وداعش!. تستوجب منا قبر هذا القانون في مهده لاجتثاث مصدر الإرهاب، إيران، قبل فوات الأوان !

التجنيس انتقال سلطة شيعة العراق للمجنسين المستعرقيين

التجنيس كعصا موسى، يسعى إلى تنفيذ المخطط الرامي بتأسيس الإمبراطورية الإيرانية (الشيعية) الممتدة من خراسان إلى لبنان. وهو مخطط يسعى إلى اجتثاث العروبة من الدول العربية لتصبح مسمياتها بالدول الشيعية !

وتماشيًا مع ما تم ذكره، علينا الأخذ في الحسبان، البعد الثالث لتجنيس الشيعة غير العرب في العراق . حري بنا التنويه، إلى نوايا هذا القانون وعلى الأخص منها، استلاب مواقع الحكم السيادية من شيعة عرب العراق حصرًا! لكن يبقى التساؤل المطروح، لم لم يتم تجنيس السنة المسلمين ولا التركمان ولا المندائين وغيرهم؟ إن لم يكن للقانون نوايا طائفية جيوسياسية تصب لصالح مخطط تأسيس الإمبراطورية الإيرانية الشيعية الممتدة من خراسان إلى لبنان والتي عاصمتها، دولة الحوزة بالنجف والتي رئيسها فارسي .!

إن تجنيس كل من دب وهب للزيارات أو للهجرة غير المقننة والمنظمة بالقوانين والأعراف الدولية، سيؤدي مستقبلاً إلى استحقاق هؤلاء المجنسين الترشيح للانتخابات والوصول إلى قبة البرلمان لاعتلاء المناصب السيادية. ونظرًا لكون العراق منذ عهد النكبة الكبرى 2003 كان ومازال تحت وصاية أو رعاية أمريكا وبريطانيا وإيران. لذلك سيحق للمجنسين فيه ولحملة جنسيات دول الاحتلال اعتلاء المناصب الرئاسية، كرئاسة الوزراء والجمهورية والبرلمان...إلخ.

وهكذا سيتم اغتصاب دول الاحتلال، المواقع السيادية من شيعة العراق لتسليمها إلى المجنسين لحكم العراق. فلا تستغربوا مستقبلاً من تعيين رئيس جمهورية أفغاني في العراق بدل الكردي ورئيس وزراء هندي بدل الشيعي ورئيس برلمان صفوي فارسي بدلاً من شيعي أو سني عربي. إن محاولات احتواء الشيعة العراقيين عربًا وكردًا وتركمانًا جارية على قدم وساق داخل وخارج العراق. الهدف منها أن يصبح شيعة العراق جالية تحت عباءة الشيعة المجنسين . سيما بعد استحداث المذهب الثلاث عشري من قبل إيران لاحتواء واجتثاث المذهب الجعفري العربي الإثنا عشري. وتماشيًا مع ما تم ذكره، فعلى الصعيد الإجرائي، استبدلت تسمية المذهب الجعفري بالمذهب الشيعي لكون إمامه عربي، جعفر الصادق (ع) من أجل أن يصبح اتباع مذهب جعفر الصادق العربي (ع)، محكومين لا حاكمين لا للعراق ولا للمذهب نفسه. ومن المرجح أن يكون إمام المذهب الجديد مستقبلاً، الخميني، الفارسي الهندوسي الأصل، كبديل عن الإمام العربي جعفر الصادق (ع). كل ذلك يحصل من أجل أن يصبح تسلسل شيعة العراق ثانويًا قياسًا بالشيعة المجنسين. كي يتوافق تسلسلهم مع تركيبة دولة الحوزة الفارسية الباكستانية الهندية بالنجف، التي يترأسها الفرس المجوس!. ولا مناص من القول، بأن الغرض من هذا المشروع الفارسي ليس جعل عرب العراق أقلية فحسب بل شيعة العراق والكويت وسوريا ولبنان أقلية عربية أيضًا.

أما على الصعيد العملياتي، فهذا المخطط يفسر بمثابة استحضارات استباقية إيرانية لتنفيذ المخطط المنادي بإعادة ترسيم الخارطة الجغرافية للخليج ودول المشرق العرب ليكون لها موطئ قدم فيه، ولكي تتم عملية شطر قومية الدول العربية بهذا المخطط إلى مسميات غير عربية أي إلى شيعية وسنية، لتصبح عناوينها، الدولة الشيعية والدولة السنية بدل الدول

رئيس الوزراء العراقي

العربية!. ليتسنى لإيران احتوائها تحت العباءة الفارسية، لمحو عروبة المنطقة. ولا يفوتنا أن ننوه، سيكون لهذا التشكيل الإثني المذهبي للدول العربية مبررًا لإعلان دولة (إسرائيل) كدولة يهودية دينية! واستخلاصًا لما سلف، فإن قانون التجنيس هذا سيمهد السبيل لإزالة كل المعوقات المعرقلة لتبوء المجنسين المناصب الرئاسية لتنصيب غير العراقيين لقيادة الحكم في العراق!. وستتذرع إيران وأمريكا وبريطانيا بقوانينهم الديمقراطية لمنح هؤلاء المناصب السيادية الحكومية!. مبررين ذلك تحت حجة، أن رئيس وزراء بريطانيا السابق كان هنديا، وفي أمريكا كان رئيس الجمهورية زنجيًا، أوباما، علاوة على وزراء الخارجية وكوندليزا رايس وباول.. وهكذا سيتم تعكز المحتل الإيراني، البريطاني، الأمريكي، بقانون التجنيس هذا لنقل السلطة من العراقيين إلى المجنسين. ناهيكم عن تعكزهم بالعديد من الرؤساء ذو أصول عربية حكموا في أمريكا اللاتينية مثل:

1- عبدو بينيتيز، وهو من أصول لبنانية الذي قام بنقل السفارة الإسرائيلية من القدس إلى تل أبيب. فضلًا عن وجود خمسة رؤساء آخرين من أصل لبناني، وفلسطيني، وسوريا، وهم:

2- ميشال تامر رئيس البرازيل، من أصل لبناني.

3- كارلوس فلوريس فقوسه، رئيس هندوراس -1998 2002، فلسطيني الأصل.

4- أنطونيو سقا، الفلسطيني الأصل، حكم السلفادور خلال 2004 – 2009.

5- كارلوس منعم، سوري الأصل، تولة رئاسة الأرجنتين.

إضافة إلى نائب رئيس فنزويلا، طارق العيسمي لهندوراس سلفادور نصر الله ناهيكم عن غيرهم.() فلا تستغربوا أيها العراقيون أن يكون قريبًا رئيس العراق هنديًا ورئيس الوزراء أفغانيًا أو باكستانيًا! وستقول إيران للذين قاتلوا معها ضد جيشنا بالقادسية ولمن قتل شعبنا بعد 2003، البقاء لله (بقا ان خداست).

للتجنيس هدف جيوسياسي!

وما سر تجنيس الأفغان والباكستانيون ؟

لابد من الإشارة، إيران بعد عودة طالبان للحكم أصبحت من الدول الواقعة بمركز الهزات التي حدثت بأفغانستان وفي محيط دائرة ارتداداتها على بلوشستان بالباكستان والأحواز العربية. ولا يفوتنا أن ننوه، أن الباكستان وأفغانستان السنيتان يشكلان خطرًا أمنيا على إيران. لأن العديد من قواعد وعوائل طالبان وبلوشستان لهم جذور وامتدادات عشائرية بإيران . هذا الأمر ضاعف من قلق وخوف النظام الإيراني (الشيعي) من حكومة طالبان وباكستان السنيتان. واستنادًا إلى ما سبق، فإن لمنح الجنسية العراقية للمعارضة الباكستانية والأفغانية نوايا جيوسياسية إرهابية ألا وهي: شرعنة وتقنين وجودهم ونشاطهم الإرهابي بالمناطق الحدودية المحاذية لإيران، وتحويل الاقتتال من قتال حدود بين دولتين، إيران وأفغانستان، إلى اقتتال بين طائفتين، سنية وشيعية. باعتباره قتالًا بيني، بين الأفغان الشيعة ودولة الأفغان السنية وكذا الحال بين شيعة الباكستان وحكومة الباكستان السنية!!. وهكذا ستتمكن إيران من إبعاد الشر عنها. والتخلص من الإدانة الدولية جراء الاشتباكات الحدودية المستمرة بين إيران والباكستان وأفغانستان.

الإمبراطورية الإيرانية الشيعية من خراسان إلى لبنان

تجدر الإشارة، بأن استيطان وتجنيس الباكستانيين والأفغان الشيعة هدفه، خلق دويلات طائفية وميليشاوية داخل الدولة للقتال بالمجنسين برًا، لمسك الأرض وكحرس حدود وميليشيات، وبحرًا ليكونوا خفر سواحل تتولى عمليات القرصنة والإرهاب الدولي. ناهيكم

ملف تجنيس الإيرانيين في العراق

عن من سبق تجنيسهم الذين زاد عددهم عن 6 ملايين. آخذين بالاعتبار تهجير ما يقارب 8 مليون عراقي، يضاف لهم توطين وتوظيف شيعة حزب الله الإيراني بالمدن الشيعية العراقية المقدسة علاوة على محافظات، الأنبار والغزالية ببغداد وديالى وغيرها. كل ذلك يحصل من أجل تحقيق الخيال السياسي الفارسي لإيران بتأسيس الإمبراطورية الإيرانية (الشيعية)- ظاهرها شيعي وباطنها فارسي صفوي- ليكون وقودها الشيعة العرب والمسلمين، متخذة من الشيعة قفازات مذهبية، لتحقيق حلمها القومي لإعادة ترسيم حدودها الممتدة من خراسان إلى لبنان! . وهكذا يتبين لنا، الغرض من تجنيس هؤلاء لإبعاد الخطر الأمني عن حزب الله الإيراني بلبنان دون أهبة بإلصاق الشر بالعراق. ولا نستبعد قيام إيران بتكليف عناصر حزب الله الإيراني فرع لبنان أيضًا، بمحاولات تخريبية إرهابية على الشريط الحدودي المشترك لتركيا السنية لعزلها عن سوريا- كي يصبح الطريق آمنًا وسالكًا إلى لبنان والأردن عبر القلمون ودرعا برًا وعبر الأنفاق من جهة، علاوة على قيام مجنسي الباكستان وأفغانستان المحاذيتان لإيران بأعمال إرهابية بدولهما من جهة أخرى، لتتمكن إيران تحقيق إمبراطوريتها (الشيعية) الممتدة من خراسان إلى لبنان.

مجمعات إسكان أم مستعمرات صهيونية للباكستان بالعراق

من منظورنا، المجمعات الإسكانية الباكستانية هذه، هي ليست مجمعات إسكانية بل هي مستعمرات إيرانية تم تصميمها على غرار المستعمرات الصهيونية (الكيبوتسات). لأن المتمعن بالتصاميم الإسكانية لها، يستنتج بأنها ثكنات عسكرية وأمنية مغلقة ظاهرها غير ما بداخلها. بل في واقع الأمر، ما هي إلا استنساخًا للمستوطنات الإسرائيليةّ بفلسطين والمسماة بـ«الكيبوتسات» ذات المرامي العسكرية والأمنية. لذلك فإن هذه المجمعات الإسكانية بالنجف وكربلاء وجرف الصخر والقادسية وغيرها من مدن العراق، عبارة عن انفاق عسكرية ومصانع كبيرة يخطط لها مستقبلاً أن تصبح مواقع لتخزين السلاح وتطوير صناعة الصواريخ والطائرات الإلكترونية والذخائر.

التجنيس ملتقى (النواة التوراتية) بالولائية عقائديًا

من وجهة نظرنا التاريخية والعقائدية للفرس واليهود، يجمعهما وحدة الهدف لأن كلاهما لبعضهما، ساهما مناصفة بقتل صحابة رسول الله. لذلك يجمعهما كره العرب والمسلمين. آخذين بالاعتبار، أن الفرس واليهود يعانيان من عقدة الشعور بالنقص الديموغرافي وبطبيعة الحال، فإن الغرض من التجنيس، هو استيطان المجنسين لتغير الغلاف السكاني وتشكيل قواعد فكرية مشتركة ما بين «النواة الولائية» و«النواة التوراتية . فعلى الصعيد الإجرائي والعملياتي، ما قامت به (إسرائيل) من استيطان اليهود بدل الفلسطينيين لا يختلف عن ما تقوم به إيران من استيطان الأفغان والهنود والفرس والحوثيين والباكستانيين في النجف وكربلاء وبغداد وغيرها. حري بنا التطرق هنا للتذكير، مساهمة المجنسون الباكستانيون والهنود والفرس بقمع انتفاضات الشيعة العرب جنوب العراق وقتل شبابها. ناهيكم عن قتل شباب الاعتصامات السنة بالفلوجة والموصل والحويجة بكركوك وديالى وبغداد والبصرة وغيرها. لذا وجب الأخذ بالحسبان، بأن غرض تدريب هؤلاء «المتسللين» المجنسين على السلاح، من أجل قتل وتهديد شيعة العراق العرب بالجنوب. آخذين بالاعتبار أن بعض المجنسين ملطخة يدهم بدماء عشرات ألوف شباب تشرين الغيارى بالمناطق الشيعية والسنية والأزيدية والتركمانية والكردية والمسيحية.

خاتمة (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى)

نافلة القول، إن إيران تتعامل مع أذنابها بعقلية (البازار) تبيع وتشتري، لا صاحب لها ولا صديق. وما مقتل حسن نصر الله واستشهاد إسماعيل هنية وتخليها عن العديد من أذرعها الميليشياوية شاهد ودليل.

وللتاريخ نقولها كأكاديميين عراقيين، سوف لن يكون مصير مخطط إقامة الإمبراطورية الإيرانية «الشيعية» بالمجنسين لإيران في القرن 21 أفضل من مصير مشروع تصدير الثورة لخميني في القرن 20 الذي أجهض على يد العراقيين الذين قطروا السم بحلق خميني.

ولن يكون ومصير النواة التوراتية والفارسية بأفضل من حال مشروع تصدير الثورة. لقد تم تحرير القدس على يد القائد العراقي صلاح الدين الأيوبي مثلما تم إجهاض تصدير الثورة الخمينية على يد القائد صدام حسين. وسوف يتحول الطوق الصفوي للعراق بسوريا ولبنان إلى طوق عربي، عراقي خليجي لإجهاض الإمبراطورية الإيرانية الفارسية. وسيمتد هذا الطوق من الضفة الشرقية للخليج، بدولة الأحواز العربية المحتلة إلى البحرين، الأبيض والأحمر. وسوف لن يكون مصير المجنسين المرتزقة أفضل من مصير عشرات ألوف القتلى والجرحى للغزاة بعد الاحتلال. والحليم من اتعظ بمصير غيره!

وسيعلم الذين حلموا باحتلال 5 عواصم عربية. أن كل ما بني على باطل فهو باطل. ودولة الباطل ساعة ودولة الحق حتى قيام الساعة.

هل الذكاء الاصطناعي سيحول البشر إلى أغبياء؟

توفيق مصيري
مشرف قنوات «وصال» الناطقة بغير العربية

مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي (AI) ودخوله في مختلف جوانب حياتنا، ظهرت تساؤلات حول تأثير هذا الابتكار على قدرات الإنسان العقلية والفكرية. أحد المخاوف البارزة هو أن الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي قد يحول البشر إلى كائنات أقل تفكيرًا وإبداعًا، حيث أن الراحة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى تراجع مهارات الإنسان في البحث والتعلم والتحليل.

فهل سيجعل الذكاء الاصطناعي البشر كسالى، ومن ثم أقل ذكاءً؟

الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي قد حل الكثير من المهام التي كانت تتطلب سابقًا جهدًا ذهنيًا من الإنسان. على سبيل المثال، أصبحت أنظمة مثل محركات البحث، والمساعدين الشخصيين الافتراضيين، والتطبيقات الذكية قادرة على توفير الإجابات والحلول في ثوانٍ. لكن هذا الاعتماد قد يؤدي إلى تقليل الحاجة للتفكير النقدي أو التحليل العميق للمعلومات، لأن الذكاء الاصطناعي يقوم بالعمل عن الإنسان. هذا السلوك يمكن أن يساهم في تراجع مستوى الإبداع والتفكير لدى الأفراد، حيث يصبح الإنسان أكثر اعتمادية على الآلة.

الذكاء الاصطناعي بين الراحة والكسل

إن أحد المخاوف الأساسية هو أن الذكاء الاصطناعي يساهم في الراحة المفرطة التي قد تتحول إلى كسل ذهني. فعندما يعتمد الشخص بشكل كامل على التكنولوجيا للحصول على المعلومات، قد يتراجع اهتمامه بتطوير معرفته بشكل شخصي. بدلاً من قراءة الكتب أو البحث في المصادر العميقة، يفضل الكثيرون الحصول على الإجابة السريعة من الذكاء الاصطناعي. هذا الانخراط السلبي قد يؤدي إلى تقليل القدرة على التحليل والفهم العميق.

فقدان المهارات العقلية

التاريخ يشهد أن التقنيات الجديدة غالبًا ما تؤدي إلى تغييرات في كيفية استخدام الإنسان لعقله. ومع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، قد يفقد البشر بعض المهارات التي كانت تعتبر أساسية مثل ×الذاكرة، ××التركيز، والقدرة على البحث المعمق×. فعلى سبيل المثال، القدرة على تذكر المعلومات أصبحت أقل أهمية في ظل توفرها بسهولة عبر الإنترنت أو التطبيقات الذكية.

هل سيجعل الذكاء الاصطناعي الإنسان أقل فضولًا؟

تعتبر «الفضولية» واحدة من أهم صفات الذكاء البشري، فهي تدفع الإنسان للاستكشاف والتعلم. لكن مع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، قد يتراجع هذا الفضول، حيث يحصل الأفراد على إجابات جاهزة دون الحاجة للبحث أو التفكير. يصبح الحصول على المعلومات عملية آلية، ما يقتل جزءًا من عملية التعلم الذاتي والتفكير النقدي. الإجابات السهلة قد تدمر الرغبة في الخوض في مسائل أعمق وتحليل المواقف بطرق مبتكرة.

الذكاء الاصطناعي كأداة، لا بديل عن العقل البشري

رغم هذه المخاوف، من المهم أن نفهم أن الذكاء الاصطناعي في جوهره أداة، يمكن أن تستخدم لتعزيز القدرات البشرية وليس العكس. الذكاء البشري يتسم بالمرونة، الإبداع، والقدرة على التكيف مع المواقف الجديدة، وهي أمور لا يمكن للذكاء الاصطناعي تحقيقها بشكل كامل. إذا استُخدم الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح، فقد يعزز من قدرة البشر على الابتكار وتوفير الوقت للمزيد من الأنشطة الإبداعية والفكرية.

كيف نحافظ على التوازن؟

بدلًا من الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي، يجب أن يسعى الإنسان إلى تحقيق توازن بين استخدام التكنولوجيا وتطوير مهاراته الشخصية. يجب أن تكون هناك استراتيجيات تعليمية تحث على التفكير النقدي وتعزيز الفضول، مثل القراءة المعمقة، التحليل، وممارسة الأنشطة التي تطور المهارات العقلية.

- التعليم المستمر: يجب أن يكون الاعتماد على الذكاء الاصطناعي جزءًا من العملية التعليمية، ولكن لا يجب أن يحل محل الجهود الشخصية في التعلم.

- التفكير النقدي: يجب تعزيز التفكير النقدي والإبداعي في التعليم والعمل، وذلك من خلال طرح الأسئلة والتعمق في المشاكل بدلًا من الاعتماد على الحلول السريعة.

- التحفيز على الفضول: يجب أن يظل الدافع للبحث واكتشاف المعرفة ذاتيًا وليس مجرد طلب الإجابات الجاهزة.

الخلاصة

لا يمكن إنكار أن الذكاء الاصطناعي قد يسهل الكثير من المهام ويجعل الحياة أكثر راحة، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تراجع في قدرات الإنسان الذهنية إذا لم يُستخدم بحكمة. البشر يمتلكون مهارات فريدة مثل الإبداع والفضول التي لا يمكن للذكاء الاصطناعي استبدالها. لذلك، المفتاح هو ×الاستفادة من الذكاء الاصطناعي× دون الاعتماد الكامل عليه، مع التركيز على تطوير الذات والحفاظ على مهارات التفكير النقدي والابتكار.

الذكاء الاصطناعي لن يجعل البشر أغبياء، بل سيعتمد الأمر على كيفية استخدامه في حياتهم اليومية.

حرب التأديب لا التدمير!

إياد العطية
كاتب وباحث

إن الدماء التي سُفكت بيننا وبين إيران في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها من البلدان الإسلامية ليست مجرد أرقام في كتب التاريخ، بل هي شواهد حيّة على مسار طويل من التدخلات الإيرانية التي حملت في طياتها مشروعًا توسعيًا طائفيًا لا يكاد يخفي نواياه. هذه الدماء، مهما حاول البعض تجميل الواقع، لا يمكن أن تُغسل ببضعة صواريخ تُطلق هنا وهناك ضد الكيان الصهيوني، فالمسألة أعمق وأكبر من مجرد عمليات عسكرية عابرة.

وعلى الجانب الآخر، فإن الكيان الصهيوني، الذي يتظاهر بكونه العدو الأكبر لإيران في المنطقة، يعيش حالة من التعايش الضمني مع النظام الإيراني، رغم كل الشعارات الرنانة التي يرفعها الطرفان ضد بعضهما البعض.

وما يؤكد هذه الحقيقة هو الاتفاق الضمني بينهما على محاربة الإسلام وتدمير كيانه في المنطقة، رغم وجود خلافات في بعض التفاصيل والتكتيكات.

إن النظرة الموضوعية تكشف لنا أن هذا العداء المعلن بين الطرفين ما هو إلا غطاء يخفي وراءه تنسيقًا ضمنيًا وتقاطعًا في المصالح.

فالحقائق على الأرض تُظهر أن المعارك والهجمات بين الطرفين تتسم بحالة من الانتقائية والدقة، بحيث لا تخرج عن إطار «تقليم الأظافر» والتأديب، دون أن تصل إلى مرحلة التدمير الكامل للقوة أو القضاء عليها. وهذه الحروب المحدودة تشير إلى أن هناك خطاً أحمر مشتركاً يتفق عليه الطرفان، مما يمنع انهيار أحدهما على حساب الآخر.

وفي هذا السياق، يُصبح من الواضح أن الصراع الحقيقي ليس بين إيران والكيان الصهيوني، بل هو صراع ضد الأمة الإسلامية التي تسعى كل من هاتين القوتين إلى تقويضها وإضعافها.

إننا نرى كيف تتحرك إيران لتعزز نفوذها في المنطقة تحت شعار «مقاومة الصهيونية»، بينما تستهدف في حقيقة الأمر مناطق الوجود الإسلامي، فتخلق الفوضى والدمار في المجتمعات العربية والإسلامية، ما يسمح للكيان

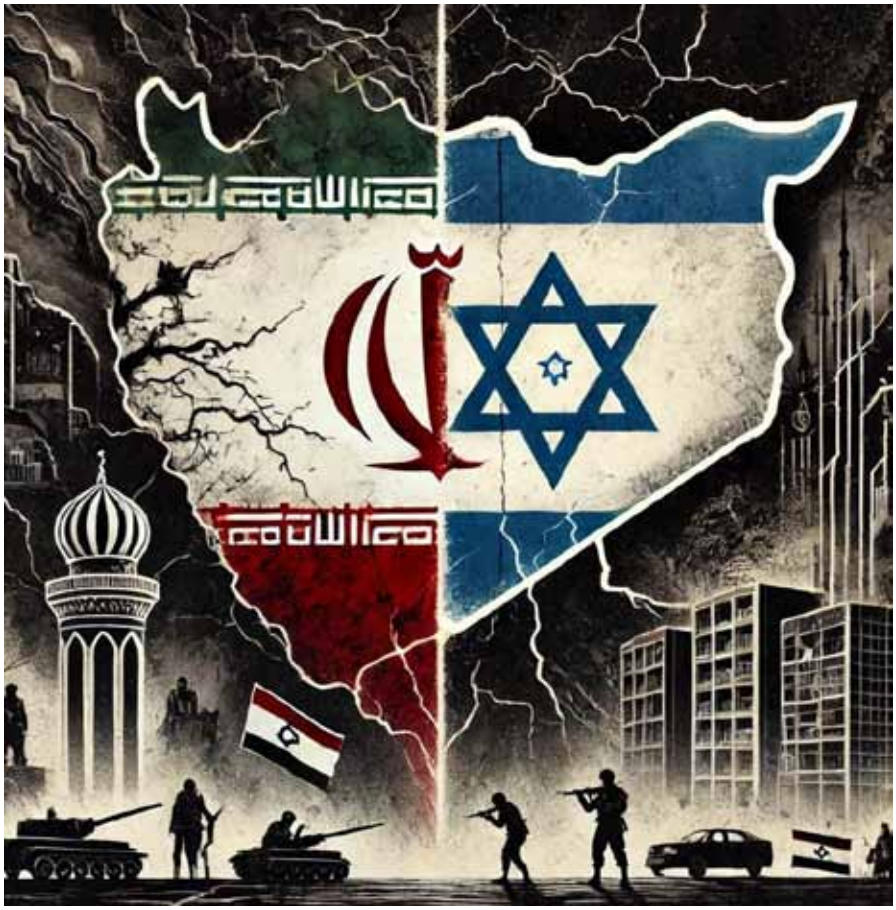

الصهيوني بتحقيق مصالحه الاستراتيجية دون أي تهديد جدي.

وفي المقابل، نجد أن الكيان الصهيوني يدرك جيدًا حدود اللعبة، فهو لا يسعى إلى القضاء على القوة الإيرانية تمامًا، بل يُفضل إبقاءها كفزاعة تخدم مصالحه وتبرر احتلاله واستمراره في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

إن هذا التواطؤ الواضح بين الطرفين يكشف أن الحرب الحقيقية ليست حربًا على الكيان الصهيوني أو إيران، بل هي حرب على الشعوب الإسلامية التي تواجه محاولات مستمرة لإضعافها وتقسيمها.

إن واجبنا اليوم أن ندرك هذه الحقيقة ونواجهها بفهم أعمق ووعي أكبر، لئلا نظل أسرى للشعارات الزائفة التي تُخفي وراءها تحالفات ومصالح تخدم أعداء الأمة.

> الكيان الصهيوني يدرك جيدًا حدود اللعبة، فهو لا يسعى إلى القضاء على القوة الإيرانية تمامًا، بل يُفضل إبقاءها كفزاعة تخدم مصالحه وتبرر احتلاله واستمراره في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني

بالكاريكاتير... جرائم «حزب الله» في سوريا

إذا كان المثل الصيني يقول إن صورة واحدة أهم من ألف كلمة فإن رسامي الكاريكاتير وحدهم يستطيعون وصف الواقع المؤلم للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتجويع في سوريا التي قام بها «حزب اللات»، و«الحرس الثوري»، و«الميليشيات الشيعية» التابعين لإيران، إلى جانب جيش النظام السوري، والقوات الروسية.

مضايا

الوعر

مقاومة !
حزب الله

حزب الله ..
فصيل مقاوم
مليشيا طائفية
سوريا
إسرائيل

الخليج بودكاست

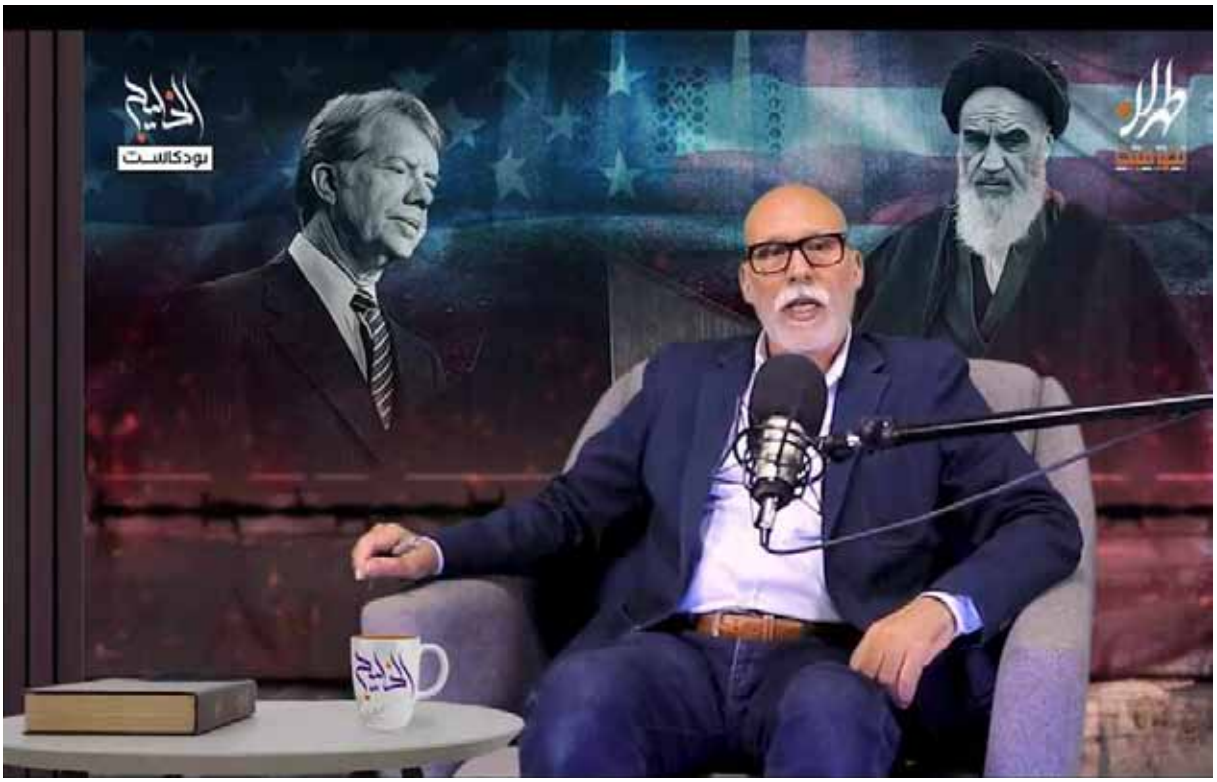

■■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

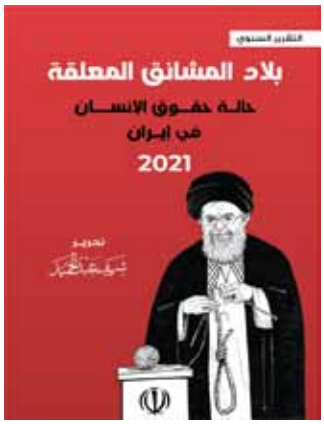

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

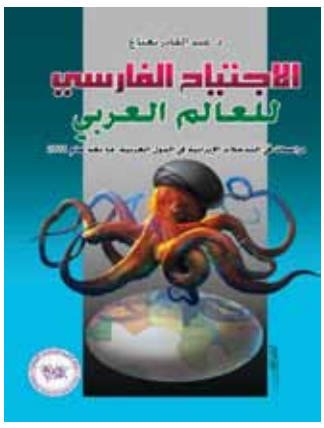

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

شؤون إيرانية

مجلة «شـؤون إيرانية» ليسـت مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشـروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق مـن مبـادئ قومية عروبيـة، الهدف منه هـو مواجهة آلة الإعـلام الإيرانية الجبارة، التـي تروّج - ليل نهار- لأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشـروعه الفارسـي التوسـعي، في هـذه المنطقة الشاسـعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيـران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومـان، ذهب منهـا 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشـاد الإسـلامي، والباقـي صُرِف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى برّاقة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابـد مـن «شـؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسـعى منـذ عدة عقود إلى اسـتغلال «القوة الناعمـة»، بمختلـف أدواتها، لفـرض هيمنته ومد نفـوذه الثقافي إلى السـاحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزاوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشـنة في سياسـته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صـدرت المجلـة لكي تسـد بعضًا مـن الفراغ الكبير فـي الإعلام العربـي المعاصر، الذي لـم يتنبّه – باسـتثناءات قليلـة- إلى أهمية مواجهة إيـران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخـل أورقة الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلاً عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا اسـتقلال هذه الشـعوب المضطهدة، وخصوصًا شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكُرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

وسـعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فزّاعة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شـؤون إيرانية» هي مجلة «أسـبوعية» تصدر شـهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشـف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي تتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

رسالة من المعتقلة الإيرانية «فريشة مرادي» إلى المجتمع الحر والمنظمات الدولية

Kurdistan No: 12
السنة الأولى • ربيع الأول 1446هـ / سبتمبر/أيلول 2024 م

كردستان

صوت كل الشعوب المقهو

مع العدد

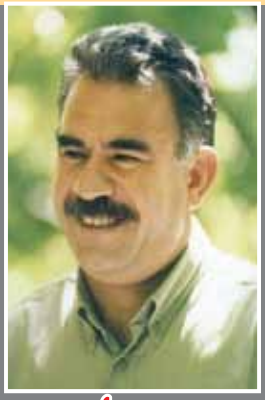

الحرية لـ«أوجلان» مطلباً عالمياً

تحت شعار «المرأة.. الحرية..

مهسا أميني... أيقو كردية أشعلت إيران

عقد مؤتمره العام العاشر

«الاتحاد الديمقراطي» على أبواب مرحلة نضالية جديدة

أرواح في العراء...

«عمر الحداثة» في الشعر الكردي

سيهانوك ديبو: الاستبداد التركي يشن «حرب إبادة» ضد الكرد